جامعة اليرموك
كلية التربية
قسم الإدارة وأصول التربية

أطروحة دكتوراه بعنوان

التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تقييم القادة الأكاديميين لواقعه في الأردن

Future Prospects of Higher Education in the Light of Academic Leaders Assessment of Higher Education in Jordan

إعداد الطالبة

آيات زكي الشرمان

إشراف

الأستاذ الدكتور صالح ناصر عليمات

2014/2013

لجنة المناقشة

التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تقييم القادة الأكاديميين لواقعه في الأردن

Future Prospects of Higher Education in the Light of Academic Leaders Assessment of Higher Education in Jordan

إعداد

آيات زكي الشرمان

وافق عليها

أ.د صالح ناصر منيزل عليمات .... مشرفاً رئيساً

أستاذ في الإدارة التربوية – جامعة اليرموك

أ.د يوسف محمد السوالمة.............................. عضواً

أستاذ في القياس والتقويم _ جامعة اليرموك

أ.د حسن احمد الحسن الحياري .... عضواً

أستاذ في أصول التربية – جامعة اليرموك

د. محمد عبود الحراحشة.................................. عضواً

أستاذ مشارك في الادارة التربوية– جامعة ال البيت

د. كايد محمد احمد سلامة .... عضواً

أستاذ مشارك في الادارة التربوية – جامعة اليرموك

علماً بأن موعد المناقشة 5-11 -2014

الإهداء

أهدي هذا الجهد

إلى روح والدي المربي الأول.....

إلى الشمعة التي تحرق نفسها لتنير على من حولها

إلى نبع الحنان..........

إلى أمي الغالية

إلى زوجي العزيز أطال الله في عمره

إلى نبض قلبي ونور عيني، أولادي (عبادة، وأسامة)

إلى الذين قاسموني رغد العيش، وكانوا نوراً لدربي

لإكمال تعليمي.........

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد راجياً أن يكون هذا العمل خالصاً لله تعالى

الباحثة

آيات الشرمان

الشكر والتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل إلى المولى عز وجل لما وهبني به من نعمة العقل المنير لمتابعة مسيرتي التعليمية....

ومن ثمّ أتوجه بالشكر الجزيل إلى الا ستاذ الدكتور صالح عليمات على الجهد الذي بذله في متابعة خطوات إعداد هذه الأطروحة....

كما وأقدم كل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور صالح ناصر منيزل عليمات والإستاذ الدكتور حسن احمد الحسن الحياري والاستاذ الدكتور يوسف سوالمة والدكتور محمد عبود الحراحشة والدكتور كايد محمد احمد سلامة، على تفضلهم بمناقشة هذه الأطروحة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في دعم هذه الأطروحة من القادة الأكاديميين والأهل والأقارب

الباحثة
آيات الشرمان

فهرس المحتويات .

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

الملخص

الشرمان، آيات. التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تقييم القادة الأكاديميين لواقعه في الأردن. أطروحة دكتوراه بجامعة اليرموك. 2014 (المشرف:الأستاذ الدكتور صالح عليمات).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تقييم القادة الأكاديميين لواقعه في الأردن من حيث سياسة القبول ، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، تكونت عينة الدراسة من (208) من العمداء ونواب العمداء ورؤساء الاقسام في الجامعات الأردنية واستخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي المسحي لملائمته لطبيعة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة ببناء إستبانة احتوت على أربعة مجالات و(33) فقرة وقد تم التأكد من صدق الأداة بعرضها على مجموعة من المحكمين من الجامعات الأردنية، كما قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع القادة الأكاديميين في الأردن للتعرف إلى تطلعاتهم المستقبلية لإدارة التعليم العالي في الأردن، وتم تفريغ الاستبانات وتحليلها باستخدام برامج التحليل الإحصائي(SPSS)، واستخدمت المقابلات للأجابة عن السؤال المفتوح للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود درجة متوسطة في درجة تقييم واقع التعليم العالي في الأردن من حيث (سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)؛ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع التعليم العالي في الأردن تبعاً لمتغير (الموقع الوظيفي) في مجالات الدراسة: (سياسة القبول، أعضاء هيئة التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، وعدم وجود في واقع التعليم العالي في الأردن تبعاً لمتغير (الخبرة) في مجالات الدراسة: (أعضاء هيئة التدريس، تطوير البرامج، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الموقع الوظيفي، في مجال الدراسة: تطوير البرامج، وكانت للفروق لصالح الفئة (نائب/مساعد عميد)، كما اقترحت الدراسة

عدد من التوصيات كان أهمها: ضرورة إعادة النظر بسياسة القبول بحيث تراعي احتياجات سوق العمل في بعض التخصصات بقبول أعداد تتناسب مع هذه الاحتياجات، وضرورة أن تعتمد الجامعة على الكفاءة وليس على الأقدمية في ترقية أعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج الجامعية بصورة تنمي مقدرة الطالب على التفكير الناقد والإبداعي، ووضع سياسة للبحث العلمي لتوجيه وتنظيم عمل الباحثين واهتماماتهم وتنظيمها، وضرورة أن تقدم الجامعة البرامج والدراسات لمساعدة العاملين في مختلف قطاعات المجتمع للاطلاع على المتطلبات والمستجدات فيها، والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية والانتماء الوطني والمواطنة في نفس الطالب الجامعي، واستخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في العملية التدريسية، وزيادة الدعم المالي للبحث العلمي وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة التي تساعد على تطوير البحث العلمي.

الكلمات المفتاحية: تقييم واقع التعليم العالي، التطلعات المستقبلية للتعليم العالي، القادة الأكاديميون.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة

يساهم التعليم العالي بدوراً مهماً ومميزاً في الأردن ويؤثر على للتمية الشاملة في مختلف الصعد والمجالات، وقد حقق التعليم العالي في السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً من حيث تنوع البرامج الدراسية وأنماط التعليم، والتعلم التي تحكم النوع والكم، والتوسع في مؤسسات التعليم العالي على الرغم من محدودية الإمكانات المادية والبشرية في المملكة، إلا أن التعليم العالي يقع ضمن أولويات اهتمامات الدولة لما له من دور في الإرتقاء بمستوى حياة المواطن الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية.

شهد التعليم العالي في الأردن في العقدين السابقين نمواً على أعداد الطلبة المسجلين، وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء الهيئة الإدارية، وهذا ما تؤكده الزيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي، والزيادة في حجم الإنفاق، والدعم الحكومي لهذا القطاع التعليمي الهام؛ حيث بلغ عدد الجامعات الرسمية عشر جامعات في جميع أنحاء المملكة، وبلغ عدد الجامعات الخاصة سبعة عشر جامعة، وواحد وخمسين كلية مجتمع متوسطه بالإضافة إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وهذه الزيادة في عدد الجامعات صاحبها زيادة في أعداد الطلبة الدارسين حيث يقدر أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات الرسمية والخاصة بحوالي (236) ألف طالب وطالبة، منهم (28) ألف طالب وطالبة من دول عربية وأجنبية؛ مما يضع وزارة التعليم العالي أمام تحديات

كبيرة تدعوا إلى بذل المزيد من الجهد لتذليل الصعاب والعقبات التي تقف أمامها لتحقيق توازناً بين انتشار التعليم العالي وإنشاءه من جهة وبين مستواه ومحتواه من جهة أخرى (بكر، 2002).

وتنقسم الدراسة الجامعية في الأردن إلى ثلاثة مراحل وهي: المرحلة الأولى البكالوريوس؛ حيث تتبع فيها معظم جامعات الأردن أنظمة التعليم الإنجليزية الأمريكية، وترتبط بالكثير من الجامعات الأمريكية والإنجليزية، والمرحلة الثانية الماجستير؛ حيث تمنح درجة الماجستير بعد دراسة إضافية لمدة عام أو عامين بعد الحصول على البكالوريوس، أمّا المرحلة الثالثة؛ فهي الدكتوراه؛ حيث تُمنَح بعد دراسة إضافية تستغرق ما بين ثلاث وخمس سنوات، وتقديم رسالة (أطروحة) أصلية غير مسبوقة، أمّا الدراسات غير التقليدية فتتمثل بالتعليم العالي عن بعد، حيث يقدم هذا النوع من التعليم من خلال فرع تأسس في الجامعة العربية المفتوحة (فريج وشهاب، 2012).

بالرغم من التحولات والتغيرات للجامعات وأنظمتها؛ فان العلم والتعلم والفهم الفلسفي لجميع المعارف المتاحة للإنسان، والأصالة، والإنسانية، والحس بما هو صحيح، والعدل، ستبقى على الدوام من مهام الجامعات الرئيسية وأهدافها، فوحدة التعليم والبحث، والحرية الأكاديمية هما الميدانان اللّذان يحكمان التنظيم الداخلي والخارجي للجامعات، ويحظى البحث العلمي باهتمام الأساتذة الجامعيين والطلبة، وذلك لأن المرء لا يستطيع أن يحصل على تعليم صحيح وأن يكتسب التفكير المستقل إلا من خلال مشاركته في عملية الكشف العلمي، وهذه الغاية لا يمكن تحقيقها ما لم يتم ضمان الحرية الأكاديمية في التدريس والبحث (العجيلي، 2013).

ولضمان مستقبل التعليم الجامعي لا بدّ من الارتقاء بالمستوى الأكاديمي للخريج الجامعي، وذلك؛ بتفعيل الإعتماد على المراجع وكتابة التقارير والبحوث كجزء من متطلبات كل

مادة، وتشجيع التعلم الذاتي واستخدام المكتبة الجامعية، وزيادة اعتماد الطالب على نفسه، وعلى المطالعة والبحث؛ لتنمية قدراته على التحليل والابتكار، واكتساب المعارف الكيفية، وزيادة التطبيقات، واستخدام المختبرات، والورش، والحاسوب في المواد التي يلزمها ذلك، وترك أسلوب المحاضرة والتلقين، وتنويع الأساليب؛ بحيث يكون الطالب محور التدريس، وتفعيل مشاركته في النقاش، واستنتاج المعلومات. وكذلك العمل على رفع مستوى المهارات اللغوية العربية، والانجليزية للطلبة، وإعداد اختبارات مقننة لقياس قدرات الطلبة ومستوياتهم في هذه المهارات. وعلى وزارة التربية أن تكف عن اعتماد المعدلات العالية لطلبة الصف العاشر إلى الفرع العلمي والمعدلات الأدنى إلى الفرع المهني؛ مما ينفر الطلبة من التوجه نحو المهن باعتبارها لذوي المستوى الأدنى؛ كما أنَّ وزارة التربية تمنع طلبة الفرع المهني من التحول إلى الفرع العلمي في مدارسها، وتسمح لهم ذلك في المدارس الخاصة، مما يجعلهم يفرون من الفرع المهني إلى الفرع العلمي في المدارس الخاصة؛ فكان قرار وزارة التربية والتعليم بتحويلهم إلى الفرع المهني في حكم الملغي(التل، 2000).

إن من أهم التحديثات التي طرأت على هياكل التعليم العالي في العالم وأنماطه، ظهور نماذج جديدة كالجامعة المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية والانترنت، والتعليم الدولي عبر الشبكات العابرة أو الغير عابرة للدول. ولم تتمكّن غالبية نظم التعليم العالي في الوطن العربي من الاستفادة من هذه التجارب إلّا على نطاق ضيق؛ مثل ما تمّ تطويره من جامعات وطنية مفتوحة لا تتوافر لها أدنى مقومات الكفاية والنجاح (بوبطانة، 2005).

ومع الجهد المبذول في إدخال الحاسوب إلى قاعات التدريس؛ باعتباره وسيلة للتعلم، إلا أنَّ توظيفه سيظل قليل الجدوى إذا لم يقترن بنتيجة طرائق التفكير والبحث العلمي، والتمكين من

اكتساب ما تطرحه الشبكات الالكترونية من فيض المعلومات، ومن المعروف أن فيها كمية هائلة من المعلومات تتطلب الحكم على مصداقيتها، وفرز ما بها من اتساق وتناقض، وصحيح وزائف" (العجيلي،2013، ص 55).

وأشارت (التل،2000، ص 33) إلى أنَّ "مستوى البحث العلمي في الجامعات الأردنية متواضع جداً، والهدف الرئيس منه في أغلب الحالات يكون لغايات الترقية فقط، ولا يعالج في معظمه اهتمامات أو احتياجات المجتمع الأردني، مما استدعى وضع خطط شاملة للبحث العلمي تخدم برامج التنمية في المجتمع، وتوفير كل ما يلزم الباحث من أجهزة، ومساعدين، وحوافز مادية كافية". كما يجب ربط الجامعات بحاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ورصد الإمكانات الوافرة لدعم البحث العلمي والدراسات العليا، ولا بدَّ من إنشاء مجلس أعلى للبحوث، ترتبط وتنسق معه مراكز البحوث في الجامعات، ويصدر هذا المجلس مجلات علمية محكمة. وكذلك لابدَّ من إنشاء مؤسسة عامة للتأليف، والترجمة، والنشر تساهم فيها الجامعات والعلماء؛ بهدف نشر وتوزيع المؤلفات الجامعية النوعية، وتعريب التعليم الجامعي، ويكون أعضاء هذا المجلس من أساتذة الجامعات والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والقطاع الخاص، لتوفير التعاون والتمويل وربطه بحاجات المجتمع. ويجب تشجيع إيفاد عضو هيئة التدريس لقضاء سنة دراسية في جامعة أجنبية؛ للاطلاع على المنهجيات المستجدة في مجال تخصصه، والتمكُّن من اللُّغة الأجنبية، ومن ثمَّ تكليفه بترجمة كتاب متخصص جديد في موضوع تخصصه كجزء من متطلبات ترقيته، ولدعم تعريب التعليم الجامعي. كما يجدر الاهتمام بإنشاء الشبكة البحثية لبنك المعلومات بين الجامعات وربطها مع الشبكة الوطنية للمعلومات، والتنسيق مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، كما ينبغي التوجه إلى القطاع الخاص لتحفيزه ليقوم بدور فاعل في تمويل البحوث، وعرض حاجاته البحثية على الجامعات ومراكزها البحثية للمساعدة فيها.

وتضفي وحدة البحث التي تميّز الجامعة من غيرها من المؤسسات التربوية، التي تشكل إحدى مهماتها الجوهرية، على الجامعة دينامكية داخلية مرتبطة بالتقدم في المعرفة، وتتيح لها أن تتكيّف باستمرار مع الظروف المستجدة؛ ذلك أنَّ اكتساب معرفة جديدة وتنميتها مهمة جوهرية تقوم الجامعة من خلالها بإسهامات هامّة في التطور الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والتكنولوجي للمجتمع. وترتبط نوعية التعليم إلى حد بعيد بمشاركة الجامعة في تقدُّم البحث؛ فالحوافز التي يتلقاها التعليم من التقدم في البحث لا يمكن الاستغناء عنها، فهي التي تحفِّز الهيئة العلمية على المشاركة في عملية البحث. والجامعة تقدّم للطالب تعليماً مهنياً وتعليماً عاماً، وتنقل إليه المعرفة والمهارات والطرق، وتعدّه لممارسة مهنة ما، وتشهد الشهادات العلمية العالية التي تمنحها الجامعات على نجاح الطلبة في الدراسات الجامعية. وتشكّل الجامعات مصدر التأثير الثقافي والسياسي في الرأي العام، فمن وظائف الجامعة أن تشارك في حل المشكلات العامة، ولقد كان إسهام الجامعات في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية دوماً لا يقدر بثمن، والجامعات قامت، وما تزال، بدور مهم في تطوير الدول (العجيلي، 2013).

إن على مؤسسات التعليم العالي تحفيز أعضاء هيئة التدريس على التفاعل مع مؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع، والسعي لربط أطروحات الرسائل الجامعية بقضايا المجتمع ومشكلاته، واعتبار ما يقدمه عضو هيئة التدريس للمجتمع من خدمات، رديفاً لمستوى أدائه التدريسي كأساس للترقية إلى جانب النشر والبحث العلمي خطوة مهمة. ومن ذلك أيضاً السماح بأن يقضي عضو هيئة التدريس سنة كل خمس سنوات أو نحو ذلك في إحدى المؤسسات الاقتصادية وممارسة العمل فيها لإجراءات البحوث وخدمة المجتمع، وكذلك إشراكه في اللجان والنشاطات والأمور العامة والاستشارات حيثما أمكن ذلك (التل، 2000).

ولتحقيق الدور المعاصر للمؤسسة التعليمية، فإنَّ تصويب الواقع يحتاج إلى عملية تغيير حقيقية وشاملة في الكفايات التدريسية، وبيئة التعلّم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع (سليم، 2012).

وتأسيساً على ما سبق جاءت هذه الدراسة للتعرف على التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي في ضوء تقييم واقع التعليم العالي في الاردن من وجهة نظر القادة الأكاديميينفي الجامعات الأردنية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يعيش مجتمعنا تحولات وتغيرات تجري بشكل متسارع، ويشهد تغيرات فكرية وتكنولوجية واجتماعية وسياسية، مما يلقي أدواراً وتحديات جديدة على عاتق مؤسسات المجتمع؛ ومنها مؤسسات التعليم العالي لتحقيق الطموح ولانشاء المستقبل، وتحقيق الريادة في أهدافها ونشاطاتها وتنظيماتها، وأن تقوم على وضع تصوراتها وتوقعاتها للمستقبل، ورسم سياساتها الإستراتيجية، وبناء الخطط والبرامج لمواجهة التحديات التي يمكن أن تواجه المجتمع في المستقبل.

والتغير يجب أن يكون نحو أفق تستطيع فيه الجامعة استيعاب العدد المتزايد من أعداد الطلبة الناتج عن النمو السكاني، بدلاً من أن تتحول الطاقات الشابة التي تعوّل عليها الأمة إلى طاقات مفرغة من محتواها؛ وتشكل في الوقت ذاته عبئا على الجامعات في الوقت الذي نحن بحاجة إلى استثمارها وتوجيهها بشكل يخدم قضايا التنمية، وتحويل الجامعات إلى مؤسسات حاضنة بجدارة لإعداد الطلاب. ولا يأتي هذا إلا بتخطيط استراتيجي يسلط الضوء على

التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن من جميع المحاور التي تشمل بيئة التعلم، وخدمة المجتمع وتنميته، وتطوير البحث العلمي، وكفاية الهيئات التدريسية.

ولذلك تبرز مشكلة الدراسة في التعرف على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن، من حيث قدرتها على مواكبة التغيرات المستقبلية ومواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوقت الحاضر، وحل معظم المشكلات التي تعترض تطور هذا القطاع، والخاصة بالكفايات التدريسية، وبيئة التعلم، وخدمة المجتمع وتنميته، وتطوير البحث العلمي.

وتسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما درجة تقييم واقع التعليم العالي في الاردن من وجهة نظر الأكاديميين من حيث سياسة القبول ، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؟

2. هل يختلف واقع التعليم العالي في الأردن من حيث سياسة القبول والتعليمات، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، باختلاف متغيرات الدراسة (الموقع الوظيفي، والخبرة في مجال التعليم العالي، ومكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي))؟

3. ما التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن من وجهة نظر القادة الاكاديميين من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1. واقع التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن.
2. التعرف على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.
3. الاختلافات في واقع التعليم العالي في الأردن من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، باختلاف متغيرات الدراسة (الموقع الوظيفي، والخبرة في مجال التعليم العالي، ومكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)).

أهمية الدراسة

يتزايد الإهتمام بالتعليم العالي في الوقت الحالي لما يقوم به من دور في عمليات الإنماء الوطني الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ويعتبر التعليم العالي طريقاً لكسب مزيد من المعرفة المتطورة وتطبيقاتها، وبالتالي الحصول على مزيد من النفوذ في عصر "المعلوماتية". ويمثل التعليم الأساس للتطور وتحقيق التنمية الشاملة، حيث يشمل التعليم العالي في العالم مختلف أنواع التعليم الواقعة في المرحلة الثالثة الكبرى، بعد التعليم الأساسي والتعليم الثانوي. وبهذه المكانة يحتل موقعا فريداً في نظام التعليم عند غايته القصوى، ويرتبط غالباً بمكانة معنوية ومادية في المجتمع، ويمثل التعليم العالي بمعاهده وكلياته ومراكزه وجامعاته، وسائر مؤسساته تعليماً مرموقاً، ويحمل في جنباته معاني التعمق في الفكر، وارتياد آفاق جديدة فيه.

لذلك لابد من تسليط الضوء على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن، للحصول على مزيد من النفوذ في عصر المعلوماتية، حيث أصبح رأس المال البشري يمثل القوى الحقيقية لتطور المجتمعات.

وقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى وجود تحديات تواجه قطاع التعليم العالي في الأردن، ومن أهم هذه التحديات الارتقاء بالمستوى الأكاديمي للخريج، وزيادة فعالية البحث العلمي في ضوء التدفق التقني والتراكم المعلوماتي الهائل والمتسارع وربط التعليم الجامعي بمتطلبات التنمية وسوق العمل (التل، 2000).

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في التوجه نحو التطلعات المستقبلية للتعليم العالي، والنظر إلى الخطط الإستراتيجية للتنمية البشرية في الأردن من خلال تطوير التعليم العالي في الأردن لتحقيق أهدافه المستقبلية، ومن المؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة الفئات الآتية:

1- إدارة التعليم العالي.

2- المسؤولين عن تطوير التعليم العالي.

3- القادة الأكاديميين وصنّاع القرار في مجال التعليم العالي.

4- أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.

5- المجتمع المحلي ومؤسساته.

6- الباحثين في مجال الإدارة التربوية.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية 2013-2014م.

الحدود المكانية: تغطي هذه الدراسة المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الإجرائية: تغطي هذه الدراسة التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي في الأردن من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

التعريفات الاجرائية

- واقع التعليم العالي: هي الدرجة التي تم الحصول عليها من خلال المقياس الذي أعدته الباحثة لدراسة تقييم واقع التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين.
- التطلعات المستقبلية: هي آراء القادة الاكاديميين حول مستقبل التعليم العالي في الاردن التي حصلت عليها الباحثة من خلال المقابلات التي اجرتها معهم.
- القادة الأكاديميون: هم الأشخاص الذين لديهم خبرات سابقة في ميادين التعليم العالي، وأصحاب التخصص ممن شغلوا مناصب إدارية عليا، مثل(عميد، نائب/ مساعد عميد، رئيس قسم).
- التعليم العالي: هو أعلى مرحلة في التعليم، وهو الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد، والمراكز المرتبطة بها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المقدمة

تشهد التطورات المتسارعة في مختلف المجالات المعرفية والتقنية؛ وأهمية الوظائف التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي وتطوير قدرات الطلبة وتأهيلهم للدخول إلى سوق العمل وخدمة مجتمعهم، كان لابد من البدء برسم الإستراتيجيات والسياسات المستقبلية لمؤسسات التعليم العالي، والعملية التعليمية، لتتماشى مع تطورات العصر ومستجداته، والثورة المعرفية والتكنولوجية، وتضمن لها المقدرة على تجاوز المشكلات التي تواجهها.

وتواجه أنظمة التعليم العالي في العالم أجمع تغيرات مذهلة في شتى جوانب الحياة لا سيّما تلك التغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية؛ والتي أسهمت في التأثير على كافة العلوم والمعارف، بل وأدت إلى ظهور تخصصات جديدة. وقد تطلّب ذلك من هذه الأنظمة التخلي عن عدم مرونتها، والأخذ بقدر متزايد من المرونة والتنوع. وبما أن التعليم العالي يعد مظهراً من مظاهر التقدم والتطور في المجتمع، وهو المدخل الطبيعي لمواكبة العصر بمستجداته بسرعة مذهلة، وكونه الطريق لتلبية المتطلبات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، فإنه كان لزاماً طرح بعض القضايا الملحة في هذا المجال (مريزيق وآخرون، 2008).

بدأ التعليم العالي في الأردن في أوائل الستينات عندما أنشئت الجامعة الأولى في المملكة (الجامعة الأردنية)، وكان ذلك ضمن السياسة العامة للدولة في بناء المؤسسات الوطنية في الأردن. وقد تطوّر التعليم العالي منذ ذلك الوقت، من خلال بناء مؤسسات التعليم العالي من كليات متوسطة وجامعات، سواء كان ذلك بزيادة أعداد هذه المؤسسات أو بالارتقاء بمستوى التعليم والتعلم فيها، وقد ظهر هذا الاهتمام بقطاع التعليم العالي في الزيادة المطردة للطلبة

الراغبين في الالتحاق به. ويمكن القول بأن نسبة عالية من خريجي الجامعات الأردنية يتمتعون بسمعة طيبة في مجال سوق العمل في قطاعات المجتمع المختلفة، وفي مجال الدراسات العليا في الجامعات الأجنبية والمحلية، مما أدى إلى وقوع نظام التعليم العالي وأجهزته وموارده تحت ضغط يزداد سنة بعد أخرى، حيث تسبب هذا الضغط في إجهاد هذا النظام وإحداث تصدعات في بنيته الأساسية وقدرته على التماسك. وتفيد الأرقام بأن أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات في داخل المملكة وخارجها قد تضاعف إلى أكثر من ستة أمثاله في الثلاثين سنه الماضية، بينما لم يتم تزويد نظام التعليم العالي في المملكة بما يحتاجه من موارد بشرية ومادية، استجابة لهذه الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة. ومن المؤشرات الدالة على النقص في الموارد، ذلك الانخفاض المستمر في معدل الإنفاق على الطالب الواحد سنوياً في كليات الجامعة المختلفة، فالنظام يعاني من شح في الموارد؛ ونقص في التمويل؛ وتضاؤل في أعداد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في معظم التخصصات؛ وهبوط في حماسية البيئة التدريسية حيال عملهم والإبداع فيه؛ إضافة إلى ذلك فإن كثيراً من البرامج والخطط الدراسية بحاجة إلى مراجعة دورية في ضوء المستجدات العلمية (سالم، 2001).

وقد بدأ الاهتمام بالتعليم العالي من حيث الإشراف، حيث صدر قانون التعليم العالي عام 1980، وأنشئ بعد ذلك مجلس التعليم العالي عام 1982، وفي عام 1985 حدّدت أهداف التعليم العالي؛ كما حدّدت صلاحيات ومسؤوليات مجلس التعليم العالي، ووزارة التعليم العالي، وعلاقاتها بمؤسسات التعليم العالي. وبعد مرور 13 سنة، صدر قانون التعليم العالي رقم (6) لسنة 1998، والذي تم بموجبة إلغاء وزارة التعليم العالي واستبدالها بمجلس التعليم العالي، وتم إلحاق كليات المجتمع بجامعة البلقاء التطبيقية. وفي 19 حزيران من عام 2000، تضمن كتاب التكليف الملكي السامي لجلالة الملك عبد الله الثاني بتشكيل الحكومة، بإعادة إنشاء وزارة التعليم

العالي والبحث العلمي، لتتولى الإشراف والمراقبة عن كثب على مؤسسات التعليم العالي الرسمية والخاصة، والعمل على النهوض بمستواها حتى تكون نموذجاً للمستوى التعليمي الرفيع، وتكون خططها وبرامجها التعليمية مرتبطة بحاجات المجتمع وتطلعاته إلى التطور والتغيير. وتشرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية على قطاع التعليم العالي في الأردن من خلال فريقها الفني والإداري، ومن التنسيق مع المؤسسات المنظمة لعمل القطاع وهي، مجلس التعليم العالي، مجلس هيئة الإعتماد، واللجنة العليا للبحث العلمي (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2008).

لتحقيق أهداف التعليم يجب وضع سياسات تعليمية موجهة ومرشدة للقيام بأتخاذ قرارات مناسبة لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، إذ أن من أهداف صانعي القرارات والسياسات ومنفذيها، حل المشكلات، وتغيير الأوضاع القائمة وتنميتها، وتشتق السياسة التعليمية أهدافها وأغراضها من الفكر السياسي العام، وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع، كما أنه لابد أن تتسق مع الأهداف الشاملة التي توجه قطاعات العمل والإنتاج الأخرى؛ ومعنى ذلك أن السياسة التعليمية لا تنبع من النظام التعليمي ذاته، أو تعبر عن أهدافه فقط، بل تعبر عن احتياجات ومطالب الميادين المختلفة التي تتفاعل معها التربية، وعن وظيفة التربية ودورها في خدمة الميادين من أجل تحويل المجتمع من مستوى إلى مستوى أفضل، ولذا فالسياسة التعليمية تعبر عن مجموعة من الأغراض هي(مطاوع، 2004):

- أغراض عامة ذات طبيعة فلسفية وثقافية تعكس فكرة معينة من مطالب المجتمع في مرحلة معينة من حياته.
- أغراض سياسية تعبر عن فترة معينه من حياته.
- أغراض تنموية اقتصادية واجتماعية يرغب المجتمع في تحقيقها في فترة معينة.

- أغراض تربوية عامة يحتاجها النظام التعليمي لتحقيق الأهداف الموضوعة.
- أغراض تربوية محددة ونوعية تطالب بها كل مرحلة من مراحل التعليم وكل نوع من أنواعه.

مفهوم التعليم العالي

التعليم العالي هو: مرحلة من مراحل التعليم تلي المرحلة الثانوية وتعد قمة هرم المراحل التعليمية وتبدأ بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي (مريزيق والفقيه، 2008).

كما عُرِّف التعليم العالي في الأردن في المادة(2) من قانون التعليم العالي رقم (28) لسنة (1985) بأنه، "التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة دراسية كاملة بعد المرحلة الثانوية"، كما ورد في المادة نفسها تعريفاً لمؤسسة التعليم العالي بأنها، "المؤسسة التي تتولى التعليم العالي داخل المملكة بما في ذلك الجامعات والمعاهد العالية وكليات المجتمع والمعاهد". أما سياسة التعليم العالي "فهي مسار محدد، أو أسلوب عمل يتم اختياره من بين عدة خيارات في ضوء الظروف المتاحة لتوجيه واتخاذ القرارات الآنية والمستقبلية في مجال التعليم العالي. كما أنها خطة شاملة وعالية المستوى تتضمن الأهداف العامة وأساليب تنفيذ تلك الأهداف" (قانون التعليم العالي رقم 28 لسنة 1985م).

لقد شهد التعليم الجامعي في الوطن العربي بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، توسعاً كمياً متسارعاً خلال العقود الثلاثة الماضية. إلا أن هذا التوسع بقي قاصراً عن استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الالتحاق لهذا النوع من التعليم، ولم يواكبه تحسن في نوعيته وجودته، وبقي هذا التعليم –ولأسباب وعوامل كثيرة– محافظاً على تقليديته؛ سواء من حيث فلسفته وأهدافه وهياكله الإدارية والتنظيمية، أو من حيث محتوى برامجه وأساليبه ونظم التقويم المعتمدة فيه (سالم، 2001).

لقد وجهت العديد من الانتقادات لعدم مرونه نظام التعليم الجامعي في الوطن العربي بسبب تدني فاعليته وكفاءته، والتي اتضحت من خلال عدم قدرته على الاستجابة للمتطلبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الأردني، فضلاً عن عدم تمكنه من مواكبة الثورات العلمية والمعلوماتية والتكنولوجيا والإدارية التي أخذت تجتاح المجتمعات المعاصرة في الدول النامية والمتطورة على حد سواء (مريزيق والفقيه، 2008).

وحدث خلال العقدين الماضيين العديد من التحولات والتغيرات – على المستوى الدولي والإقليمي والعربي– في المجالات العلمية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والاقتصادية، والإدارية، الأمر الذي فرض على الجامعات مسؤوليات اجتماعية لمواكبة هذه التحولات والتغيرات. وقد تكون البلدان العربية أكثر حاجة على معالجة موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات، وبخاصة أن غالبية الدول العربية قد شهدت في السنوات الأخيرة العديد من الأزمات والتحديات المتعلقة بالحريات، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعنف الجامعي والمجتمعي. وقد بات مطلوباً من الجامعات في الوطن العربي تزويد المجتمعات بخريجين يمتلكون مجموعة من القيم والمعارف العامة والكفايات المطلوبة لتمكينهم من القيام بأدوارهم ووظائفهم الاجتماعية المختلفة، فضلاً عن إكسابهم القيم والمعارف، والمهارات المتعلقة بالمواطنة والتسامح وتقبّل الآخر، والتفكير الإبداعي، وتكوين المهارات الفكرية العليا من تحليل وتركيب ونقد وتقويم (الخطيب ومعايعة، 2006).

ومما لا شك فيه، أنّ الجامعة في الوطن العربي تواجه في عصر الحداثة الثانية، تحولات جذرية عديدة في مجال المعرفة والاقتصاد والتكنولوجيا، مما يجعلها تواجه العديد من التحديات والصعوبات والضغوطات، ومن هنا تقتضي الضرورة البحث عن أساليب جديدة كفيلة

بتطوير برامجها وتقنياتها وتجاربها التي تعتمد مبادئ إدارة الجودة الشاملة في سياساتها، وهيكلها، وبرامجها، للإنخراط في اقتصاد المعرفة (الخطيب، 2012).

فالتعليم الجامعي أصبح قضية مجتمعية، وينبغي لكافة قطاعات المجتمع أفرادا وجماعات أحزابا ونقابات وجمعيات ومنظمات مجتمع مدني ومصانع وشركات وبنوك ووسائل إعلام أن تقي بها.

وأن عملية إصلاح وتطوير الجامعات في الوطن العربي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال انخراط جميع مكونات المجتمع وفعالياته في هذه العملية، وإقامة علاقات تواصل واتصال في إطار شبكات وبنيات تواصلية تسمح لمختلف الأطراف بالمساهمة في تحقيق أهداف التعليم الجامعي (حسن، وآخرون، 2008).

فلسفة التعليم العالي

عرف الأردن التعلم العالي في الخمسينات من القرن العشرين، بتأسيس (دور المعلمين) ومعاهد إعداد المعلمين (كليات المجتمع المتخصصة)، وهي خطوة تمهيدية لنشوء التعليم العـــالي والذي بدأ بإنشاء الجامعة الأردنية سنة 1962م، إلا أن تأسيس الجامعة الأردنية لم يمنــع مــن استمرار تدفق الطلبة الأردنيين نحو الخارج، لتلقي تعليمهم العالي سواء في البلــدان العربيــة، (مصر وسوريا والعراق ولبنان)، أو في الدول الأجنبية، وكان الطلبة الراغبون في دراسة الطب والهندسة والصيدلة، يتجهون نحو دول أوروبا الغربيــة وأمريكــا وروســيا ودول المنظومــة الشيوعية السابقة، في حين استقطبت الجامعة الأردنية طلبة الآداب والاقتصاد والتجارة والعلوم، ومع منتصف السبعينيات شهد التعليم العالي في الأردن خطوة جريئة بتأسيس جامعة في الشمال وأخرى في الجنوب، واستوعبت جامعة مؤتة في جنوبي المملكة، جناحاً عسكرياً وآخر مــدني. في حين تفرع عن جامعة اليرموك في شمال المملكة جامعة أخرى أيضاً في الشمال تخصصت

بالعلوم والتكنولوجيا، إلا أن التسارع المتزايد نحو التعليم العالي، أفرز ظاهرة أهليـة واسـعة تمثلت في قيام العديد من الجامعات الأهلية، التي أخذت تحل بديلاً سريعاً عن التعليم في الخارج ونجحت في استقطاب طلبة من خارج المملكة، وأعضاء هيئات تدريسية على مستوى كبير مـن الكفاءة، ويبدو أن الاستثمار في التعليم مجد، وأن رأس المال المحلي لم يحجم عن الاستثمار في التعليم العالي، وقد فرضت هذه الظاهرة نفسها بقوة في الأردن، مما دفع وزارة التعلـيم العـالي (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي حالياً) للالتفات إلى التطلعات المستقبلية للتعليم العالي من أجل النهوض به أكثر وأكثر (أبو شرار،2005).

أهمية التعليم العالي ووظائفه

يشمل التعليم العالي في العالم مختلف أنواع التعليم الواقعة في المرحلة الثالثة الكبرى بعد التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وبهذه المكانة يحتل التعليم العالي موقعاً متميزاً في نظام التعليم عند غايته القصوى، ويتألق أكثر ما يتألق في التعليم الجامعي الشامل، ويرتبط غالباً بمكانة معنوية ومادية في المجتمع، ويلقي التعليم العالي بظله على نظام التعليم بأكمله، فيساعد على التطوير، أو يردعه عن التطوير، لاسيما في مرحلة التعليم الثانوي (التل، 1998).

والمفروض أن يمثل التعليم العالي بمعاهده، وكلياته، ومراكزه، وجامعاته، وسائر مؤسساته، مضافاً تعليمياً مرموقاً إلى مرحلتي التعليم السابقتين الأساسي والثانوي، ويحل في جنباته معاني التعمق في الفكر وارتياد آفاق جديدة فيه، ضمن تجلياته النظرية والعملية (صيداوي،1998).

لقد أولت الدول الصناعية الكبرى والمتقدمة عناية فائقة لنظام التعليم العالي فيها، وجعلت له أولوية قصوى ضمن سياساتها الوطنية، فالإنسان المتعلم تعليماً رقمياً، والمدرب تدريباً نوعياً، لا يمكن الحصول عليه إلاّ من خلال نظام تعليم عالي متفوق، ومن خلال الإهتمام بالإستمرار

في عملية التعلم على مدى الحياة العملية للفرد وقد تحولت الطبيعة البشرية بوساطة الثقافة إلى قوة إنتاجية خاصة ومتطورة، وهذه الخصيصة تميّز هذا العصر والعصور القادمة، وفي هذا الإطار تمثل التربية دوراً حاسماً في تجديد قوة العمل وتطويرها نوعياً وكمياً (سالم، 2001).

ومن هنا يكتسب التعليم العالي المستوى الذي يحتاج إليه المجتمع في مختلف الميادين، بل يتصدى للحاجات والطموحات الجديدة، ويدفع إلى الأمام حدود المعرفة وتطبيقاتها باستمرار، فلم تعد مؤسسات التعليم العالي مجرد أجهزة مؤتمنة على التراث المعرفي وعلى نقله إلى الأجيال الصاعدة، بل أصبحت أجهزة فاعلة في تطوير المعرفة، وفي تنمية المجتمع وتطويره على السواء(صيداوي، 1998).

يمكن إيجاز الوظائف الرئيسية للتعليم العالي بالآتي(العجيلي، 2013):

أ. إعداد الكوادر الفنية المتخصصة.

ب. قيادة التقنية الحديثة وثورة المعلومات.

ج. التدريب والتطوير في مجال البحث العلمي.

د. تقديم الخدمات إلى المجتمع في شتى الميادين.

ه. توفير الكوادر والهيئات التدريسية الكفوءة.

و. إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ز. توجيه جيل الطلبة نحو العلم والمعرفة والأخلاق والقيم الرفيعة.

ح. ربط النتاجات العلمية والإنسانية بمخطط الدولة القومية في التنمية.

ويؤدي التعليم العالي الجامعي دوراً هاماً وأساسياً في تنمية المجتمعات البشرية، بل وأصبح في الوقت الحاضر من أهم العوامل المؤثرة في تغيُّر المجتمعات وتطورها، وهو الذي يصنع حاضرها ويخطط معالم مستقبلها باعتباره القاعدة الفكرية والعلمية للمجتمعات البشرية،

والقيم الثقافية المسؤولة عن تطوير هذه التراث وتنقيحه وإثرائه. كما أن له دوراً بارزاً ومهماً في تنمية الانتماء الوطني والديني والإنساني، وإعداد الكوادر البشرية والفكرية والعلمية والأدبية والفنية بمختلف مستوياتها، ولجميع مؤسسات المجتمع وقطاعات هذه المؤسسات ومرافقها، بالإضافة إلى توسيع آفاق المعرفة الإنسانية، والقيام بالوظائف الرئيسية التي اتفق خبراء التعليم على إسنادها للجامعة وهي:

1. التدريس الجامعي:

تعد وظيفة التدريس من الوظائف الرئيسية للجامعة التي تم ممارستها منذ بداية ظهور فكرة الجامعة، واستمرت هذه الوظيفة من أجل إعداد الكوادر البشرية المختلفة التي لها أثر في كفاية مؤسسات المجتمع وأدائها، حيث لا يمكن إحداث تغيير وتطوير عميق وشامل في المجتمع، ما لم تتوفر قيادات مؤهلة أكاديمياً وتقنياً، ومؤمنة بالتطوير والتغيير، وقادرة على أدائه؛ فالتعليم الجامعي يعني إفادة العلم، وتتم الإفادة في سياق ومواقف تعليمية منظمة من خلال برامج وأساليب مناسبة، وترتبط بها قيم تربوية مصاحبة، وتنتج عندها قدرات ومهارات مكتسبة (التل، 1998).

وإنّ تحقيق احتياجات وتوقعات طلاب الجامعة وتحويلها لخصائص محددة، تكون أساساً في تعليمهم وإعدادهم وتدريبهم بما ينسجم وتطلعاتهم المستقبلية المتوقعة، وعليه فإنه ينبغي أن تسعى الجامعة لإعداد طلابها بسمات معينة تجعلهم قادرين على استيعاب المعلومات والمفاهيم وترجمتها إلى عمل، وعلى معايشة عمليات التغيير المستمرة والتقدم المتسارع في مجال التكنولوجيا والاتصالات، ذلك لأن هذه المرحلة تتطلب إعداد الأفراد بمواصفات معينة لتقبّل واستيعاب كل ما هو جديد والتعامل معه بفاعلية. وهذا يستوجب توفير المناخ التعليمي المناسب

وتهيئة كل الوسائل والإمكانات اللازمة لحدوث عمليتي التعليم والتعلم بشكل فاعل (الفتلاوي، 2008).

هذا إضافة إلى التنويع في طرق التدريس، وإدخال عنصر التشويق، وإثارة حماس الطلبة في السؤال والمناقشة والتحليل والتعديل والربط والنقد والتقويم. ويمثل عضو هيئة التدريس أهم محاور الارتكاز في العمل الجامعي؛ فهو صمام الأمان في منظومة الجامعة وعليه تتوقف مدى كفاءة التعليم الجامعي وجودته. والجامعة كمفهوم، هي مجموعة من العلماء الذين كرسوا أنفسهم للعلم والمعرفة والبحث على أساس الأمانة العلمية وبقدر كبير من الموضوعية ناظرين إلى الحياة نظرة تتسم بالشمولية والتكامل، وحيث أن سمعة وقوة الجامعة تقاس بسمعة ومكانة أساتذتها وجهودهم العلمية، لذا بات من الضروري الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس بإشراكهم في التخطيط الاستراتيجي وصناعة القرارات وتقدير الاحتياجات الفعلية للطلبة في كل مجالات الخدمات الجامعية (الحريري، 2010).

ويجب أن يكون للجامعة نظام واضح للهيئة التعليمية يحدد شروط تعيينهم وتثبيتهم وترقيتهم ومكافآتهم وكافة حقوقهم، ويراعي التوازن بين الرتب الأكاديمية في الأقسام وعلى مستوى الجامعة، ويجب أن يكون للجامعة خطة مستقبلية لتوفير أعضاء الهيئة التدريسية تضمن وجود العدد الكافي منهم في كل تخصص وحسب حاجات ذلك التخصص، على أن تتضمن الخطة برامج محددة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس وتطوير كفاءاتهم العلمية، والبحثية، والمهنية، ومتابعتهم للجديد من المعارف. وبالنسبة إلى مساعدو هيئة التدريس فيجب أن تحرص الجامعة على إعداد برامج لاختيار أفضل الخريجين من الجامعة، أو من خارجها لتكوينهم كأعضاء هيئة تدريس، على أن تختبر فيهم استعدادهم وقدراتهم البحثية إلى جانب قدراتهم

التحصيلية ومهاراتهم التدريسية، وذلك ضمن احتياجات التخصصات واستكمال الجامعة لهيكلها العلمي (طرابلسية، 2011)

2. البحث العلمي:

يعد البحث العلمي من الوظائف التي تضطلع بها مؤسسات التعليم العالي عامة والجامعات خاصة بما فيها من أساتذة وطلبه، وهو مجال من المجالات التي لها دور مهم في تحقيق أهداف الجامعة من حيث تطوير خطط التطوير والتحديث القائمة على مستوى الجامعة، وعلى مستوى المجتمع بقطاعاته التنموية المختلفة بالمستجدات والمعارف والاكتشافات.

ويعد إجراء البحوث في الجامعات سبيلاً رئيساً ومهماً لرفع مستواها العلمي، وزيادة المعرفة الإنسانية. ولكي تكون البحوث ناجحة يجب أن تعالج مشكلات المجتمع ومتطلباته، وحتى تنجح في هذه المهمة لابدَّ من أن تُمنح الدعم المالي، وأن يتوافر لها التسهيلات المناسبة، وأن تتمتع بقدر كافٍ من الحرية الأكاديمية، والتشارك بشكل أفضل في صنع الواقع والتحضير للمستقبل بوعي ومسؤولية. ويعد القيام بالبحوث وتشجيعها وتنمية الإهتمام بالثقافات الوطنية والقومية والعالمية وتطوير التراث الوطني من الأهداف المهمة التي تسعى الجامعات لتحقيقها (التل، 1998).

ومن الضروري، أن يتضمن الهيكل التنظيمي للجامعة وحدة تتولى تنسيق وضع إستراتيجية وخطط الجامعة البحثية، وتنفيذها، وتمويلها، وإدارة شؤون البحث العلمي، بما في ذلك الحصول على عقود بحثية مع الجهات ذات العلاقة المحلية والدولية.(طرابلسية، 2011)

وتتمثل أهمية البحث العلمي في الآتي(الدب، 2010):

1. تحسين المعيشة، خاصة في الدول المتقدمة.

2. إن التقدم المتعاظم الذي يظهر في العالم الآن هو نتاج البحث العلمي مثل ثورة الاتصالات، تدفق المعلومات، والتقدم الإلكتروني.
3. إن التقدم في أساليب وطرق الإنتاج وتقديم الخدمات، يرجع إلى الابتكارات والإبداعات والإضافات العلمية البحثية للباحثين والعلماء.
4. لقد أتاح البحث العلمي الفعال والمتميز خدمات وأنتج منتجات لم تكن في ذهن المستهلك، ذلك أن البحث العلمي الفعال ساهم ويساهم في خلق الطلب وتغيير وتعديل أذواق وميول العملاء والمستهلكين.
5. يساهم البحث العلمي المنهجي في توفير وإدارة الوقت من خلال سرعة ودقة الأداء.
6. لا يؤتي البحث العلمي ثماره إلا إذا ساهم وبفاعلية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، فمن خلال المنهج العلمي يتوصل العلماء إلى البحوث الابتكارية التي تساهم في دفع المؤسسات الإنتاجية وتحسين أداء العاملين بها.
7. يساهم البحث العلمي في إعداد الموارد البشرية في المجتمع إعداداً علمياً ومنهجياً، مما يؤدي إلى توفير القيادات الإدارية والفنية في المجتمع، والتي يمكنها تحمل عبء التنمية بشقيها " الاقتصادي والاجتماعي ".
8. يساهم البحث العلمي في الاستغلال الأمثل للموارد المالية والطبيعية والبشرية التي يمتلكها المجتمع، فاستغلال الثروات والغابات وتنشيط الموارد البشرية وتحقيق الاستثمار الأمثل لرأس المال كلها من مخرجات البحث العلمي الفعال.

3. خدمة المجتمع:

تعد وظيفة الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع؛ النافذة التي تطل الجامعة من خلالها على المجتمع وتتفاعل معه، وأن خدماتها تتراوح بين برامج تعليم الكبار والتعليم المستمر، وتقديم

المشورة إلى الحكومة وفئات المجتمع، وتقديم النقد الفني في كل ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تكون الجامعة بؤرة علمية وثقافية في المجتمع من خلال انفتاحها على المجتمع المحلي، وتقوية الروابط معه، وتقديم المشورة له، والإسهام في حل مشكلاته بتوفير القوى البشرية المدربة التدريب اللازم، وتشكل الجامعة بعداً هاماً ووسيلة تغيير فعالة في المجتمع، حيث تساعد على تكوين النظرة العلمية التي تهيئ الناس لتقبل التغيرات ومعانيها واستمرارها ضمن فلسفة المجتمع وقيمه وثقافته. كما أنها تسهم في الملائمة بين الأصالة والمعاصرة، وتعد الأفراد لتقبل التغيرات الجديدة، وأن تلعب دوراً فاعلاً في تنمية المجتمع وبنائه وتحديثه. وقد نص القانون الموحد للجامعات الأردنية رقم (29) لسنة (1987) على أن الجامعة مؤسسة وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي تهدف إلى:

1. نشر المعرفة وتطورها والإسهام في تقدم الفكر الإنساني.
2. إتاحة فرص الدراسة الجامعية النظرية والتطبيقية.
3. القيام بالبحث العلمي وتشجيعه.
4. تطوير المنهج العلمي والاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وتنمية الشعور بالانتماء للوطن وروح المسؤولية والعمل الجماعي.
5. تعميق العقيدة الإسلامية وتنميتها الروحية والأخلاقية والعناية بالحضارة العربية والإسلامية ونشر تراثها.
6. خدمة المجتمع الأردني وتلبية حاجاته والإسهام في خدمة المجتمع العربي.

فالهدف الأساسي لأي مؤسسة تعليمية هو خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته، لذلك لا بد أن يكون للجامعة خطة واضحة ومحددة لخدمة المجتمع تجسد علاقة الجامعة بالمجتمع، وتزيد من قنوات التواصل بين كافة مؤسساته ومؤسسات الجامعة، تشارك في صياغتها ومناقشتها وإقرارها

الجهات المختصة في الجامعة والمجتمع، وتعمل على توفير الظروف المناسبة للجهات المعنية بتنفيذ هذه الخطة لتحقيق مبدأ الإعتماد الذاتي.(طرابلسية، 2011)

فمفهوم الجامعة في التشريع الأردني يتعدى نشر المعرفة عن طريق التدريس في الصف، وتنمية المعرفة عن طريق البحث العلمي ليشمل ترسيخ وتعميق قيم فكرية وممارسات إيجابية لدى الطلبة والعاملين، ليشمل الإستشارات في مختلف الحقول، وكذلك الخدمات الطبية، والزراعية، والثقافية.

ومن هنا فإن الجامعات بحاجة إلى التطوير والتحديث ورسم معالم مستقبلها باعتبارها المنطلق الأساسي الذي يبنى عليه حضارة الأمم وتقدمها، فهي تعد مصنعاً للإنسان وبنائه الذي يمثل أهم عنصر من عناصر النمو والتقدم؛ وذلك بإعداده وتهيئته على مواجهة متطلبات الحياة والقيام بواجبه ودوره الموكل إليه في مختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع (سالم، 2001).

إنّ من الوظائف الأساسية للمؤسسة التعليمية القيام بخدمة المجتمع والتواصل معه، وهذا يتطلب من الكليات والأقسام والإدارات المختلفة وضع برامج مدروسة للتواصل مع المجتمع، وتقديم خدمات ترتبط باحتياجاته وتزويده بحاجاته من القوى العاملة المؤهلة والمدربة والمتناسبة مع التغيرات المهنية، وذلك من خلال عقد الدورات والمؤتمرات والورش المتنوعة، وحث الطلبة على العمل التطوعي، والقيام بأنشطة اجتماعية تعزز الولاء والانتماء والمشاركة في البرامج الوطنية، وربط الجامعة بالمؤسسات الإنتاجية في علاقة متبادلة، وتعزيز البحوث التطبيقية التي تعالج مشاكل المجتمع المحلي واحتياجاته وتسهم في حلّها، وتقديم الخبرة والمشورة لمؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص. (سليم، 2012)

لذلك لابد من تسليط الضوء على التطلعات المستقبلية لدور الجامعات الأردنية في خدمة المجتمع في جميع جوانب التنمية الشاملة وخاصة الجوانب الاجتماعية، والعمل التطوعي،

وتعزيز الانتماء والولاء الوطني لدى الطلبة ومشاركة المجتمع المدني في الفعاليات الوطنية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى قرار مجلس التعليم العالي بتاريخ 28/آب/2006م، الخاص بإنشاء مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع، ويستمد المركز فلسفته من فلسفة جامعة اليرموك في العمل البحثي والتعليمي وخدمة المجتمع وفقاً للرؤى التالية:

- توفير نواة علمية وثقافية قادرة على توظيف نتائج البحوث والدراسات لخدمة المجتمع بقطاعيه العام والخاص، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني.
- الاهتمام باستمرارية التعلّم لمن يريد، بغض النظر عن العمر والوظيفة وسنة التخرّج.
- الاهتمام باستشعار وتحديد احتياجات المجتمع وتسخير طاقات وإمكانات الجامعة لسد تلك الاحتياجات.
- إدامة جسور التعاون والتنسيق مع مؤسسات البحث والتدريب والاستشارات داخل الوطن وخارجه.
- التركيز على قضايا المجتمع الأردني وبحثها في الميادين السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، وإيجاد الحلول لها.

ويهدف مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

- توظيف القدرات والإمكانات والموارد المالية والبشرية في الجامعة لخدمة التنمية في الأردن والوطن العربي.

- دراسة القضايا الإستراتيجية التي تواجه المجتمع الأردني للوقوف على طبيعة المشكلات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية الملحة، والمعوقات التي تواجه تنميته الشاملة ووضع الحلول المناسبة لها.
- تقديم الاستشارات والدراسات الفنية للمؤسسات في القطاعين العام والخاص داخل المملكة وخارجها.
- تنمية خبرات العاملين في الجامعة وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لهم وتشجيعهم على المساهمة في خدمة المجتمعين الأردني والعربي.
- تنظيم إدارة البرامج التدريبية بهدف تنمية القدرات والخبرات والتأهيل العلمي والمهني للمشاركين فيها.
- عقد الندوات والملتقيات والمؤتمرات بهدف تعزيز وترسيخ الممارسات الإدارية الناجحة في الأردن والوطن العربي، وتزويد المشاركين بالمعارف والمهارات والاتجاهات.

وبما أن العالم المعاصر يتجه إلى مزيد من الترابط والتداخل والتشابك والإعتماد المتبادل، وبخاصة أن هذا العالم قد تحول إلى قرية صغيرة بفعل الثورة العلمية والتكنولوجية؛ الأمر الذي يترتب عليه وجود بعد عالمي للمشكلات والتحديات التي تواجه الأنظمة التربوية بشكل عام أو مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص. ومن هنا فإن التصدي للمشكلات والتحديات التي تواجه النظام التربوي في الأردن لابد من أن تأخذ بالاعتبار التجارب العالمية في هذا المجال، وان يتم الانتفاع من السياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها في الدول التي حققت انجازات تربوية متقدمة، وتمكنت من مواجهة المشكلات والتحديات التربوية بأساليب وطرق وتقنيات إبداعية متطورة (عبد الجواد، 2006).

وقد أدى التعليم العالي في الأردن مهمة سامية، أولاً: من حيث إعداد عشرات الآلاف من المعلمين اللازمين لمدارس وزارة التربية والتعليم، وثانياً: من حيث إعداد كليات المجتمع لأعداد كبيرة من الفنيين نصف الجامعيين اللازمين لتقدم المجتمع وتنميته الاقتصادية في مختلف المجالات الفنية والتقنية، وثالثاً: من حيث إعداد الجامعيين الاختصاصيين في سائر المجالات اللازمة للمجتمع الأردني خاصة، والمجتمع العربي عامة.

وقد بلغ عدد الجامعيين في أواخر الثمانينات الذين يعملون في الأقطار العربية المحيطة بنا، وبخاصة في دول الخليج العربي عشرات الألوف؛ مما كان له مردود اقتصادي جيد على المجتمع الأردني. كما وفرت مؤسسات التعليم الجامعي في الأردن الرسمية والأهلية فرصاً جامعية أمام الشباب الأردني بدلاً من اضطرارهم للسفر إلى الخارج، حيث بلغ مجموع الشباب الجامعيين الأردنيين الذين يدرسون في الخارج في عقد السبعينات حوالي سبعين ألف طالب، مما كان له بعض الآثار السلبية من الناحيتين الأخلاقية والاقتصادية. كما اجتذبت مؤسسات التعليم الجامعي في الأردن ألوف الطلبة العرب من الدول المحيطة، مما كان له آثار إيجابية على الأردنيين من الناحية الاقتصادية والقومية (فرحان، 2000).

4. سياسة القبول

هناك العديد من المعايير التي يجب أن يشتمل عليها التخطيط الاستراتيجي في سياسة قبول الطلبة، أبرزها ما يلي (إبراهيم، 2007):

أ- المعايير الشخصية وتشتمل على: سلامة حواس الطالب، خلوه من الأمراض المعدية والمزمنة، خلوه من عيوب النطق، وحسن المظهر.

ب- المعايير المهنية وتتمثل في الآتي: الاتجاه الايجابي نحو المهنة، قوة الملاحظة، المهارة في استخدام حل المشكلات.

ج- المعايير الأخلاقية وأهمها: سيرته السلوكية، تقبله النقد بصدر رحب، الموضوعية في إصدار أحكامه.

د- المعايير الاجتماعية وتتمثل في الآتي: وعي الطالب بأهداف المجتمع الذي يعيش فيه، وإدراكه لأهم مشكلات المجتمع، واتجاهاته الإيجابية في التعاون مع الآخرين.

5. بيئة التعلّم

إنّ بيئة التعلّم في مؤسسات التعليم العالي تشكل عاملاً أساسياً في تطوّرها. ومن المفترض توظيف أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتواصل عن بعد والاتصالات اللاسلكية والأجهزة والمعدات والبرمجيات؛ لتعزيز العملية التعليمية التعلّمية من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية. كما أن إدارة الجامعة تستطيع الاستفادة منها في العمليات التشغيلية والتخطيط والمتابعة، لذا لا بد من تبني نظم إدارة معلومات متكامل ومترابط لتصبح بيئة التعلّم مناسبة ومتطورة، تساعد على خلق بيئة جامعية مناسبة لنشر ثقافة الريادة (سليم، 2012).

إنّ استخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة يشارك في عملية التعليم مثل: استخدام المواد الإلكترونية، والحقائب الإلكترونية، والتفاعل الإلكتروني بين الطالب والأستاذ والجامعة، بالإضافة إلى المجتمع بمؤسساته التعليمية. وتعد شبكة الإنترنت مصدراً أساسياً من مصادر المعلومات والمعرفة، وقد سهّلت التكنولوجيا عملية التعلّم الإلكتروني والتعليم المفتوح، لذا فإن المؤسسات التعليمية مطالبة بإنشاء مراكز تعلّم إلكتروني، ومد جسور التواصل الحي بين الطالب والجامعة ووضع برامج متخصصة لتُقدّم الجامعة خدماتها التعليمية وتضمن التعلّم في أي وقت وزمان، فهي تتخطى الجغرافيا متجاوزةً الصعوبات والعوائق، وملبيةً لحاجات السوق وموفرةً

للجميع فرص التعليم سواء أكان لدرجة البكالوريوس، أم للدراسات العليا، أم للدراسات التدريبية والدورات، كما يوفّر فرص التعليم المستمر للأعمار كافة (سليم، 2012).

أهداف التعليم العالي:

هنالك جملة من الأهداف العامة والخاصة للتعليم؛ يسعى إلى تحقيقها في مؤسساتها، ومن أهمها (مريزيق والفقيه، 2008):

الأهداف العامة:

1. إعداد كفايات بشرية عالية المستوى في مختلف المجالات؛ إذ يسهم التعليم العالي في إعداد أفراد متخصصين يسهمون في قيادة التغيير في مختلف مجالات الحياة.
2. تنمية شخصية الطالب بأبعادها المختلفة؛ وهذا يتطلب توزيعاً وتنويعاً في النشاطات والفعاليات والمواقف التعليمية المختلفة لكي ينمو الطالب ويتطور في جميع أبعاد شخصيته.
3. تطوير الالتزام بتحكيم العقل والأخذ بالمنهج العلمي في الحصول على المعرفة واكتشاف الحقائق.
4. الاستمرار في متابعة التعليم طوال الحياة؛ وذلك لتطوير المعارف والعادات والقيم والاتجاهات ومواكبة التقدم العلمي الذي يسير بخطوات متسارعة.
5. تحقيق النمو والتقدم للمجتمع من خلال تطوير الانفتاح على الخبرة الإنسانية.

الأهداف الخاصة:

هي الأهداف التي يؤدي تحقيقها إلى تحقيق الأهداف العامة، وهي الترجمة التفصيلية المحددة والدقيقة للأهداف العامة ومن أهم الأهداف الخاصة:

1. المقدرة على الحصول على المعرفة المرغوبة بسهولة ويسر من خلال إتقان المهارات اللازمة للحصول على المعرفة.

2. استخدام المنهج العلمي في التفكير والمقدرة على التطوير والإبداع والتجديد.

3. المقدرة على التعامل مع المعرفة وحل القضايا بموضوعية ومسؤولية.

4. التعامل مع الآخرين بمودة واحترام.

الديمقراطية والتعليم العالي:

تعني ديمقراطية التعليم تكافؤ الفرص؛ التعليم للجميع دون تحيز أو تعصب لأحد، وهذا حق لجميع المواطنين، وفي معرض حديثنا عن التعليم العالي لا بد من توضيح العلاقة التي تربط التعليم العالي بالديمقراطية،إذ تتدخل الديمقراطية بتفاصيل التعليم العالي من حيث، الإدارة والبنية والمخرجات والبرامج وفرص التعليم (مريزيق والفقيه، 2008).

كما وأن تعليم الديمقراطية مرتبطة إلى حد بعيد بعوامل عدة في المجتمع، وبأنه يصعب على المرء تحقيقها في أي مجتمع إلا إذا توافرت فيه عدة عوامل منها: تطور المجتمع المادي والإجتماعي، ربط التطبيق العملي للديمقراطية بتقاليد وعادات وثقافة المجتمع، تجاوز ربط الديمقراطية بالسياسة فقط لتشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية الأخرى (أبوعيد، 1994).

إن العلاقة وثيقة بين الديمقراطية والتعليم، فإن من يتحدث عن ديمقراطية التعليم لا يتحدث عن شيء يختلف عن الديمقراطية العامة إلا من حيث العموم والخصوص والكلية والجزئية؛ فديمقراطية التعليم هي جزء من العملية الديمقراطية وفرع من فروعه، وتطبيق مبادئ واتجاهات الديمقراطية العامة في مجال التعليم تعني في حقيقة الأمر الاعتراف بحرية الفرد في اختيار الفرص التعليمية المناسبة لإمكانياته واستعداداته وقدراته وميوله ورغباته، وبحقه في تحرير عقله من الجهل والتخلف، وفي التحرر من كل ما يحط من قيمته كانسان (الرشدان، 1999).

إن موضوع المساواة في الفرص التعليمية إنما يهدف إلى تحقيق الكثير من الأمور وعلى رأسها مجانية التعليم وإلزاميته، وتوحيد النظام التعليمي من حيث النوعية والمضمون والأسلوب، وتحقيق المساواة في الموازنات المالية لمختلف الجامعات، مما يتيح لهذه المؤسسات حيازة التجهيزات نفسها في كل مكان، ونوعية واحدة من المحاضرين الحائزين على مستوى تعليمي جيد، وتحقيق الاختلاط الاجتماعي في الجامعات، وتحقيق المساواة في النتائج الدراسية. إلا أن الديمقراطية الجامعية لا تعني فقط تحقيق المساواة في الفرص التعليمية، بل تتجاوز هذه الحدود لتصل إلى تأكيد الأهمية الكبيرة للقيم الديمقراطية في السلوك في داخل المؤسسات الجامعية، بما تنطوي عليه هذه المفاهيم من حقوق المشاركة والحرية في إبداء الرأي والنقد والإدارة الديمقراطية للجامعة، وتأسيس الحياة الجامعية على تقدير الفرد من قبل الآخرين، وتقديره لنفسه، واعتباره قيمة عليا في ذاته وتعويده على المناقشة الحرة. ولذلك فالقرارات التي تتخذ في الجامعة فيما يختص بمعاملة الطلاب لا يمكن أن تكون ناجحة ما لم تكن قائمة على القيم الديمقراطية، وما لم تُدخل في اعتبارها تأثيراتها المختلفة على شخصية الطالب الذي سيخرج للمجتمع مواطناً صالحا.

ويوصف التعليم العالي بأنه منمي المعرفة وناقدها والحفيظ عليها، وحتى يمكن للتعليم العالي أن يقوم بهذه المهمة المتعددة الأغراض، فقد كرس جهده من أجل التعليم والبحث والخدمة العامة، إلى جانب الحفاظ على المعرفة ونقلها من جيل إلى آخر، وتعد الأبحاث (وما يترتب عليها من نشر) معبرة عما وصلت إليه المعرفة من آفاق، كما أنها توسع من قاعدتها من خلال ما يتم التوصل إليه من اكتشافات جديدة، في الوقت الذي يجري فيه فحص القديم والحديث منها فحصاً دقيقاً. بهذه تعتبر الجهود العلمية عاملاً بناءً وناقداً وحفيظاً على المعرفة، أما الخدمة العامة فهي امتداد أكاديمي لدور التعليم العالي في الحفاظ على المعرفة، ومن خلالها أتيحت

لمؤسسات التعليم العالي فرص الاستفادة من المعرفة واستخدامها بصورة فعالة (الرشيد، 1986).

إن التحرك باتجاه تكوين وضع احترافي للتدريس في التعليم العالي له تاريخ طويل. ففي الماضي كان من المقبول تعيين أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين كخبراء في مادتهم، وكان تعليم الطلاب يعد مسألة ليست من الصعوبة بوجه عام مع وجود مصطلحات من مثل "الحاضر" و"المرشد التعليمي"، التي اعتيد استخدامها للإشارة إلى علاقة التدريس بالتعلم بدلاً من مصطلح دور المعلم. وفي الوقت الحاضر يتوقع من الأكاديميين الذين يدعمون الطلاب أن يعدوا لدورهم التعليمي في إطار علاقته بعملية التعلم بالإضافة لمحتوى العملية التعليمية ذاتها.(البشايرة، وآخرون،2005)

التغيرات في السياق الاجتماعي للتعليم العالي:

لقد تغيرت طبيعة الطلاب نحو نسق جماعي أكثر، حيث لا تعد الدرجات مجرد مدخل للحياة الأكاديمية أو للخدمة الاجتماعية الأعلى فقط، إنما لمستقبل مهني متنوع بصورة متزايدة. لقد نمت مهن الخريجين بسرعة في جميع المجالات، وقد تبنوا دعوات من أجل درجات علمية أكثر اعتمادا وأسسا متعددة المهارات لأولئك الخريجين، والثاني لم يعد الطلاب يعتمدون على العلاقات الشخصية القريبة مع الأساتذة أثناء دراساتهم، حيث يتكاثر العديد منهم بصورة تخل بالمعدلات المقبولة لهيئة التدريس والطلاب، مما يعني أن الأشكال التربوية وتصميمات البرامج عليها أن تأخذ التسهيلات العلمية بمحمل الجد. إن تنوع خلفيات الطلاب وحقيقة أن العديد منهم لا يلتحق بالتعليم العالي مزوداً بمهارات التعلم الاستقلالي، يعني كذلك أنهم يحتاجون إلى نوعية أفضل من الدعم للنجاح في منهج تتزايد احتياجاته للحصول على الدرجة، ويترادف مع هذا هيئة التدريس بالجامعات خاصة منذ مشاركة الجامعات متعددة الفنون (البوليتكنيكية) للنظام الجامعي

التي أتى أساتذتها من بيئات ثقافية متنوعة، إذ لم تعد درجة الدكتوراه هي المعيار الذهبي، حيث تم إلحاق العديد من الأكاديميين من مهنهم وأعمالهم إلى الإدارات الموجهة مهنيا وحيث يكون التركيز البحثي والزمالة العلمية أكثر التزاماً بالتطبيق (طعيمة وآخرون، 2004).

وهناك عامل آخر له علاقة بالمحتوى ويرتبط جزئيا بالتزايد في أعداد الطلاب وهو النقاش الجديد بشأن المسؤولية. لقد أدت الكميات المتزايدة من الأموال العامة المخصصة للتعليم العالي مع إدراك أهمية الحاجة للمجالات المتسعة من الاقتصاد إلى تركيز تفكير الحكومة على جودة التعليم المقدم للطلاب، إن حتمية أهمية الحاجة للنقود ونمو الاحتياجات المتتالية لمجتمع المعرفة " من أجل الحصول على خريجين مغامرين ومهرة " يعني أن التعليم العالي يجب أن يخضع لإعادة النظر كما لم يحدث من قبل. وفي حين أنه لا يوجد جدال في أهمية الخبرة بالمادة العلمية كشرط أولي للتعليم الجيد، إلا أن هناك اهتماما زائدا بنوعية خبرة الطالب وكفاءته للعملية التعليمية، وأن محتوى المنهج ربما يترك أمره للأكاديميين أثناء قيامهم بتدريب الجيل الثاني أساسا ليحلوا محلهم، لكن التحرك نحو نسق جماعي للتعليم العالي يشمل توجها أكثر ترابطا وتعاونا للهيئات المتخصصة، مثل " المجلس الهندسي " بمطالبه المشروعة حول مؤهلات الطالب ومهارات الخريج العامة، وهكذا بينما يظل لدى الأكاديميين حجم كبير من الاستقلالية الذاتية بشأن ما يجب وضعه بالمنهج، نجد تداخلا متزايدا من العوامل الخارجية وخاصة باستخدام المجموعات في محتوى وعمليات الدرجات العلمية التي تؤدي للوصول لمواصفات بعينها. ولم يكن فقط محتوى المنهج هو الذي يتم تحديده مسبقا وبصورة متكررة، وإنما أيضا كيفية تدريسه شاملا الوقت الذي يقضيه الطلاب في ممارسة خاضعة للإشراف وتحديد مواصفات المشرفين عليهم (بول أشوين، 2007).

1. إن التغير قد تم الحض عليه بواسطة عملية توسيع تعديل نسق التعليم العالي بالنسبة للاحتياجات الاجتماعية. فالتعليم العالي اليوم لا يستهدف فقط سد احتياجات المجتمع للقادة فقط، وإنما توفير أسس شاملة وتخصصية كذلك لكل مجالات التشغيل فيما بعد مهن الخدمات الدنيا واليدوية. فالتعليم العالي الآن سلطة يتطلبها كل من يسعى للحصول على مهنة وليس فقط وظيفة، لذا فقيمة سوق الدرجات العلمية بالنسبة للطلاب تصبح هامةً تماماً مثل قيمة طبيعة خبراتهم في الدراسة. وقد انتقل تركيزهم من طلب المزيد من الاختبارات عبر الاهتمام بنوعية التعامل من جانب المحاضرين إلى التركيز على ناتج درجاتهم العلمية وقيمتها الاعتبارية. وهكذا تعد قضايا نوعية السيطرة ودرجة المسؤولية للمستخدمين وللحكومة؛ جزءا " وحزمة كاملة " في الجدل الدائر حول مسألة اعتماد التعليم، وبهذا وباعتباره محتوى تقديمهم قد ينظر الأكاديميون للمعايير المهنية في التعليم على أنها مفروضة عليهم بدلا من اعتبارها حماية لأوضاعهم. فبينما نراهم قد يتقبلون معايير ومتطلبات الإعتماد الخاصة بالمجالس المهنية القائمة على أساس تخصص المادة العلمية، نجدهم مترددين في اعتبار التدريس الخاصية المحددة لاستحقاقهم لمواقعهم. ومن وجهة نظر أحد المهتمين من خارج المجال، يرى أن تردد الأكاديميين في تقبل المعايير المهنية في التعليم يضيف ببساطة إلى فقدان الثقة في التدابير الاحتياطية لموارد الجامعة (بول أشوين، 2007).

ومن الواضح بالنسبة لرجال التربية، أن البحث في " كيف يتعلم الطلاب " والتجديدات في تكنولوجيا التعليم قد يتطلب تطويرا لهيئة التدريس يكون أكثر قصدية ومنهجية يستهدف أولئك الذين يقومون بالتدريس. ومع التحرك باتجاه النظام الجماعي تصبح احتياجات الطلاب أكثر وضوحا، والحاجة لهيئة تدريس تمتلك المهارات المطلوبة، تأتي هي الأخرى إلى بؤرة

الضوء، ويهتم أولئك الذين اشتغلوا بتطوير عمليات الإعتماد وأدوار برامج تطويرية لهيئات التدريس بحاجات الطلاب عامة. ومن وجهة النظر تلك يصبح واضحا أن المعلمين يحتاجون إلى فهم علم التربية ونظرية التعلم، وتصميم المنهج شاملا عملية التقييم، وتتبع أهمية تطوير المعايير المهنية للتدريس من القناعة القائلة بأن على الأكاديميين تقبل دورهم في تيسير عملية التعلم (طعيمة وآخرون، 2004)

نماذج جديدة للتعليم العالي:

حتى تكون مؤسسات التعليم العالي صالحة للمستقبل؛ فإنها تحتاج إلى ما هو أهم من المال؛ فهي تحتاج إلى نماذج إرادة مبدعة تتصف بعدة صفات وهي (الخطيب، 2012):

1- أن تكون مبدعة Innovative: وتكون الإدارة الجامعية مبدعة إذا اجتمعت إبداعاتها مع إبداعات العاملين، مع وجود هياكل تنظيمية مبدعة يرأسها فريق مبدع. إن الإنجازات العظيمة هي نتاج التحرر من الرتابة في التفكير والعمل، والاستعمال الذكي للتكنولوجيا والانترنت التي ستكون العامل الحاسم في مؤسسات التعليم العالي في المستقبل.

2- أن تكون تنافسية Competitive: حيث لن يعتمد التمويل الحكومي للجامعات في المستقبل على قيام الجامعة بمهامها فحسب، وإنما على أدائها في البحث والتدريس وإعداد العلماء وتكوين ميزة تنافسية على المستوى الوطني والعالمي، ولذلك سيتوقف دعم الحكومات على مقدار ما تقدمه الجامعة من مكاسب للأفراد والمجتمع.

3- أن تكون شفافة Transparent: أن الجامعة المبدعة ذات الميزة التنافسية يجب أن تكون على درجة عالية من الشفافية في تحديد نقاط ضعفها وقوتها، مقدار ما أنفقت على البرامج والخدمات ومقدار الأرباح، وترتيبها مقارنة مع الجامعات الأخرى.

4- أن تتجه نحو الجودة Quality – Oriented: وتشمل الجودة على جميع جوانب العمل في الجامعة من التشريعات، والبرامج العلمية والتدريبية والبحثية، والهياكل التنظيمية والإمتحانات، وأساليب تقويم الأداء الفني والإداري والأكاديمي.

5- أن تكون عالمية International: يجب أن تكون جامعة المستقبل عالمية التوجه، ويتم ذلك عن طريق تنويع برامجها واختيار أكثرها ملائمة للبيئة والسوق العالمي والوطني، وهذا يحقق فائدة كبيرة للدولة بأن يجعلها بؤرة اهتمام الطلبة في كل أنحاء العالم، وهؤلاء الطلبة هم سفراء الغد وقادة المستقبل.

6- الجامعة المفتوحة Open University:

القليل من الناس سوف يكون بوسعهم الالتحاق في الجامعة على نظام الدوام الكامل، ولذلك فإن العديد من الدول قد انتهجت أساليب ونظم غير تقليدية في مؤسسات التعليم العالي لا تعتمد على الالتزام بالدوام في صفوف تقليدية، ومن هذه الأساليب الجامعات المفتوحة والتعليم عن بعد. ويتميز هذا النظام بلعب دور كبير في:

1- أن تدريب القوى البشرية من أجل التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية والبعيدة، سوف يفتح المجال لهذه المناطق من أجل الدخول في عالم الصناعة والعمالة والثروة.

2- أن توفير البرامج التعليمية والتدريبية للطلبة في المناطق البعيدة المعزولة، والفئات العرقية، والنساء، والذين لا تسمح لهم ظروفهم بالالتحاق في الجامعات بشكل كامل، يحقق المساواة والعدالة الاجتماعية.

3- أن تدريب الأفراد وتزويدهم بالمهارات في الورش والمصانع يتيح لهم الاطلاع على آخر التطورات وتجديد مهاراتهم، والبقاء على رأس أعمالهم والحفاظ على مصادر عيشهم.

4- أن الجامعة المفتوحة تلبي الحاجات المتسارعة اجتماعياً واقتصادياً، من خلال وسائل اتصال فعالة.

5- أن الجامعة المفتوحة تساهم في القضاء على الأمية المنتشرة بشكل واسع في العديد من المناطق العالمية، كما تساهم في نشر الأفكار، وتحقيق مبدأ المساواة في انسياب المعلومات والمعارف والخبرات.

البرامج العالمية Internationalization Programs:

إن العديد من دول العالم تمتاز بعدم التجانس من حيث الهوية والأهداف الوطنية للأفراد، فهنالك تنوع في الهوية الدينية والعرقية والمصالح. لذلك فالحاجة ملحة لهذه الدول في إحداث شراكة وانفتاح مع المجتمع الدولي. ويتم ذلك من خلال قيام الجامعات بطرح البرامج العالمية الفعالة في تبادل الطلبة والأساتذة والبحوث التعاونية، ومشاريع التنمية المشتركة والبرامج والبرامج المشتركة، التي تمثل أنماطاً مقترحة للتعليم العالي وهي (Duderstadt, 2000) :

1- الجامعة العالمية The World University: حيث ستضم هذه الجامعة الطلبة والأساتذة من جميع أنحاء العالم، وتعتبر الساحة العالمية هي السوق الأول لها، بغض النظر عن البلد الذي تقيم به، كما أنها ستكون قادرة على إبراز التنوع العالمي من خلال طلابها وكلياتها وبرامجها الدراسية، وسيكون تمويلها عالمياً أكثر من كونه محلياً. ويمكن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم التي بدأت بانتهاج هذا النوع من الجامعات، إذ يلتحق بها أكثر من (49) ألف طالب أجنبي، وتستقطب العديد من الأساتذة من جميع أنحاء العالم. وفي المستقبل القريب فإن العديد من الجامعات في أوروبا وآسيا وأفريقيا سوف تبدأ بالاتجاه نحو العالمية، إن لم تكن قد بدأت فعلاً. ويتفرع من الأنماط السابقة للجامعات العديد من الصور المختلفة.

2- الجامعة المتنوعة The Diverse University: وهذا النوع من الجامعات، من المتوقع أن تقدم الخدمة للمجتمعات ذات الأعراق والأجناس والأديان والقوميات المختلفة، وسيعطي التنوع الموجود في الجامعة القوة الفكرية والثقافية، كما سيساهم في خلق بيئة فريدة من نوعها، تحترم فيها الأجناس والقوميات المختلفة بعضها البعض أثناء التفاعل معاً، والتعلم والعمل معاً كطلبة وأساتذة، وتقوم فلسفة هذه الجامعة على الانفتاح للعديد من الأفكار والبرامج والآراء، وأن مؤسسات التعليم العالي هي مؤسسات جامعة University، وليست مفرقة diversities.

3- الجامعة المبدعة Creative University: ستلجأ جامعة القرن الحادي والعشرين إلى الانتقال من حفظ المعرفة ونقلها إلى إنتاج المعرفة وابتكارها، وستتحول إلى التركيز على أساليب التدريس والتجارب اللامنهجية وتربية الفنون والمهارات الإبداعية والفنون والموسيقى والفن المعماري والهندسي، ويستبدل دور الصف الدراسي بالورشة أو الأستوديو، ودور عضو هيئة التدريس إلى دور قائد الفريق الإبداعي، كما ستنتهج هذه الجامعات مبدأ التحالفات الإستراتيجية مع مؤسسات يكون شعارها الإبداع، وإنتاج برامج عالمية مشتركة في الصناعة والفنون وغيرها.

4- الجامعة المتكاملة Division less: التي ستكون أكثر تكاملاً وشمولية، وأقل تخصصاً، وتمتلك شبكة من الهياكل بعضها حقيقي real وبعضها افتراضي virtual، فمؤسسات التعليم العالي المتخصصة بالأدوية قد تلجأ إلى إجراء البحوث الأساسية في البيولوجيا والجينات الوراثية، وقد تلجأ كليات الحقوق إلى إجراء بحوث مشتركة مع كليات الاقتصاد أو كليات الصحة العامة وغيرها، والعكس صحيح.

5- الجامعة المستمرة مدى الحياة The Long life University : وفيها تحدث تعاقدات بين الجامعة والطلبة تستمر مدى الحياة، والهدف ربط الجامعة مع المجتمع والمؤسسات الصناعية والعالم الخارجي، تقدم فيه الجامعة للطلبة ما يطرأ من تقدم علمي وتكنولوجي بعد تخرجهم ودخولهم سوق العمل، كما يتعهد الطلبة بعد تخرجهم ودخولهم سوق العمل، بأن يساهموا في تصميم برامج تطبيقية، وتقديم خبراتهم وتجاربهم للطلبة الذين هم على مقاعد الدراسة.

6- الجامعة المنتشرة The Ubiquitous University: وتكون عبارة عن سلسلة مترابطة من النظم والمؤسسات الثقافية والاجتماعية كالمدارس، والمكتبات، والمؤسسات الإنتاجية والفنية، والمتنزهات، ووسائل الإعلام، وشبكة الانترنت، وتزود هذه المؤسسات الطلبة بفرص التعلم الجديدة وشبكات المعلومات ومراكز التعلم المنتشرة في كل مكان وزمان.

7- الجامعة المختبر The Laboratory University: وتتبع هذه الجامعة لمؤسسات إنتاجية كبرى، توظفها لإجراء البحوث التطبيقية وزيادة الإنتاجية والأرباح، حيث تتحول الجامعة إلى مختبر تجارب لتطوير النماذج الجديدة المستقبلية.

الجامعات الافتراضية (الالكترونية) (Virtual University):

مع اختلاف المهام المنوطة بالعملية التعليمية، وفي ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، ومع التطور الذي تشهده الأقنية التعليمية المختلفة بأدواتها وأساليبها وتوجهاتها، كان لابد للكثير من الجامعات العالمية العرقية، من أن تتجه لاستثمار هذه المعطيات والتأقلم معها بما يضمن مسايرة العملية التعليمية للحاجات الراهنة، ويضع الجامعة في حالة انسجام دائم مع متطلبات الحياة، وآفاقها المستقبلية. فعمدت إلى إحداث برامج تعليمية، على الطريقة الافتراضية، أي طريقة استثمار تقانة الانترنت، بتبادل المعلومات بين الطالب والأستاذ وتفاعل جميع عناصر العملية

التعليمية، دون أن يكون للحواجز الجغرافية والزمنية أي وجود، وبالتالي الوصول إلى برامج وليدة اللحظة Online تتولد من آخر المستجدات العلمية العالمية، وتستفيد من جميع الخبرات المتاحة، وتتفاعل مع الخبرات المتاحة، وتتفاعل مع حاجيات سوق العمل المتجددة، وتحقق عملية التعليم المستمر، وتكرس مبدأ التعليم الذاتي مدى الحياة (Anderson, 2001).

التجربة البريطانية:

نظام التعليم العالي في بريطانيا من أقدم النظم التعليمية في عالمنا المعاصر، حيث يرجع تاريخ أقدم جامعاته إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وهي جامعة (Oxford)، وجامعة (Cambridge). ولذلك فقد أرسى هذا النظام الكثير من المبادئ والأسس في مجال التعليم العالي، كما شهد الكثير من التطور في المنهاج والبرامج والتأهيل والتخصص وتوثيق الصلة بالمجتمع وخدمة البحث العلمي وطرائق التقويم وأدواته (أبو عمه، 2000).

ولا تزال الصناعة البريطانية من الصناعات الرائدة في العالم، وذلك بسبب الدعم المالي الذي تصرفه الشركات على البحث العلمي، وما توفره الدولة للجامعات والمؤسسات البحثية لتستمر الصناعات البريطانية في منافسة مع الدول الأوروبية، واليابان وأمريكا، ويعمل على تطوير التعليم وإدارته ومراقبته العديد من المجالس والمؤسسات والاتحادات الحكومية والخاصة والمهنية. وتتميز غالبية هذه المؤسسات التعليمية والمجالس التنظيمية في المحافظة على تضارب المصالح داخل المجلس أو المؤسسة، حتى تتمكن من تحديد أسباب الضعف أو إبراز مواضع التطوير. ولا يرتبط مجلس تمويل التعليم العالي في الجامعات، وإنما يقوم على تمويل البحث العلمي حسب أفضلية البحث ومردوده الوطني والإقتصادي.

إن ميزانية البحث التي تم توزيعها على الجامعات الإنجليزية في عام 1995 تصل إلى ستمائة مليون جنيه إسترليني، وتمثل مساهمة الحكومة البريطانية المباشرة لدعم البحث العلمي

في هذه الجامعات. حتى يمكن توزيع ميزانية البحث العلمي بصورة مرضية أو عادلة بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، فإنه يتم تقويم القدرة الإنتاجية البحثية ونوعيتها لكل الجامعات والمؤسسات التي تتقدم لهذه المساهمة. علماً بأن للجامعات البريطانية مصادر أخرى مثل الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلبة الأجانب. وعقود الجامعات مع الشركات والمؤسسات الإنتاجية، والتبرعات والهبات ورسوم الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع. (نوفل، 2002)

وهناك ثلاثة مجالس رئيسية في إطار الهيكل التنظيمي الإداري للجامعات البريطانية وهي: المجلس الأعلى (Court)، ومجلس الجامعة (council)، وبرلمان الجامعة (Senate)، بالإضافة إلى مجلس الكليات والأقسام والمعاهد البحثية والمعاهد المتخصصة واللجان الدائمة والمؤقتة (أبوعمه، 2000).

ولقد بدأت فكرة جامعة الصناعة عام 1998، وتمثل هذه الجامعات رؤية الحكومة البريطانية نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص في كل من انجلترا وويلز وايرلندا الشمالية، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة، وذلك من أجل تقديم المهارات وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كل أنواعه ومجالاته. ولا تقوم بمثل هذا العمل مؤسسات تعليمية أخرى، ولهذا اشتدت الحاجة إلى مؤسسة علمية كجامعة الصناعة تأخذ المبادرة والقيادة، وتنسيق النشاطات، ولا تتردد في التغيير للأفضل، وتهدف هذه الجامعة إلى:

1- إيجاد الفرص أمام الأفراد للعمل و تطوير اتجاهاتهم نحو المهنة، وإقامة سوق تنافسي.

2- تمثل عامل مهم في مسألة التعلم في سوق العمل مدى الحياة.

3- رفع كفاية القوى العاملة وتوفير فرص التدريب أثناء العمل (Anderson, 2001).

4- زيادة قدرة بريطانيا على التنافس الدولي (نوفل، 2002).

5- تكون مركزاً لشراكة مع التعليم الوطني ترافق العامل في ورشته ومنزله ومراكز التعليم المحلية.

6- توفر الاتصال السريع بالشبكة العالمية.

7- توجد صلة بالمعلم أو المدرب والخبير والزميل الآخر في التعليم والتدريب.

8- تؤكد على استطاعتها في المحافظة على نظام سهل الاتصال والخدمات الإرشادية، وتوضح قدراتها على محاكاة السوق (أبو عمه، 2000).

ولقد أدى التغيير الاجتماعي والاقتصادي إلى نتائج أساسية في طبيعة العمل والتعلم. وقد نتج عن ذلك التغيير مرونة في سوق العمل وأدى إلى ضعف العلاقة بين العامل وصاحب العمل، وساعد ذلك على ظهور عاطلين أو زيادة في العمالة، كما أدى إلى نقص فيها أحياناً. أصبح أصحاب العمل في حاجة إلى عمال ومهارات عالية مع عدم قدرتهم على الالتزام بعمل أو مهنة مدى الحياة. وشعر العامل بأهمية معاصرته لوسائل التقنية واستمرار التعليم والتدريب لكي يستثمر إمكانياته الشخصية ويحافظ على مكانته في العمل ويساهم في نجاح اقتصاد البلاد (أبو عمه، 2000).

كما أوضحت عدة تقارير أن القوى العاملة في بريطانيا أقل مهارة وتأهيلاً من الدول المنافسة لها عالمياً. وأشار أصحاب العمل إلى عدم رضاهم عن المهارات العامة والخاصة عند العاملين لديهم، مثل مجالات الإدارة العلمية والتقنية الحديثة وتقنية الاتصالات والمعلومات وفي عدم حفز المجتمع للمواهب الفردية والقدرات غير العادية، ولذلك أظهرت الدعوات إلى دعم قدرات القوى العاملة وإيجاد عامل قادر على العمل وشركات قادرة على المنافسة (نوفل، 2002).

وخلال عام 1999 / 2000 بدأت الجامعة الصناعة التي تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية وهي أكبر خدمة تعلم تقدمها الحكومة عن طريق شبكة الانترنت. وتقدم الجامعة برامجها عن طريق مراكز التعلم المباشر المنتشرة في بريطانيا Learn Direct التي تبلغ أكثر من (2000) مركز، وتزود الطلبة بمواد وبرامج إبداعية ذات جودة عالية. إن أكثر من (80%) من برامجها تتم عن طريق الشبكة (online).

ولقد سارعت العديد من الشركات والمؤسسات والجامعات والكليات لتطبيق فكرة التعلم في العمل وفي البيت وفي الحي، وساعد في تحقيق ذلك التوجه استخدامات التقنية الحديثة وشبكات الاتصال الآلية وبرامج الوسائط المتعددة. وتتراوح المهارات التي تقدمها الجامعة ما بين:

1- مهارات أساسية.

2- مهارات تخصصية متقدمة، حيث تستعمل تكنولوجيا متقدمة لجعل التعلم في كل مكان وزمان، وفي البيت والعمل، وعلى الشبكة الواسعة من المراكز المنتشرة في البلاد. (Hillage, 2001)

3- مهارات تكنولوجيا المعلومات.

4- معلومات عن إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5- مهارات يحتاجها الفرد في صناعات أو خدمات محددة.

6- قطاعات محددة: تكنولوجيا البيئة ووسائل الاتصالات، التجارة بالجملة والتجزئة.(Evans, 1998)

الجامعة المنتجة (الاستثمارية):

نظراً للتغيرات والمتطلبات التي أخذت تفرض نفسها على المجتمعات المعاصرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقاً من التحديات التي تواجه دول العالم مع مطلع الألفية الثالثة في المجالات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالات، بات من الصعوبة بمكان على أية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الاستجابة بمفردها لتلك التغيرات والمتطلبات والتحديات، وخاصة نتيجة لمحدودية الموارد البشرية والمالية والتقنية لتلك المؤسسات. ولذلك بات مطلوباً من مؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي، إقامة تحالفات أو شركات أو صلات تعاون فيما بينها، أو بينها وبين منظمات الأعمال والصناعة ذات العلاقة بوظائف تلك المؤسسات؛ وذلك من أجل تعظيم طاقاتها في شتى مجالات الخدمات التي تقدمها (Anderson, 2001).

خصائص الجامعة المنتجة (Anderson, 2001):

1- التمويل الذاتي للجامعة.

2- أعضاء هيئة التدريس والإداريين كمساهمين في الجامعة.

3- إتاحة فرص التدريب الميداني للطلاب.

4- إتاحة فرص التوظيف للطلاب في الجامعة وخارجها من خلال إقامة مشاريع منتجة للطلاب.

5- إقامة الشراكة بين الجامعة وقطاعات الإنتاج والخدمات في المجتمع.

6- إقامة الحواضن الصناعية.

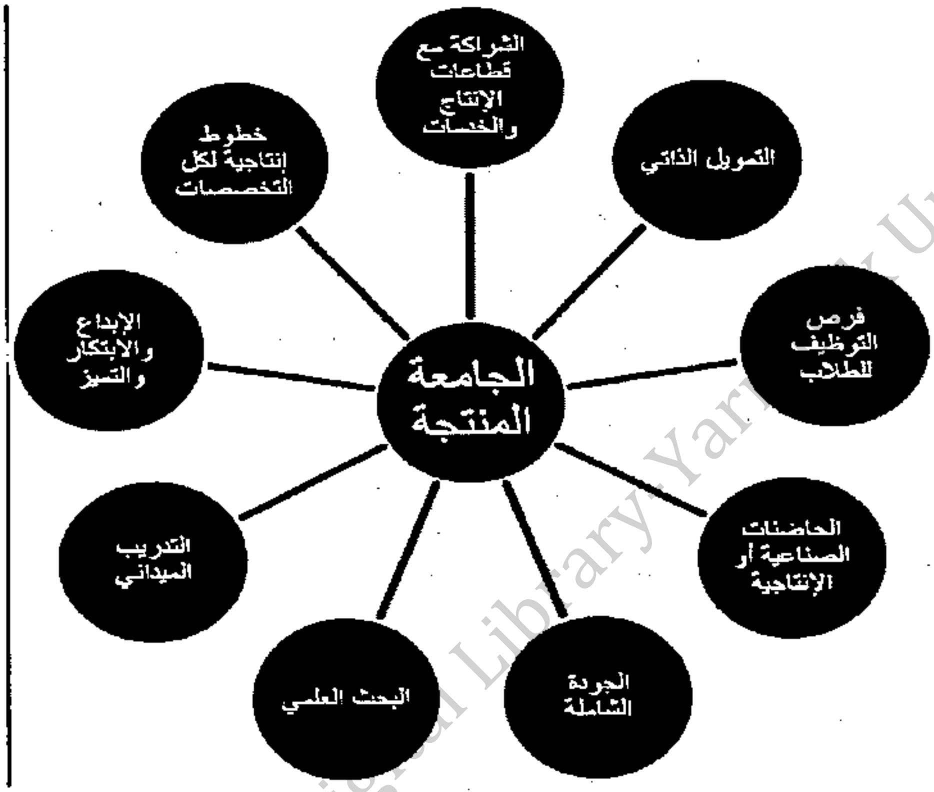
7- تشجيع الابتكار والإبداع والتميز.

8- تطبيق معايير الجودة الشاملة في الجامعة.

9- التركيز على البحث العلمي.

وفيما يلي شكل يوضح هذه الخصائص:

<u>نموذج الجامعة المنتجة</u>



الشكل رقم(1): نموذج الجامعة المنتجة (Anderson, 2001)

وترى الباحثة أنه على التعليم العالي في الأردن تبني نموذج الجامعة المنتجة من خلال جعل الجامعة مركز للإنتاج، وتفعيل الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحلي.

التحديات التي تواجه التعليم العالي في الوطن العربي

فيما يلي عدد من التحديات التي تواجه الجامعات في الوطن العربي، لعل من أبرزها(الخطيب، 2009):

1. غياب النخب القيادية: فالذين يم اختيارهم وتعيينهم في المواقع القيادية، لا يتم اختيارهم وفقا لمبدأ الجدارة وإنما وفقا لمبدأ الشطارة.
2. عدم الاعتراف بالإدارة الجامعية كتخصص أو كمهنة، وبالتالي فإنه لا يجوز أن يعين أي عضو هيئة تدريس في المواقع القيادية إلا إذا كان متخصصا بالإدارة الجامعية.
3. النمطية: حيث أن الجامعات العربية تكرر نفسها، فالتخصصات هي نفس التخصصات، والهياكل الإدارية نفس الهياكل، والتشريعات هي نفس التشريعات، وذلك بدلا من التركيز على الجامعات المتخصصة أو جامعات الصناعة أو الجامعات الافتراضية أو الجامعات الإنتاجية.
4. قصور البحث العلمي: فالجامعات العربية جامعات للتدريس فقط، وتهمل الوظائف الأخرى للجامعة، من مثل البحث العلمي وخدمة قطاعات الإنتاج والاختراع والتميز والإبداع.
5. البيروقراطية الإدارية: تتمثل هذه البيروقراطية في بطء الإجراءات وتعدد الحلقات الإدارية والمركزية والتخبط في صناعة القرارات.
6. ارتفاع كلفة البنى التحتية للجامعات، والهدر في إنشاء المباني عالية الكلفة، والهدر في الأثاث والتجهيزات.

7. انخفاض معدل الاستثمار في الموارد البشرية والمادية والتقني، حيث أن غالبية الجامعات العربية جامعات نهارية وعند المساء تتحول إلى مدن أشباح.

8. عجز التمويل: حيث أن غالبية الجامعات العربية تعاني من عجز مزمن في موازنتها، وذلك نتيجة للبذخ في الإنفاق على السيارات والولائم وتضخم الأجهزة الإدارية، والبذخ بالإنفاق على الأثاث، وكأن هذه الجامعات فنادق من فئة الخمس نجوم.

9. بطالة الخريجين: وتتمثل هذه البطالة بانعدام المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل، وتقدر قيمة الهدر الاقتصادي المترتب على بطالة الخريجين بمليارات الدولارات.

10. تدخل الحكومات في الجامعات: سواء في قبول الطلبة أو التعيينات الأكاديمية والإدارية أو الترقيات العلمية، الأمر الذي يترتب عليه قصور في الإنتاجية والكفاءة والفاعلية.

11. السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في التعليم الجامعي. في حين يعتبر التعليم الجامعي في أي بلد من بلدان العالم هو نوع من الاستثمار في الموارد البشرية، ويجب أن تتحمل مسؤوليته الحكومات وأن لا تسمح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال التعليم الجامعي والذي يهدف إلى تحقيق الربح فقط.

12. التوسع العشوائي في قبول الطلبة، والترهل وضعف سوية أعضاء هيئة التدريس، وقدم وتخلف البرامج الدراسية، وغياب برامج الإرشاد والتوجيه للطلبة، واعتماد طرق التدريس القائمة على الحفظ والتلقين بدلا من التركيز على التجريب والاكتشاف؛ حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة في الدول العربية تبلغ (37:1)، في حين تبلغ هذه النسبة (21:1) في الولايات المتحدة الأمريكية، وتبلغ هذه النسبة (15:1) في بريطانيا.

13. التركيز على الجوانب الكمية، وإهمال الجوانب المتعلقة بالنوعية أو الجودة أو التميز.

14. تقادم التشريعات والقوانين والأنظمة: والتعليمات المعتمدة في الجامعات العربية قديمة ومتناقضة، ولا تواكب التطورات والتغيرات التي طرأت على المجتمعات العربية خلال السنوات الأخيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والمعلوماتية والإدارية والتكنولوجية.

15. وبشكل عام يمكن القول بأن هذه التشريعات والقوانين والتعليمات قد تم اقتباسها من أنظمة المدنية، والتي يجب أن تحفز الإبداع والتميز، وتعظم الإنتاجية والجدارة، وتشجع المبادرات والاختراعات في ميدان التعليم الجامعي.

16. زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي: حيث تشير إحصائيات اليونسكو، إلى أن عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي العربية قد بلغ (2.961.000) طالب في العام الدراسي (1999/1998)، في حين بلغ عدد الطلاب (7.607.000) في العام الدراسي (2008/2007). أي زيادة (256%)، وأن هذه الزيادة في عدد الطلاب قد نجمت عن التزايد السكاني من جهة، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي من جهة أخرى.

ولعل الحاجة تبدو ملحة إلى إنشاء جامعات وكليات وبرامج من طراز جديد وإقامة شبكات جامعية عصرية وقواعد بيانات حديثة، وأن تعتمد هذه الجامعات والكليات والبرامج سياسات وتشريعات ونظم قبول جديدة ونظم تقنية للمعلومات والاتصالات متطورة، وأن لا تخضع للسياسات التربوية المعتمدة في الجامعات الحالية، وأن تتحرر من الممارسات البيروقراطية العقيمة والروتين الممل.

يضاف إلى ذلك، فإن السماح للجامعات الأجنبية لافتتاح فروع لها في الدول العربية، إنما يشكل اعتداء على الهوية الثقافية الوطنية، وتهديداً للأمن القومي العربي. فالجامعات في أي

دولة من دول العالم – تعتبر مؤسسات وطنية ومسئولة عن تشكيل عقول أبناء الأمة. وتكوين شخصياتهم، وتعزيز انتمائهم الوطني، فضلاً عن أنها تشكل رموزاً للسيادة الوطنية.

مقترحات لتطوير مؤسسات التعليم العالي:

لقد أصدر مؤتمر اليونسكو عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين 5-9 تشرين أول/1998 عدداً من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فعالية وكفاءة الجامعات، والتي يمكن إيجازها بما يلي (UNESCO ,1998):

1. تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات تعليم مستمر، والأخذ بمبدأ التربية المستمرة فيما يتصل بسياسة الالتحاق بهذا التعليم، بحيث يفتح أبوابه لجميع الأعمار ولجميع الراغبين في استكمال تعليمهم، أياً كان مستوى دراستهم، وبحيث تتباين مدة الدراسة فيه ونوعها وفقاً لحاجات الطلاب المختلفة، وبوجه عام توفر المرونة والقدرة على مواجهة الحاجات الجديدة في حينها، وتلبية حاجات المجتمع وحاجات العمالة المتجددة دوماً.

2. مساهمة جميع المعنيين بالتعليم العالي في تطويره وتجديد تمويله وتحقيق مبدأ الشراكة فيه بين الدولة وسائر المؤسسات الاجتماعية المعنية.

3. تيسير انتقال وتحريك الهيئة التعليمية والطلاب أيضاً على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي، بحثاً عن نقاط المعرفة إن وجدت، وعن إخصابها عن طريق الحوار والتفاعل والتعاون.

4. إعادة النظر في التعليم الثانوي وفي سائر مراحل التعليم وأنواعه، بحيث يستطيع أن يكون المقدمة اللازمة لتحقيق مطالب التعليم العالي المتجذرة من جانب، وللاستجابة لحاجات سوق العمل المتغيرة من جانب آخر.

5. توفير الإمكانات اللازمة للبحوث، ولا سيّما عن طريق المشاركة بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات العمل وسائر قطاعات النشاط في المجتمع، فضلاً عن التعاون في مجالات البحوث بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والإقليمية والعالمية.

6. بناء القدرة على التعلم الذاتي لدى المتعلم، وتوجيه التربية توجيها يجعل منه إنسانا قادراً على أن يعلم نفسه بنفسه، إنساناً قابلاً لأن يتعلم لا إنساناً متعلماً(عبد الدايم، 1998).

7. تحرير مؤسسات التعليم كافة من سلطان الحكومة بحيث تقوم عليها مجالس إدارة مستقلة رباعية التمثيل (الدولة، قطاع الأعمال، المجتمع المدني، والأكاديميون)، وذلك من أجل إطلاق طاقات مؤسسات التعليم العالي في تعاون وثيق مع أجهزة الدولة، ومشروعات قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، لتحقيق أقصى مساهمة في التنمية.

8. هزة شديدة (Big Bang) لمؤسسات التعليم العالي القائمة بهدف تحسين النوعية مع عدم السماح بمؤسسات جديدة إلا بضمان مستوى نوعية أرقى جوهرياً من المستهدف، وهذا يتطلب تقليل الاستيعاب في مؤسسات التعليم العالي مع تحسين الإمكانات والتجهيزات للتدريس والبحث، وتنقية هيئات التدريس ووضع برامج فعالة لترقية قدراتهم.

9. تفعيل التعاون العربي في مجال التعليم العالي، ومن المجالات المرشحة بجدارة كأولويات للتعاون العربي هي: الدراسات العليا، والبحث العلمي، والنشر (فرجاني، 1998).

10. التحول من نظام الكليات كوحدة علمية للجامعة إلى الأقسام كوحدة علمية، باعتبار الأخيرة أكثر مرونة، يؤدي إلى قدرة عالية على التكيف مع طبيعة التحولات العميقة في طبيعة المعارف الإنسانية، ورفع الإنتاجية العلمية للعاملين فيها. (السكران، 1999)

11. كما لابد من اتخاذ كل الإجراءات العلمية والفنية والإدارية لتقيم برامج الجامعات، بحيث تهتم هذه البرامج بنوعية التعليم وجودته، وإلى جانب ما سبق فمن الضروري إعداد الطالب للعمل والعيش في مجتمع يرتبط ويتفاعل مع العالم بكل تعقيداته وتطوراته الاقتصادية والثقافية والتقنية، وفي الوقت نفسه يكون محافظاً على هويته الثقافية؛ معتزاً بها أمام معطيات العولمة وسرعة تدفق وتنقل الأفكار والقيم والثقافات عبر وسائل الاتصال الحديثة (الحوات، 1999)

12. العدالة والمساواة في فرص التعليم العالي للجميع، وسهولة الالتحاق فيه.

13. توافر الإدارة الفعالة والإبداعية، وهذا يتطلب إصلاح الإدارة الجامعية والتأكيد على استقلاليتها مع وجود معايير مساءلة ملائمة.

14. التميز الأكاديمي، وتقوية العلاقة بين التعليم العالي والنظام الاجتماعي، وهذا التأكيد على الجودة وبناء مراكز التميز العلمي والاجتماعي.

15. الشراكة القوية مع القطاع الخاص.

16. جعل التعليم العالي عملية عالمية.

17. تبنى أنماط إدارية جديدة تنتقل من التنظيم الإداري الهرمي البيروقراطي إلى التنظيم الشبكي الذي يعتمد على مجموعات العمل القاعدية الصغيرة المتكاملة، والتي تعمل إدارتها في إطار الخطة المتفق عليها، وبالتالي تقيس مستويات الإدارة الوسيطة التي تفصل بين القيادات والعاملين في مؤسسات التعليم العالي، خاصة بعد الإعتماد على الحواسيب التي تساعد على سيولة وسهولة الاتصال بين القيادات والوحدات التابعة لها ومهما زاد عددها،

وأي كان مكانها. كما أن هذا سيؤدي حتماً إلى إنهاء عصر ساعات العمل النمطية المقنعة، وسوف تتغير وظائف الإدارات العليا لمؤسسات التعليم العالي من مجرد إدارة مسيطرة إلى إدارة تسهيل مهام الكيانات الصغيرة في اتخاذ القرارات الخاصة. (السكران، 1999)

18. تحقيق مبدأ الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والدولة ومختلف قطاعات الإنتاج، وتوفير التمويل اللازم لإجراء الأبحاث.

التعليم العالي في الأردن:

يشمل الحديث عن التعليم العالي في الأردن فترتين هما (فرحان، 2000):

أ. التعليم العالي في عصر إمارة شرق الأردن (قبل الاستقلال).

ب. التعليم العالي في عهد المملكة الأردنية الهاشمية (بعد الاستقلال).

ففي عهد إمارة شرق الأردن لم يتوفر معاهد أو جامعات، فقد كانت الحكومة تقوم بإرسال من ترغب بإرساله من خريجي الثانوية على نفقتها الخاصة؛ وذلك لإرساله للدراسة في المعاهد والجامعات خارج الأردن بهدف مواصلة التعليم الجامعي أو التدريب، وكانت البعثات في زمن الانتداب الأغلبية منها، أدبية وإنسانية، وقليل منها لدراسة العلوم والرياضيات أو العلوم البحتة، وفي الحالات النادرة لدراسة الطب والهندسة. وقد بلغ عدد الطلبة الذين أكملوا دراستهم العليا على نفقة الحكومة خارج الأردن حوالي (107) طلبة موزعين كما يلي: (5) في الجامعات الانجليزية، و(2) في دار المعلمين ببغداد، و(11) في الجامعة الأمريكية في بيروت، و(23) في مدرسة تعلبايا الزراعية في لبنان، و(63) في مدارس فلسطين المختلفة، و(3) في الجامعة الأمريكية في القاهرة(فرحان، 2000).

أما الطلبة الأردنيون الذين درسوا على نفقتهم الخاصة في الأقطار العربية خلال فترة الانتداب، فقد بلغ عددهم منذ بداية عصر الإمارة حتى استقلال الأردن وتتويجها مملكة حوالي (133) طالباً، منهم (34) درسوا في سوريا، و(32) في العراق، و(48) في لبنان، و(19) في مصر، كما سمحت الحكومة لبعض الموظفين بدراسة الحقوق في فلسطين لتعيينهم مستقبلاً في القضاء أو في مناصب إدارية.

وقد استفادت (12) طالبة من البعثات الدراسية التي كانت الحكومة تقررها للطلبة الأردنيين خارج البلاد للفترة الممتدة من عام 1921 إلى 1945 (فرحان، 2000). أما التعليم الجامعي في عصر المملكة الأردنية الهاشمية شمل مسارين هما:

أ. مسار التعليم العالي المتوسط:

حيث تم تأسيس كافة معاهد المعلمين والمعلمات في المملكة الأردنية الهاشمية بعد العام الدراسي 1950/1951، فقد تأسس عام 1952/1953 معهد المعلمين في جبل الحسين عمان، وكانت مدة الدراسة فيه سنتين، وكان التدريس فيه يقتصر على المسلكيات والثقافة العامة وثقافة تخصصية، وقد التحق به بعد استكمال بنائه الفوج الثالث من طلبة صف المعلمين- الذي كان قد تم إنشاؤه عام 1951 في كلية الحسين الذين أنهوا السنة الأولى في صف المعلمين (وزارة التعليم العالي، 1985).

وتأسس في العام الدراسي 1953/1954 معهد بيت حنينا، وبقي يعمل حتى نهاية العام 1964/1965، وفي العام 1956/1957 أنشئت دار المعلمين في حوراه، ثم دار المعلمين في العروب، وكذلك مركز تدريب المعلمين في رام الله/ وكالة الغوث وفي العام الدراسي 1961/1962 استحدث قسم لإعداد المعلمين في معهد الحسين الزراعي/ طولكرم.

وفي العام الدراسي 1963/1964 تحول معهد المعلمين في العروب إلى مدرسة زراعية، وفي العام نفسه تغيرت أسماء دور المعلمين، وأصبحت معاهد المعلمين، ووحدت البرامج في جميع دور المعلمين الريفية وغير الريفية (العمايرة ومحمد، 1999). ثم أنشئ معهد المعلمات في عجلون ومعهد الشوبك الزراعي، وقد حدد قانون التربية رقم 16 لسنة 1964 فلسفة التعليم وأهدافه في معاهد المعلمين مما يلي:

1. إعداد طاقات بشرية بعد المرحلة الثانوية يحتاج إليها المجتمع في تطويره ونضوجه.
2. إعداد أفراد قادرين على القيام بأعمالهم بمهارة ودراية في ميادين التعلم والزراعة والسكرتارية والمحاسبة وغيرها.
3. الاستمرار في تحقيق الأهداف العامة للتربية والتعليم على مستوى يتناسب مع نضج الطلبة في هذه المرحلة، وعلى متابعة تحقيق الأهداف الخاصة للمرحلتين الإلزامية والثانوية إلى مستوى يتناسب مع ما توافر للطلبة في هذه المرحلة من نضج أكثر وخبرة أوفر (قانون التربية والتعليم، 1994).

ومع بروز هذه الأهداف وأهميتها توالى فتح المعاهد في المملكة، ففي عام (1973 أنشئ معهد عالية في عمان، وفي عام 1976 أنشئ معهد السلط، ومعهد معلمات إربد عام 1978، وفي عام 1980 أنشئ معهد المعلمين في الكرك.

وفي عام 1980 اتخذت وزارة التربية والتعليم قراراً بتحويل معاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات مجتمع لتقدم البرامج لمدة سنتين بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة؛ لإعداد الفنيين في مجالات المهن التعليمية والهندسية والتجارية والطبية المساعدة والزراعية والاجتماعية، وتقديم برامج التعليم المستمر.

وكان اتخاذ هذا القرار إدراكاً منها لرسالة هذا النمط من التعليم الجامعي المتوسط وأهدافه، واستجابة لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من الكوادر الفنية المدربة، بعد أن كانت معاهد المعلمين تعنى بصورة رئيسية بإعداد المعلمين وتأهيلهم للتدريس في المرحلة الإلزامية فقط وكان هذا القرار مستنداً إلى المسوغات الآتية:

2. إن الأردن لم يعد بحاجة كبيرة إلى خريجي المعاهد في مهنة التعليم.

3. مواجهة الإقبال الشديد من خريجي المرحلة الثانوية على التعليم العالي.

4. مواجهة الطلب المتزايد في نطاق الصناعة والتجارة للفنيين أو شبه المتخصصين.

وقد شهدت الفترة في عامي (1978/979) –(1987/1988) إقبالاً متزايداً من الطلبة على كليات المجتمع، وذلك لزيادة الطلب على العمالة الأردنية في دول الخليج العربي.

لكن بعد أن صدرت توصيات قانون التربية والتعليم المؤقت لسنة 1988، والذي جاء فيه أن يكون الحد الأدنى لمعلمي المرحلة الأساسية هو الحصول على درجة البكالوريوس، عندها انخفض إقبال الطلاب والطالبات على المهن التعليمية في كليات المجتمع، ولذلك اتجهت الدولة إلى التوسع في الجامعات.

ب. مسار التعليم العالي الجامعي:

بدأت المطالبات بإنشاء جامعة في الأردن في الخمسينيات من أجل توفير سبل التعليم العالي داخل الأردن، وقد انطلقت هذه المطالبات من أوساط المتعلمين والقوى الشعبية والطلبة الأردنيين الذين يتلقون علومهم في الخارج (بشارة، 1993). وفي 1962/9/2 صدرت الإرادة الملكية السامية بتأسيس الجامعة الأردنية وبالموافقة على قانونها، وفي 1962/2/15 باشرت التدريس وكان مجموع طلابها (167) طالباً منهم (18) طالبة، وكان عدد أعضاء هيئة التدريس

ثمانية مدرسين. وجاء إنشاء الجامعة الأردنية لخدمة المجتمع الإنساني والعربي وخاصة المجتمع الأردني من خلال:

أ. إتاحة فرصة الدراسة والتخصص والتعمق في ميادين المعرفة.

ب. القيام بالبحث العلمي وتشجيعه وتنمية روح البحث العلمي والاستقلال الفكري والمبادرة الشخصية وروح العمل الجماعي لدى الطلبة.

ج. تنمية الشعور بالانتماء للوطن والمسؤولية والعناية بالحضارة العربية والإسلامية ونشر تراثها.

د. الاهتمام بالقيم الأخلاقية.

هـ. تنمية التقنية (التكنولوجيا) وتطورها في خدمة المجتمع.

ثم صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل لجنة ملكية لتأسيس جامعة اليرموك في إربد عام 1976، وجاءت بعدها جامعة مؤتة التي كانت تهدف بالإضافة لما سبق تزويد الطلبة المختصين في ميادين العلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون، وتزويد الأجهزة العسكرية بالضباط والقادة المؤهلين لمواجهة التحديات المعاصرة والمستقبلية في الميادين العسكرية والمدنية، وقد باشرت الجامعة تدريس عشرة تخصصات عام 1984. وقد أنشئت وزارة التعليم العالي عام 1985، وذلك نتيجة التوسع المتزايد في مهام التعليم العالي التي كان من ضمنها توجيه التخصصات في التعليم العالي وضبطها وفقاً للحاجات التنموية للبلاد، واسترشاداً بفرص العمل المتوقعة. ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا عام 1986، ثم جامعة الهاشمية في الزرقاء 1991، وجامعة آل البيت في المفرق عام 1992، وجامعة البلقاء التطبيقية التي تأسست عام 1997 في السلط، حيث تضم خمس كليات في المركز إضافة إلى خمس عشرة كلية جامعية موزعة على أنحاء المملكة.

وفي عام 1999 تأسست جامعة الحسين بن طلال في مدينة معان، والجامعة الألمانية عام 2005 بموجب مذكرة تفاهم ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية ووزارة التعليم العالي والبحث الفيدرالية الألمانية. وآخر الجامعات الحكومية كانت جامعة الطفيلة التقنية عام 2005 في مدينة الطفيلة.

وقد بدأ التعليم العالي الخاص (الأهلي) عام 1990 بتأسيس جامعة عمان الأهلية، وبلغ عدد الجامعات الخاصة ستة عشر جامعة وكلية خاصة تمنح درجة البكالوريوس، بالإضافة إلى مجموعة من برامج الدراسات العليا (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2007).

وكل هذه الجامعات سارت على قانون الجامعة الأردنية الذي صدر عام 1964، ثم بعد هذا القانون صدر أيضاً قانون للجامعات الأردنية لسنة 1987، وقانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (24) لسنة 2005 وتعديلاته المنشورة في تاريخ 2005/3/21، الذي حدد أهداف التعليم العالي الأردني بما يأتي:

أ. إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة تلبي حاجات المجتمع.

ب. تعميق العقيدة الإسلامية وقيمها الروحية والأخلاقية وتعزيز الانتماء الوطني والقومي.

ج. رعاية النهج الديمقراطي بما يتضمن حرية العمل الأكاديمي، وحق التعبير، واحترام الرأي الآخر، والعمل بروح الفريق، وتحمل المسؤولية، واستخدام التفكير العلمي الناقد.

د. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب.

هـ. تنمية الاهتمام بالتراث الوطني والثقافة القومية والعالمية والاعتناء بالثقافة العامة للدارسين.

و. تعميم استعمال اللغة العربية لغة علمية وتعليمية في مراحل التعليم العالي، وتشجيع التأليف العلمي بها والترجمة منها وإليها، واعتبار اللغة الانجليزية لغة مساندة.

ز. الإسهام في تنمية المعرفة في مجال الآداب والفنون والعلوم وغيرها.

ح. تنمية إلمام الدراسيين بلغة أجنبية واحدة على الأقل في ميادين تخصصهم، وإكسابهم مهارات مناسبة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تلك الميادين.

ط. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه؛ وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.

ي. بناء نواة علمية تقنية وطنية على تطوير البحث العلمي وإنتاج التكنولوجيا.

ك. إيجاد ارتباط مؤسسي وثيق بين القطاعين العام والخاص من جهة، ومؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، للاستفادة من الطاقات المؤهلة في هذه المؤسسات في تطوير هذين القطاعين عن طريق الاستشارات والبحث العلمي التطبيقي.

ل. توثيق التعاون العلمي والثقافي والفني والتقني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع الدول والمؤسسات العربية والإسلامية والعالمية، وتوسيع ميادينه في الاتجاهات الحديثة المتطورة.

كما تعمل اللجنة العليا على رفع مستوى البحث العلمي وتطويره في مؤسسات التعليم العالي، وذلك بوضع سياسة للبحث العلمي في هذه المؤسسات يقرها المجلس، تهدف بصورة خاصة إلي ما يلي:

أ. توحيد الجهود العلمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي.

ب. توجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع الأردني.

ج. دعم الباحثين الجادين ومنحهم حوافز تشجيعية وتقديرية مالية ومعنوية عما ينتجونه ويقدمونه من بحوث مميزة، على أن تحدد أسس هذه الحوافز بتعليمات يضعها المجلس بناء على تنسيب الوزير المستند إلى توجيه من رئيس اللجنة.

د. توثيق العلاقات مع المؤسسات المختصة العامة منها والخاصة لإجراء البحوث العلمية لمصلحتها، مع وجوب إطلاع المجلس على أي نشاط من هذا القبيل.

ه. نشر الإنتاج العلمي للباحثين، ولإصدار المجلات العلمية المتخصصة المحكمة، ولها في سبيل ذلك العمل على إنشاء دار نشر متخصصة تتولى الدور الذي تقوم به الجامعات بشكل فردي، ويهدف التعليم العالي إلى عدد من الأهداف الخاصة والمتمثلة بـــ:

1. الأهداف التي يؤدي تحقيقها إلى تحقيق الأهداف العامة، فهي الترجمة التفصيلية المحددة والدقيقة للأهداف العامة.
2. المقدرة على الحصول على المعرفة المرغوبة بسهولة ويسر من خلال إتقان المهارات الأزمة للحصول على المعرفة.
3. استخدام المنهج العلمي في التفكير.
4. المقدرة على التطوير والإبداع والتجديد.
5. التعامل مع الآخرين بمودة واحترام.
6. المقدرة على التعامل مع المعرفة وحل القضايا بموضوعية ومسؤولية (مريزيق والفقيه، 2008).

التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن:

التحديات الرئيسية التي تواجه قطاع التعليم العالي في الأردن هي (الخزاعلة، 2010):

1. المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية وسوق العمل، وأن العديد من برامج التعليم العالي لا يتناسب مع التغير الذي تشهده متطلبات سوق العمل.
2. قلة النوعية في التعليم العالي الأردني، وذلك نتيجة الطلب الاجتماعي الشديد على التعليم العالي.

3. المكانة أو السمعة، إذ كان من آثاره زيادة أعداد الطلبة وتدني نوعية التعليم؛ أن تأثرت مكانة وسمعة التعليم العالي في الأردن، وقد انعكس ذلك على إنتاجية أعضاء هيئة التدريس ومشاركتهم في المؤتمرات العلمية.

4. تحدي العالمية الكوكبية أو العولمة، وانهماك الخطاب الفكري والسياسي والثقافي وانعكاسات ذلك كله على البرامج الاجتماعية والإنسانية التي تعدها أو تطرحها الجامعات.

5. تحدي ثورة التكنولوجيا بما تحدثه في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول، وفي التخصصات الجديدة الآخذة في الاشتقاق والظهور، وانعكاسات ذلك على الجامعات في البرامج الجديدة التي يفترض أن تصمم وتطرح أول مرة.

الدراسات السابقة:

من خلال قيام الباحثة بمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ استطاعت الحصول على مجموعة من الدراسات ذات العلاقة، وتم ترتيبها من الاحدث إلى الأقدم، وفيما يلي عرضا لها مقسمة إلى عربية وأجنبية كالآتي:

أولاً: الدراسات العربية

أجرى الزعبي (2013)، دراسة هدفت التعرف الى واقع إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي الأردني في ظل الأزمة الاقتصادية للعالمية، ومدى توافر مستلزمات التطبيق السليم والناجح، ومن ثمّ التعرّف إلى المخاطر التي تواجهها إدارة الجامعة. وتألّفت عينة الدراسة من عمداء الكليات ورؤساء الأقسام والوحدات وممن يمتلكون معلومات عن مهام الجامعة وإجراءاتها العلمية ويمارسون مهام ذات علاقة بالعمل الأكاديمي والإداري. ووزعت (100) استبيان على عينة الدراسة، فضلا عن المقابلات الشخصية والزيارات الميدانية للإدارات ومواقع الجامعة، فكانت الاستبيانات المستردة (90) استبانه. وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات منها: السعي الجاد نحو تطبيق مستلزمات إدارة الجودة الشاملة، باعتبارها وسائل ناجحة لتحقيق العديد من المنظمات أعلى درجات الجودة وبأقل التكاليف ودون مخاطر داخلية تذكر، ايلاء موضوع المخاطر التي تواجهها الجامعة الاهتمام الكبير واللازم من خلال تشكيل قسم يعنى بهذا الموضوع الحيوي؛ إذ أفرزت نتائج الوصف والتشخيص الحاجة إلى مثل هذه الإدارة، ودعم وتعزيز مستمرين لها لتحقيق الجودة المطلوبة على قطاع التعليم العالي الأردني في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، واستثمار مزايا التطبيق السليم لمستلزمات إدارة الجودة الشاملة؛ كأداة لتقليل المخاطر وخاصة الخطر من خلال تحقيق الخدمات بالجودة المناسبة ودون أي مخاطر وخسائر. التأكيد على مشاركة كافة العاملين في قطاع التعليم العالي الأردني في ظل الأزمة الاقتصادية

العالمية، وتحقيق الجودة المطلوبة من خلال منحهم المشاركة الفعلية بالمناقشات الجارية حول الجودة والتطبيق الميداني لأفكارهم وآرائهم العلمية والعملية المبدعة. ضرورة تركيز قطاع التعليم العالي الأردني في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية على الطالب واحتياجاته وطلباته المتجددة.

وقام الهادي (2013)، بدراسة هدفت التعرف إلى إدارة تغيير مؤسسات التعليم للوصول إلى الجودة النوعية والتميز في الأداء، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي المستند على البيانات حول التنفيذ والجودة، وقد تناولت الدراسة كيفية إدارة التغير والآليات المطلوبة في المؤسسات الجامعية، وأساليب إدارة الجودة النوعية، وتميز الأداء كمدخل حديث للتغير، ونماذج جوائز الجودة العالمية للأخذ بالنموذج الأنسب وتطبيقه في الجامعات العربية. وتطرقت الدراسة أيضاً إلى تجارب مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة، وخاصة تجارب بعض الجامعات الأمريكية والبريطانية كونها من أكثر التجارب نجاحاً وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح تطبيقه في الجامعات العربية للارتقاء بها نحو الجودة النوعية والتميز من خلال وضع تصور نموذج هيكلي للتغير، واختيار نموذج مناسب من نماذج الجودة الشاملة، وتنفيذ برنامج للجودة الشاملة وفق مجموعة من المهام والمراحل تشتمل الترتيبات الإستراتيجية ووضع الإستراتيجية المطلوبة وتطويرها، ووضع عملية التخطيط ذات السبع خطوات موضع التنفيذ، وإحداث التقييم الذاتي بحسب معايير نموذج الجودة المطبق، وأخيرا تطبيقات إجرائية مقترحة للتحول نحو جودة النوعية وتميز في الأداء.

وأجرى الزبون (2012)، دراسة هدفت التعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر صُنّاع القرار والخبراء التربويين، وتكوّن مجتمع الدراسة من (155) فرداً، منهم (98) فرداً من صناع القرار، و(57) فرداً من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات

الرسمية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتم تطوير وإعداد استبانة لهذه الغاية، تحتوي الاستبانة على (10) مجالات و(110) فقرة. وقد تم جمع البيانات واستخدم الباحث المعالجات الإحصائية المناسبة؛ وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: كان مستوى الأداة ككل بمستوى مرتفع حيث جاءت مجالات الدراسة التالية: فلسفة التعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس وأهداف التعليم العالي والبحث العلمي بدرجة متوسطة، وجاءت مجالات البرامج الدراسية الجامعية وطرائق التدريس وإدارة التعليم العالي والعنف الجامعي وسياسات القبول والشؤون المالية بدرجة مرتفعة، كما توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لأثر المركز الوظيفي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الرتبة في جميع المجالات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الجامعة، وقد تم وضع التوصيات التالية: مساعدة الطلاب الجدد على التخلص من العادات والاتجاهات السلبية، وإعادة بناء شخصيتهم وفق برامج مدروسة، وتفعيل النشاطات اللامنهجية، وتفعيل دور الجامعة من خلال إنشاء مراكز استشارية ومشاريع إنتاجية، وزيادة مخصصات الجامعات الحكومية في الموازنات الحكومية، وإبعاد الجامعات عن البيروقراطية والعلاقات الشخصية، واعتماد اختبارات قبول تقوم بإجرائها الكليات في الجامعات، وضرورة تنويع الأساليب المستعملة بالتدريس، وزيادة التفاعل بين الطلبة وأساتذتهم، وضرورة إعادة النظر في الخطط الدراسية الجامعية كل أربع سنوات في ضوء تطور العلوم وحاجات المجتمع.

وقام صبري (2009)، بدراسة بعنوان جودة التعليم العالي ومعايير الإعتماد الأكاديمي "تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن"، حيث أشارت الدراسة إلى أن الجامعات الخاصة في الأردن عنصراً مهماً في قطاع التعليم العالي الأردني لا يمكن تجاهله، أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد الأردني، وخدمة الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال

دراستهم الجامعية. إلا أن بعض الفعاليات الأكاديمية والرسمية ترى أن الجامعات الخاصة تواجه تحديات، منها ما يتعلق بمستوى الجودة في مخرجات التعليم العالي، ومعايير الإعتماد، وعدم موائمة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل، وهيئة التدريس، والإدارة الجامعية، والنظرة المجتمعيّة. وهدفت هذه الدراسة إلى تقديم تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن، وتحليل معايير الإعتماد والجودة التي تخضع لها هذه الجامعات، إضافة إلى إلقاء الضوء على عدد من التحديات الراهنة والمستقبلية التي يواجهها هذا القطاع. كما هدفت الدراسة إلى تحليل معايير الجودة المعتمدة في بعض الدول المتقدمة، بغية تطوير المعايير الأردنية ومقارنتها بالمعايير العالمية لتحقيق الجودة والتميز في التعليم العالي. وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاستمرار في ضبط جودة التعليم و نوعيته والارتقاء بمستواه، ليتواءم مع احتياجات السوق المحلية والإقليمية والعالمية، وتحديث الخطط الدراسية، وتطبيق معايير الإعتماد على الجامعات الحكومية والخاصة، ودعم هيئة الإعتماد في إنشاء بنك للامتحانات واختبارات الكفاءة. كما وأنه من الضروري السعي لإيجاد تعاون فيما بين الجامعات الرسمية الحكومية مع الجامعات الخاصة، وبخاصة في إجراء البحوث المشتركة وتخصيص موازنات كافية للبحث العلمي، والاهتمام بفروع العلوم المختلفة وعلى رأسها علوم المستقبل التي يحتاجها اقتصاد المعرفة، وإيجاد الكوادر العلمية المتخصصة فيها. كما وأنه من الضرورة بمكان، إيجاد إستراتيجية واضحة توفر مخرجات متميزة بالأدوات البحثية التطويرية والريادية، وفي نوعية الخريجين المتميزين، وطرح مشاريعهم بشكل يتوافق مع متطلبات السوق. وأخيرا لا بد للجامعات الخاصة زيادة دورها في التفاعل مع المجتمع بشكل أكبر، وتوجيه البحوث التي تجريها الهيئة التدريسية فيها نحو المشكلات والأمور والموضوعات التي تهم شرائح المجتمع بكافة فئاته، وبخاصة قطاع الأعمال فيه.

وأجريا الصرايرة والعساف (2008)، دراسة هدفت التعرف إلى إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، ولتحقيق هدف الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتفسير المعلومات اللازمة للاستفادة منها في موضوع الدراسة. وخلصت الدراسة الى تقديم بعض التوصيات التي توضح لمؤسسات التعليم العالي أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة فيها، ومنها: تعد فلسفة إدارة الجودة الشاملة منهجاً إدارياً مناسباً لتنسيق الجهود في جميع جوانب العمل الأكاديمي والإداري في مؤسسات التعليم العالي، وبالتالي فهي تسهم في إحداث تغيرات إيجابية ترفع مستوى كفاءة أداء التعليم العالي. أن تبنى إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في إدارة مؤسسات التعليم العالي، يمثل تحولاً جذرياً في إدارتها من الاتجاه التقليدي إلى الاتجاهات الحديثة، وإنّ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تسعى وتهدف إلى تحقيق رضا المستفيدين من هذه المؤسسات (طلبة، أعضاء هيئة تدريس، أولياء أمور، أرباب العمل، المؤسسات، المجتمع ككل)، وإنّ إدارة الجودة الشاملة تعمل على تطوير وتغيير دور أعضاء الهيئة التدريسية من خلال تطوير العمل في الكليات والأقسام المختلفة، وغرس قيمة العمل الجماعي، والعمل بروح الفريق الواحد.

وقامت بدر(2007)، بدراسة هدفت إلى الكشف عن تصورات العاملين في الشركات الأردنية لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وإلى تحديد العوامل المحورية التي تميز تصورات أفراد العينة، لتعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل باختلاف نوع الجامعة، والتخصص، والجنس، والمركز الوظيفي، والمؤهل العلمي، ونوع القطاع والخبرة. وقد تم بناء استبانة لقياس تصورات أفراد العينة لتعزيز المواءمة، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع مديري الشركات المساهمة العامة، والعاملين فيها من حملة البكالوريوس، وقد أظهرت الدراسة النتائج التالية: أبدى أفراد العينة تصورات ايجابية

لتعزيز المواءمة كميا ونوعيا، وتشعبت تصورات أفراد العينة حول ستة محاور رئيسية، وجود فروق ذات دلالة احصائية تميز مستويات التخصص والمركز الوظيفي ونوع القطاع والخبرة، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية تميِّز مستويات نوع الجامعة والجنس والمؤهل العلمي، وبناءاً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تمَّ تقديم التوصيات التالية: تفعيل أساليب التدريس الحديثة ليكتسب خريجو الجامعات القدرة على حل المشكلة واتخاذ القرار، وليكونوا أكثر قدرة على الاتصال بالآخرين، وإيلاء التدريب العملي في الدراسة الجامعية العناية اللازمة، وإجراء دراسات حول تعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

كما أجرى لبابنة (2007)، دراسة هدفت التعرف إلى مدى إسهام التعليم العالي الأردني في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل. ولتحقيق هدف الدراسة، تم تصميم أداة لجمع البيانات وزعت على عينتين، الأولى (للخرجين)، والثانية (أصحاب العمل)، حيث تكونت الأداة من (45) فقرة. وتكوَّنت عينة الدراسة من (1141) خريجاً عاملاً في المؤسسات الحكومية والخاصة في محافظتي (اربد، عمان). ومن (256) صاحب عمل في القطاعات التربوية والطبية والهندسية والمالية في محافظتي (إربد، عمان)، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. ودلّت نتائج الدراسة على أن التعليم العالي يسهم بدرجة متوسطة في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر الخريجين، وأصحاب العمل، كما كشفت نتائج الدراسة، عن وجود فروق دلالة إحصائية بين تقديرات الخريجين على المجال المعرفي تعزى لمتغير التخصص، ولصالح التخصصات العلمية، وكذلك لمتغير الجنس ولصالح الذكور، وأيضا لمتغير الجامعة ولصالح الجامعات الحكومية. كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات الخريجين على المجال المهاري تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث. ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات الخريجين على المجال الوجداني تعزى لمتغير التخصص ولصالح

التخصصات العلمية. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أصحاب العمل على المجال المعرفي تعزى لمتغير نوع القطاع ولصالح القطاع الطبي، وكذلك لمتغير سنوات الخبرة، ولصالح (4–6) سنوات. أما فيما يتعلق بالجانب المهاري فقد كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أصحاب العمل على هذا المجال تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، ولمتغير نوع القطاع ولصالح القطاع الطبي. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أصحاب العمل على المجال الوجداني تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

وأجرى حيدر (2004)، دراسة هدفت إلى استخلاص الأدوار الجديدة التي يفرضها مجتمع المعرفة على مؤسسات التعليم في الوطن العربي بمستوييها: التعليم العام والتعليم الجامعي. وقد أوضح الباحث أن التعليم يشكل أهم العوامل المؤثرة في بناء مجتمع المعرفة. كما أوضح أوجه القصور الحالية في مؤسسات التعليم في الوطن العربي لمواكبة مجتمع المعرفة. وأخيراً أورد الباحث الأدوار المقترحة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي والتي حددها في: (1) التحول الى مراكز اشعاع معرفية في المجتمع المحيط بها. (2) تقديم معرفة تخصصية عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة او وظيفة معينة. (3) تقديم برامج أكاديمية تخصصية بصورة مكثفة تتصف بالمرونة، تلبي احتياجات العاملين في الميدان من المنتسبين للمهن المختلفة لتطوير أدائهم بصفة دورية لمواكبة التقدم المعرفي. (4) التحول إلى مجتمعات تعلم يشترك جميع المنتسبين إليها في تكوين رؤية ورسالة وأهداف مشتركة يسعون جميعا لبلوغها، كما يلتزمون بالعمل الجماعي، والعمل في فريق، والتجريب بهدف التحسين المستمر.(5) التأكيد بصورة أكبر على الاستقصاء والبحث بما يؤهل المتعلم للتعلم الذاتي وغرس الدافعية لديه للتعلم مدى الحياة. (6) التركيز على نواتج التعلم وليس المدخلات والعمليات فقط،

لضمان إعداد خريجين مؤهلين قادرين على المنافسة عالمياً. (7) التطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم والتعلم، وفي إدارتهما، وربط مجتمعات التعلم ببعضها. (8) استيعاب المستجدات الكونية وإعداد المتعلمين لمجتمع كوني، والاستفادة من الخبرات العالمية لتحسين الأداء ولزيادة قدرتها التنافسية في العالم.(9) الأخذ بآليات ضمان الجودة لتقديم خدمات تعلم عالية المستوى، بحيث يستطيع خريجوها المنافسة في السوق العالمية. (10) الانتقال بإدارة التعليم العالي من ممارسات التسيير الحالية، إلى ممارسات أكثر نضجاً تنشد التجديد والتطوير.

وأجرى **القحطاني** (2004) دراسة هدفت إلى تعرف واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية وتعرف سبل تنمية الموارد المالية الحكومية وغير الحكومية للبحث العلمي في الجامعات السعودية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدارسة من أعضاء هيئة التدريس السعوديين الذكور المسؤولين عن البحث العلمي في الجامعات السعودية الذين هم على رأس العمل والبالغ عددهم (133) فرداً، وطبقت الدراسة الميدانية على كامل المجتمع بكل مفرداته. وكانت أهم النتائج أن اتصف واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية بعدة صفات.

وأجرى **السمكي** (2004) دراسة هدفت الدراسة إلى الكشف عن مشكلات التمويل الجامعي ومقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن، وأثر كل من المستوى الوظيفي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة في تواتر هذه المشكلات، وللإجابة عن أسئلة الدراسة قام الباحث بتطوير استبانتين، الأولى لقياس مشكلات التمويل الجامعي، والآخر تناولت مقترحات لحل مشكلات التمويل، وتم تطبيق أداة الدراسة على (203) فرداً، قد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات درجة إحصائية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي وذلك لصالح فئة المستوى الوظيفي الوسطى، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى

لمتغير المسمى الوظيفي وذلك لصالح فئة إداري، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى الوظيفي لحل مشكلات التمويل في الجامعة وللأداة الكلية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي ولمتغير عدد سنوات الخبرة عند مجالي الاستبانة والأداة الكلية.

وأجرى طعيمة والنبدري (2004) دراسة هدفت التعرف إلى واقع الاداء الجامعي ومشكلاته كما يراها اعضاء هيئة التدريس ومسح الاتجاهات السائدة بينهم فيما يخص قضايا الاصلاح الجامعي والوقوف على آرائهم في جوانب تطوير الجامعة، وإلقاء الضوء على العقبات التي تعترض جهود التطوير والحلول المقترحة لمواجهتها، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم إعداد استبانة لجمع المعلومات في الجوانب السابق ذكرها. توصلت الدراسة الميدانية على ما مجموعة (1265) عضواً في مختلف كليات الجامعة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : إن أكثر من نصف أعضاء عينة الدراسة (57) غير راضين عن أوضاع البحث العلمي ويرجعون ذلك إلى أن الأبحاث العلمية غالباً ما تعد من اجل الترقية، والعجز في توفير مقومات البحث العلمي وإمكاناته، والافتقار إلى خطة تتعاون فيها الأقسام العلمية المختلفة على إجراء بحوث مشتركة، وعدم توفر خطة عامة للبحث العلمي.

أجرى طراف (2003) دراسة هدفت إلى الوقوف على المشكلات التي يعاني منها طلبة الدراسات العليا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعات السورية الأربع (دمشق، حلب، تشرين، البعث)، حيث تألفت العينة من فئتين الاولى لأعضاء هيئة التدريس والثانية للطلبة، وصممت الباحثة استبانة لكل فئة ضمن مجالات محددة تتضمن مشكلات الدراسة العليا وأسبابها وعلاجها. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمت الاستبانة كأداة لهذه الدراسة. تكونت عينة الدراسة من (325) عضو هيئة التدريس في الكليات العملية و

(171) عضو هيئة التدريس في الكليات النظرية، وقد اتفقت عينة الدراسة من اعضاء هيئة التدريس على اهمية المقترحات الواردة في الاستبانة مرتبة تنازلياً وفق اعلى النسب على النحو التالي : رفع رواتب اعضاء الهيئة التدريسية بما يتلاءم وجودهم وتفريغهم الكامل، ووضع تخطيط منظم وفعال يحقق التعاون بين الجامعة ومواقع العمل والانفتاح في المجتمع، وتوافر وسائل البحث، وربط بحوث الدراسات العليا لتكون مسؤولية المجتمع بأكمله، ووضع معايير جديدة للالتحاق بالدراسات العليا، وتفرغ طلبة الدراسات العليا للدراسة والبحث، ومنح جوائز مالية للبحوث تسهم في حل مشكلات المجتمع.

قام الحبيسي (2002) بدراسة هدفت إلى الكشف عن أزمة التمويل الخانقة في الجامعات الأردنية الرسمية، والناتجة عن الضغط المتزايد للطلاب الراغبين في الالتحاق بها، ولحاجة الجهات إلى التجديد والتطور والتحديثي شتى المجالات، وقد اعتمد الباحث دراسة البيانات الرسمية المنشورة في التقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعرض مصادر تمويل التعليم العالي التقليدية والمصادر الذاتية، والإيرادات المالية للجامعات الأردنية الرسمية، والدعم الحكومي ونسبته في النفقات وحصة الطالب الواحد من الدعم الحكومي للجهات الرسمية، وكلفة الطالب ومصادر تغطيتها، ومعالجة التمويل الجامعي من خلال : زيادة مخصصات التعليم العالي من الميزانية العامة للدولة، وتشجيع الجامعات الخاصة على النمو واستيعاب أعداد اكبر من الطلبة مع المحافظة على النوعية التعليم وجودته، والتركيز على الجامعة الإنتاجية والجامعة المنتجة والمستثمرة، وزيادة عوائد الاستثمار، وتشجيع المتبرعين للجامعات وزيادة الرسوم التي يدفعها الطالب لتصل إلى كلفتها الحقيقية تدريجياً وأخيراً تقليص نسبة الهدر في الجامعات سواء في مجال استخدام الموارد المالية أو التكنولوجية أو البشرية ..... الخ.

وقام جرادات (2002) دراسة هدفت تعرف واقع البحث العلمي في الجامعات الرسمية في الأردن، والتوقعات المستقبلية للبحث العلمي في الجامعات الرسمية في الأردن خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وهدفت كذلك إلى التعرف إلى التوقعات المرغوب فيها من التوقعات المستقبلية للبحث العلمي في الجامعات الرسمية في الأردن، تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس من مرتبة أستاذ وأستاذ مشارك في كل من الجامعات الأردنية، وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة، البالغ عددهم (874) فرداً، طبقت عليهم أداة تكونت من (13) فقرة لمعرفة واقع البحث العلمي، في حين تم تطبيق أداة أخرى على (20) خبيراً في التعليم الجامعي، لتحديد التوقعات المستقبلية والتوقعات المرغوب فيه. أشارت النتائج إلى أن درجة تطبيق مهام وظيفة البحث العلمي جاءت معظمها تمثل درجة تطبيق مقبولة، وأن المهام التي حصلت على درجات دون القيم الافتراضية قليلة، في حين أشارت النتائج المتعلقة بتحديد التوقعات المستقبلية إلى حصول الإنفاق على فقرات الأداء باستثناء فقرتين خلال الجولة الأولى، حيث تم الاتفاق عليها خلال الجولة الثانية، كما أظهرت النتائج المتعلقة بتحديد التوقعات المستقبلية المرغوب فيها حصول الاتفاق التام على جميع فقرات الأداة خلال الجولة الأولى.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

أجرى تيشلر (Teichler،2013) دراسة بعنوان: التعليم العالي والنظام الاجتماعي المستقبلي: تكافؤ الفرص والجودة والتنافسية ؟ **Higher Education and the Future Competitiveness?، Quality،Social Order: Equality of Opportunity**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستقبل التعليم العالي في ظل تكافؤ الفرص والجودة والتنافسية، وتكونت عينة الدراسة من (210) عضو من أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الاستبانة كأداة للدراسة، حيث أشارت الدراسة إلى أنه لم يكن إسهام التعليم العالي لتكافؤ الفرص عاليا على رأس جدول أعمال الخطاب السياسي الأوروبي في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، فقد كان "البعد الاجتماعي" للتعليم العالي موضوعا ثانويا في عملية بولونيا. وتشير البيانات المتاحة إلى تنوع الأوضاع في مختلف البلدان الأوروبية بشكل كبير بسبب العثور على نقطة انطلاق للسياسات المشتركة أو المتقاربة، كما أن قضايا الخلفية البيوغرافية الاجتماعية والتعليم لم تكن بارزة على الإطلاق في الجهود الرامية إلى تحسين المعلومات ذات الصلة بالسياسة القائمة على الأدلة. وبالكاد تعتبر أي توقعات بشأن الخطابات والسياسات المستقبلية ممكنة، لاحتمالية أن يؤدي الانشغال الحالي بقضايا المنافسة والجودة العالية إلى إفساح المجال لمفاهيم مجتمع المعرفة الجماعية والذي فيه يتم السعي إلى تحقيق توازن بين الجدارة وتكافؤ الفرص.

وقام المباركي (Al-Mubaraki،2011) بدراسة بعنوان: التحديات الوطنية والعالمية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية: التنمية الحالية والاستراتيجيات المستقبلية **National and Global Challenges to Higher Education in Saudi Arabia: Current Development and Future Strategies**، هدفت الدراسة إلى

الكشف عن السياسات الوطنية السعودية وخططها المستقبلية في مجال التعليم العالي، وشرح كيفية تفسير صياغة هذه الخطط والسياسات تدريجيا استجابة للتحديات الوطنية والدولية على حد سواء، حيث شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية تطورا سريعا على مدى العقود الأربعة الماضية. وتكونت عينة الدراسة من (106) عضو هيئة التدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الاستبانة كأداة للدراسة، وقد أظهرت الدراسة تشكيل السياسات والاستراتيجيات الحالية للمستقبل من خلال واستجابة للتحديات والفرص التي تولدها كل من الاتجاهات العالمية في التعليم العالي والمطالب المتزايدة على القوى العاملة الوطنية المؤهلة تأهيلا عاليا. ويساهم الانفتاح العالمي المتزايد والتنقل دون قيود لمؤسسات التعليم العالي الدولية في إصلاح التعليم العالي في السعودية. فالرغبة في تحريك الجامعات السعودية ضمن الترتيب العالمي سيعمل على حض السياسات الوطنية نحو إصلاح مؤسسات التعليم العالي القائمة وإنشاء أخرى جديدة. وتؤدي هذه الضرورات إلى التوجه نحو النموذج السعودي للاقتصاد القائم على المعرفة.

وقامت وحدة التطوير الإنساني لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى (**Human Development Sector Unit،2007**) بدراسة بعنوان: سياسة التعليم العالي **-turkey higher education policy study**، هدفت الدراسة لمعرفة الاتجاهات الإستراتيجية للتعليم العالي في تركيا عام 2007 وبيان أهمية التعليم العالي في تركيا وضرورة مواكبته للتغيرات والتطورات العالمية كما ركزت الدراسة على أهمية وجود أنظمة تعليمية أكثر مرونة وفعالية وقادرة على الوصول إلى اكبر عدد ممكن من الناس. وتكونت عينة الدراسة من (184) من أعضاء هيئة التدريس، واستخدم المنهج الوصفي، وتم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة وأوصت الدراسة بوجوب اتخاذ مجموعة من الخطوات لدعم التعليم وزيادة

ارتباطه بسوق العمل كتصميم خطة تمويل للتوسعة وتقديم التعليم العالي النوعي إلى الطلبة من خلال التعليم الأساسي والثانوي وتطوير القطاع التقني للتعليم.

دراسة لجامعة كوبرنيكس (Copernicus, 2005) بعنوان **"Further challenges and priorities for the European higher education a rea : how the bologna process should address the principle of sustainable development"**, هدفت الدراسة إلى تحديد تحديات التعليم العالي المستقبلية في أوروبا باستخدام مبدأ التنمية المستدامة (Sustainable Development) وذلك من خلال إجراء مسح أجري على أكثر من (320) جامعة ومؤسسة تعليم عالي في (38) دولة أوروبية من الدول التي وقعت على ميثاق (Copernicus, Charter) وهو الميثاق الذي وقع في جامعة (Copernicus) في بولونيا في ايطاليا. ومن أكثر التحديات التي تواجه التعليم العالي في أوروبا وفق هذا المسح تمثل في نقل المعرفة والدراية (Know, How Transfer) بين مؤسسات التعليم العالي، ونشر الممارسات والاستراتيجيات اللازمة للتطوير التدعيمي، وبناء على ذلك جرت دراسة هذه التحديات، بهدف عمل إصلاحات لمواجهة العولمة، ولمساعدة المتعلمين في المستقبل على المساهمة في المعرفة الأوروبية، ولهذا السبب فإن برنامج (Copernicus) يقوم على أساس تولي قيادة التعليم العالي في أوروبا، وذلك لتعبئة مصادر الجامعات بما تحتاجه من أشكال الدعم ذي العلاقة بمؤسسات التعليم العالي، وفق تطبيق الأمور التي تتعلق بتعزيز التطور بين مختلف الجامعات الأوروبية خاصة. فالتعليم العالي في أوروبا يشغل حيزاً محورياً في تشكيل الطريقة التي تتعامل فيها الأجيال المستقبلية في أوروبا مع تعقيدات العولمة، إذ أن الجامعات الأوروبية لا تركز فقط على إكساب المهارات للإفادة منها في سوق العمل، وإنما تغذية طلبتها وأعضاء هيئة التدريس فيها بالاتجاهات الايجابية نحو التنوع الثقافي، ومساعدتهم على فهم الكيفية التي يسهم فيها الناس بحياة أفضل، وفي عالم أكثر أماناً.

وأجرى لي وآخرين (Lee, 2004) دراسة بعنــوان: **Faculty entrepreneurialismend the challenge to undergraduate education at research universities** هدفت إلى محاولت استقصاء تحديات التعليم العالي التي تواجه طلبة الجامعات، وخصوصاً فيما يتعلق بإقامة المشاريع، والتمويل، ووجود كادر تدريسي يكــون قــادراً علــى الالتزام بالتدريس. طبقت هذه الدراسة في العام الدراسي (2001/2002) وجمعت بيانات هــذه الدراسة باعتبارها جزءاً من برنامج البحث التعاوني المشترك، وتم إجراء مسح طــولي علــى المستوى القومي في نظام للتعليم العالي الأمريكي، إذ طبق البرنامج من معهد البحث في مجــال التعليم العالي في جامعة كاليفورنيا/ لوس أنجلوس. وتكونت عينة الدارسة من (250) عضو من أعضاء هيئة التدريس، وقد أشارت النتائج إلى أن أكثر التحديات التي تواجه استخدام المــشاريع الريادية في التعليم العالي هو مدى التزام أعضاء هيئة التدريس، وصعوبة تقييم مــدى الالتــزام بالعملية التعليمية، والعائدات المالية التي تستخدم في البحث.

وقــام ليــذر (Lather, 2004) بدراســة بعنــوان: **Scientific Research in Education: A Critical Perspective,** "، هدفت الدراسة إلى بيان أن الجهود في مرحلة الإصلاح والتغيير التربوي ضرورية يجب أن تتواصل عن طريق علماء اجتماعيين، مع العلــم أن هؤلاء العلماء يواجهون مشاكل أساسية في كل المحاولات التي يقومون بها، وقد يسبب ذلــك إعاقة جهودهم التي لا بد من بذلها، لمواجهة هذه المشاكل، والخطوة الأولى في تلك المواجهــة تتمثل في التمرين والرغبة في العمل (615) عضواً. أشارت نتائج الدراسة أن الإنتاج العلمــي لعينة الدراسة يعد مرتفعاً مقارنة بالجامعات السعودية الأخرى، وأن الغرض من الإنتاج العلمــي الترقية أولاً، ثم إثراء المعرفة ثانياً، وأما أبرز المعوقات فكانت محدودية الدعم، وضعف سـلم رواتب أعضاء التدريس، وعدم وجود الوقت الكافي وكثرة الأعباء التدريسية.

وأجرى تيشلر (Teichler، 2003) دراسة بعنوان: مستقبل التعليم العالي ومستقبل بحوث التعليم العالي The Future of Higher Education and the Future of Higher Education Research، هدفت التعرف إلى مستقبل التعليم العالي وبحوث التعليم العالي، وتكونت عينة الدراسة من (215) من أعضاء هيئة التدريس، واستخدم المنهج الوصفي، تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أبحاث التعليم العالي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمناقشات حول سياسة وممارسة التعليم العالي. فهي توفر أساس للمعلومات الخاصة باتخاذ القرارات حول مستقبل التعليم العالي، وبينما تتغير موضوعات النقاش العام حول مشاكل واحتياجات الإصلاح في التعليم العالي بسرعة، ينبغي على بحوث التعليم العالي استباق المشاكل ومواضيع المناقشات في المستقبل من أجل تطوير المفاهيم وتوليد المعرفة بشكل جيد وفي وقت مبكر. وقد تهدف أبحاث التعليم العالي الواعية للمستقبل إلى تحديد التغييرات المحتملة في المستقبل في المجالات المواضيعية والتي تقع في دائرة ضوء واهتمام الرأي العام، لذ قد تعتبر كاتجاهات في مجالات التوسع في التعليم العالي، وتنويع هياكل نظام التعليم العالي، وتوجيه النظام والإدارة المؤسسية بالإضافة إلى العولمة. علاوة على ذلك، ينبغي على أبحاث التعليم العالي الواعية للمستقبل محاولة تحديد المجالات الموضوعية غير المناقشة كثيرا في الوقت الحاضر ولكنها من المرجح أن تصبح قضايا رئيسية في المستقبل. على سبيل المثال، قد يكون لاحترافية التعليم العالي من حيث ظهور وتوسع المهن الإدارية والخدمات الجديدة في مؤسسات التعليم العالي آثار بعيدة المدى في المستقبل، ويستحق أن يتم إيلاء الاهتمام بها من قبل الباحثين بالتعليم العالي

وقام سبورن (Sporn،2003) بدراسة بعنوان: الإدارة في التعليم العالي: الاتجاهات الحالية والآفاق المستقبلية في الكليات والجامعات الأوروبية Management in Higher

Education: Current Trends and Future Perspectives in European Colleges and Universities، هدفت الدراسة إلى مناقشة الاتجاهات في أنظمة التعليم العالي الأوروبية والتي أدت إلى أساليب جديدة في إدارة الجامعة. . وتكونت عينة الدراسة من (145) من أعضاء هيئة التدريس، واستخدم المنهج الوصفي، تم استخدام الاستبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى: أولا، خلقت العولمة والعالمية بيئة أكثر تنافسية. ثانياً، لقد أدت المواءمة بين الدرجات وبرامج الدراسة إلى زيادة القابلية للمقارنة بين النظم الأوروبية. ثالثاً، لقد أثار التسويق دعوات نحو الجامعة الريادية. رابعا، لقد تغير دور الدولة بشكل كبير على أساس نهج إدارة عام. ويمكن أن تترجم كل هذه الاتجاهات إلى آثار إدارية وهي تشمل بناءات الحكم والقيادة وكذلك تقنيات الإدارة الجديدة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يُلاحظ أن هذه الدراسات تناولت موضوع التعليم العالي كدراسة حيدر(2004) التي أشارت إلى الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي، ودراسة ((Teichler،2013) ، ودراسة (Teichler ،2003) التي بحثت في مستقبل التعليم العالي ومستقبل بحوث التعليم العالي، ودراسة (Sporn،2003) التي بحثت في الإدارة في التعليم العالي.

كما تناولت دراسات أخرى موضوع دور التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية كدراسة لبابنة (2007) والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل كدراسة بدر(2007)

وتناولت بعض الدراسات إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة الصرايرة والعساف (2008)، ودراسة الزعبي (2013)، ودراسة الهادي (2013) حيث بحثت

في إدارة تغيير مؤسسات التعليم العالي العربي نحو جودة النوعية وتميز الأداء، ودراسة دراسة صبري (2009) التي تناولت جودة التعليم العالي ومعايير الإعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي الخاص في الأردن.

وأشارت بعض الدراسات إلى المشكلات التي تواجه التعليم العالي كما في دراسة الزبون(2012)، ودراسة (المباركي، 2011) التي أشارت إلى التحديات الوطنية العالمية للتعليم العالي في السعودية.

واستفادت الباحثة من الدراسات السابقة في إعداد هذه الدراسة من خلال الأدب النظري لهذه الدراسات كما استفادت من أدوات الدراسات السابقة بإعداد أداتا الدراسة، وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث تناولها واقع التعليم العالي وتطلعاته المستقبلية لادارة التعليم العالي الخاصة بالكفايات التدريسية، بما يتوافق مع سوق العمل، وبيئة التعلم، وخدمة المجتمع وتنميته في جميع الجوانب الاجتماعية، وتطوير البحث العلمي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة المستخدمة في جمع البيانات، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، كما يتناول الإجراءات المتبعة في تطبيق الدراسة ومتغيرات الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج.

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، وذلك لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة، حيث تمّ الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كما قامت الباحثة باستخدام الإستبانة، والمقابلات كأدوات للدراسة من أجل جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العمداء ونوابهم ورؤساء الأقسام في الجامعات الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية للعام الجامعي 2014/2013، والبالغ عددها (10) جامعات، حسب احصاءات وزارة التعليم العالي في الأردن 2013/2012م.

عينة الدراسة

تكوّنت عينة الدراسة من (208) من العمداء ونواب العمداء ورؤساء الاقسام تمّ إختيارهم بطريقة عشوائية بنسبة (19.4%) من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (126) عميد، و(126) نائب عميد، و(816) رئيس قسم ، كما قامت الباحثة بمقابلة (20) قائداً أكاديمياً في (9) جامعات أردنية حكومية، ملحق (6)، وتمّ توثيق ذلك كتابياً، وإجراء المقابلة المباشرة مع

المسؤول عن طريق المكالمات الهاتفية، والمقابلة المباشرة، والبريد الإلكتروني. وفيما يلي وصفاً لأفراد عينة الدراسة وفقا (للجنس، العمر، الخبرة، مكان الحصول على الشهادة، الموقع الوظيفي)، كما في الجدول (1):

جدول(1)
توزيع أفراد العينة وفقاً للمتغيرات الشخصية

المتغيرات	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
العمر	من 30 سنة فما دون	103	49.5
	من 31- 45 سنة	53	25.5
	46 سنة فأكثر	52	25.0
	المجموع	208	100.0
الخبرة	5 سنوات فما دون	91	43.8
	من 6 -10 سنوات	94	45.2
	أكثر من 10 سنوات	23	11.1
	المجموع	208	100.0
مكان الحصول على الشهادة	محلي	92	44.2
	عربي	95	45.7
	أجنبي	21	10.1
	المجموع	208	100.0
الموقع الوظيفي	عميد	46	22.1
	نائب/ مساعد عميد	45	21.6
	رئيس قسم	117	56.3
	المجموع	208	100.0

أداتا الدراسة

الأداة الأولى: الإستبانة

قامت الباحثة ببناء إستبانة بعد الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، بهدف التعرف على واقع إدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن، حيث تكوّنت الاستبانة من جزأين؛ الجزء الأول اشتمل على المعلومات

الشخصية لأفراد عينة الدراسة، بينما إشتمل الجزء الثاني على خمسة مجالات وهي: المجال الأول: اشتمل على (11) فقرة تقيس سياسة القبول، واشتمل المجال الثاني على (13) فقرة تقيس أعضاء هيئة التدريس، واشتمل الجزء الثالث على (12) فقرة تقيس تطوير البرامج، واشتمل الجزء الرابع على (13) فقرة تقيس البحث العلمي، واشتمل الجزء الخامس على (15) فقرة تقيس خدمة المجتمع، والملحق رقم (1) يوضح الإستبانة بصورتها الأولية.

صدق أداة الدراسة الأولى (الاستبانة)

أولاً: الصدق الظاهري

للتحقق من الصدق الظاهري للإستبانة تمّ عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من الأساتذة ذوي الإختصاص في الإدارة التروبوية وأصول التربية ملحق (2)، كما وتمّ عرضها على محكم في اللغة العربية من أجل الصياغة اللغوية، وطلب من المحكمين إبداء آرائهم في الاستبانة من حيث(مدى ملائمة الفقرة للمحور الذي يقابلها، والسلامة اللغوية، ووضوح الفقرات، وأية تعديلات يرونها مناسبة)، وقد تمّ الأخذ بملاحظات المحكمين وتعديل فقرات الاستبانة وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وإضافة لتصبح الاستبانة بصورتها النهائية، ملحق رقم (3) يبيّن الإستبانة بصورتها النهائية.

ثانياً: الصدق البنائي

بغرض استخراج مؤشرات الصدق لجميع فقرات أداة الدراسة تم تطبيقها علـــى عينـــة استطلاعية مكونة من (20) من القادة الأكاديميين من خارج عينة الدراسة وحـساب معـــاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه والأداة ككل، والجدول (2) يوضح ذلك:

جدول(2)

معاملات الارتباط بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه والأداة ككل

سياسة القبول.			أعضاء هيئة التدريس			تطوير البرامج.		
1	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الأداة ككل	الرقم	الإرتباط مع المجال	الإرتباط مع الأداة ككل	الرقم	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الأداة ككل
2	0.76**	0.73**	1	0.65**	0.66**	1	0.92**	0.68**
3	0.83**	0.2**	2	0.56*	0.45*	2	0.83**	0.53*
4	0.83**	0.64**	3	0.87**	0.55*	3	0.86**	0.73**
5	0.72**	0.61**	4	0.51*	0.60**	4	0.85**	0.62**
6	0.79**	0.67**	5	0.58**	0.73**	5	0.55*	0.53*
7	0.82**	0.72**	6	0.72**	0.52*	6	0.73**	0.54*
8	0.84**	0.63**	7	0.78**	0.36	7	0.59**	0.57**
9	0.76**	0.66**	8	0.78**	0.31	8	0.57**	0.52*
10	0.86**	0.73**	9	0.67**	0.38	9	0.91**	0.72**
11	0.75**	0.58**	10	0.76**	0.79**	10	0.62**	0.61**
12	0.56**	0.63**	11	0.71**	0.54*	11	0.56**	0.49*
		0.85**	12	0.55*	0.87**	12	0.62**	0.60**
			المجال ككل		0.75**	المجال ككل		0.82**

البحث العلمي.			خدمة المجتمع.		
الرقم	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الأداة ككل	الرقم	الارتباط مع المجال	الارتباط مع الأداة ككل
1	0.59**	0.52*	1	0.86**	0.57**
2	0.83**	0.47*	2	0.82**	0.56*
3	0.84**	0.59**	3	0.49*	0.51*

**0.60	**0.83	4	0.42	**0.72	4
*0.51	**0.81	5	*0.53	**0.62	5
**0.58	**0.89	6	*0.53	**0.75	6
*0.47	**0.72	7	*0.50	**0.83	7
*0.46	**0.80	8	*0.48	**0.89	8
*0.51	*0.47	9	**0.59	**0.89	9
**0.64	**0.73	10	0.22	**0.62	10
**0.58	**0.58	11	**0.57	**0.62	11
*0.45	*0.53	12	**0.60	**0.77	12
**0.75	المجال ككل		**0.68	المجال ككل	

*معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05)

** معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة (α=0.01)

يظهر من الجدول (2) أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات أداة الدراسة والمجال الذي تنتمي إليه والاداة ككل كانت مرتفعة، وهذا يدل على وجود معامل ارتباط قوي، وهي معاملات ارتباط مقبولة ودالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05) لأغراض تطبيق الدراسة.

ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم تطبيق الأداة مرتين بفارق زمني أسبوعين على عينة استطلاعية مكونة من (15) من القادة الأكاديميين في الأردن من خارج عينة الدراسة، وحساب معامل الارتباط بين التطبيقين لاستخراج ثبات الإعادة (Test-Retest)، وتطبيق معادلة الإتساق الداخلي بطريقة (كرونباخ ألفا) كثبات للتجانس، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول(3): معامل الاتساق الداخلي وثبات الإعادة لأداة الدراسة

الرقم	المجال	معامل كرونباخ ألفا	ثبات الإعادة
1	سياسة القبول	0.82	0.78
2	أعضاء هيئة التدريس.	0.90	0.84
3	تطوير البرامج.	0.83	0.89
4	البحث العلمي.	0.76	0.79
5	خدمة المجتمع.	0.73	0.80
6	الأداة ككل	0.87	0.86

يظهر من جدول (3) أنّ قيم معاملات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة تراوحت بين (0.73 – 0.90)، أما بالنسبة لثبات الإعادة (Test-Retest) فقد تراوحت قيمته بين (0.78–0.89)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

الأداة الثانية: المقابلات

قامت الباحثة بإجراء (20) مقابلة مع القادة الأكاديميين في الأردن بهدف التعرف على التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن، حيث قامت بأخذ ملاحظاتهم وتدوينها، وتراوح زمن المقابلة بين (20–25) دقيقة، وتمّ تنظيم وتفريغ تطلعاتهم المستقبلية لإدارة التعليم العالي على نموذج خاص لإستخراج التكرارات، والنسب المئوية لتلك التطلعات، ملحق (5) يبيّن نموذج المقابلة.

صدق الأداة الثانية (المقابلات)

للتحقق من صدق أداة الدراسة المقابلات تمّ عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من الأساتذة ذوي الإختصاص في الإدارة التروبوية وأصول التربية ملحق (2)، وطلب من المحكمين إبداء آرائهم في أداة الدراسة المقابلات من حيث(السلامة اللغوية، ووضوح أسئلة المقابلة، وأية تعديلات يرونها مناسبة)، وقد تمّ الأخذ بملاحظات المحكمين وتعديل أسئلة المقابلة، وملحق (4) يبين نموذج المقابلة بصيغتها النهائية.

تصحيح الأداة (الاستبانة)

استخدمت الباحثة مقياس ليكرت للتدرج الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، حيث تم إعطاء كبيرة جداً (5)، كبيرة (4)، متوسطة (3)، قليلة (2)، وقليلة جداً (1)، كما تم الاعتماد على التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية:

– أقل من 2.5 منخفضة.

- من 2.5 إلى 3.5 متوسطة.

- أكثر من 3.5 مرتفعة.

إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإتباع الإجراءات التالية:

- الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- التقدم بطلب إلى عمادة كلية التربية من أجل الحصول على كتاب تسهيل مهمة تطبيق الدراسة (ملحق 5).
- إعداد أدوات الدراسة (الإستبانة والمقابلات).
- قامت الباحثة بعرض أدوات الدراسة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والإختصاص تألفت من (11) محكم لغايات التأكد من صدق الأدوات.
- التأكد من ثبات أداة الدراسة الإستبانة.
- تحديد مجتمع الدراسة وعينتها.
- توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة ومن ثمّ جمعها وتدقيقها.
- قامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة بصورتها النهائية على عينة الدراسة التي بلغت (208) من القادة الأكاديميين في الأردن.
- إدخال البيانات في الحاسوب للقيام بالمعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) بغرض التوصل إلى النتائج.
- وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم اقتراح مجموعة من التوصيات.

متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة

- المتغيرات الشخصية: (الموقع الوظيفي، والخبرة في مجال التعليم العالي، ومكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)).

ثانياً: المتغيرات التابعة

- واقع التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين من حيث (الكفايات التدريسية، وتطور البرامج، وبيئة التعلم، وخدمة المجتمع وتنميته، وتطوير البحث العلمي).
- التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن من حيث (الكفايات التدريسية، وتطور البرامج، وبيئة التعلم، وخدمة المجتمع وتنميته، وتطوير البحث العلمي).

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات بعد تبويبها وإدخالها إلى الحاسوب من خلال:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة الشخصية.
- معامل ارتباط بيرسون للتحقق من ثبات أداة الدراسة، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات ومجالات أداة الدراسة.
- تحليل التباين المتعدد (MANOVA) وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق في واقع التعليم العالي في الأردن من حيث الكفايات التدريسية، والطلبة، وبيئة التعلم، وخدمة المجتمع وتنميته، وتطوير البحث العلمي تعزى لأثر بعض المتغيرات (الخبرة في مجال التعليم العالي، مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)، الموقع الوظيفي).
- اختبار شيفيه (Scheffe) للكشف عن مواقع الفروق الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتحليل النتائج ومناقشتها

تضمّن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على واقع التعليم العالي في الأردن وتطلعاته المستقبلية، وفيما يلي عرض النتائج.

النتائج المتعلقة بالاجابة عن السؤال الأول: ما درجة تقييم واقع التعليم العالي في الاردن من وجهة نظر الأكاديميين من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات ومجالات واقع التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر الأكاديميين من حيث الكفايات التدريسية، وبيئة التعلم، وخدمة المجتمع وتنميته، وتطوير البحث العلمي، جدول (4) يوضح ذلك:

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات واقع التعليم العالي في الأردن من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، تطوير البرامج، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع مرتبة ترتيباً تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
3	تطوير البرامج	3.20	0.77	1	متوسطة
1	سياسة القبول	3.05	0.78	2	متوسطة
2	أعضاء هيئة التدريس	3.04	0.64	3	متوسطة
4	البحث العلمي	2.85	0.71	4	متوسطة
5	خدمة المجتمع	2.80	0.47	5	متوسطة
	المتوسط العام	3.00	0.37		متوسطة

يظهر من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية للمجالات التي تقيس واقع التعليم العالي في الأردن من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع

تراوحت بين (2.80-3.20)، وأن أبرز المتوسطات الحسابية كانت لمجال (تطوير البرامج) حيث بلغ (3.20)، ثم جاء بعده المجال "سياسة القبول" بمتوسط حسابي (3.05) وبدرجة متوسطة، ثم جاء بعده مجال " أعضاء هيئة التدريس " بمتوسط حسابي بلغ (3.04)، ثم جاء بعده مجال " البحث العلمي" بمتوسط حسابي بلغ (2.85) وجاء أقل المتوسطات الحسابية للمجال "خدمة المجتمع" بمتوسط حسابي بلغ (2.80) بدرجة متوسطة. كما بلغ المتوسط العام للأداة ككل (3.00) وبدرجة متوسطة.

وينبثق عنه المجالات التالية:

- المجال الأول: سياسة القبول:

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال واقع سياسة القبول مرتبة ترتيباً تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
6	تراعي سياسة القبول (رغبات الطلبة وتوجههم نحو التخصص الجامعي).	3.64	1.09	1	متوسطة
2	تسير سياسة القبول على نهج واضح وموحد لكل الجامعات الحكومية.	3.51	1.57	2	متوسطة
3	تعد نتائج القبول الموحد معيارا صادقا لتوجه الطلبة نحو التخصص المناسب لمقدرتهم وميولهم.	3.45	1.59	3	متوسطة
7	تتوافق أعداد قبول الطلبة مع احتياجات سوق العمل.	3.15	1.50	4	متوسطة
4	تسعى القوانين والأنظمة إلى ترسيخ مفهوم التنافسية الإيجابية بين الطلبة.	3.06	1.47	5	متوسطة
5	تتميز القوانين والأنظمة (بالعدالة والواقعية).	2.28	1.68	6	منخفضة
1	تسهم القوانين والأنظمة في تحقيق أهداف التعليم العالي.	2.27	1.42	7	منخفضة
	المتوسط العام	3.05	0.78		متوسطة

يظهر من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال واقع سياسة القبول تراوحت بين (2.27-3.64)، وكان أبرزها للفقرة رقم (6) التي تنص: " ت تراعي سياسة

القبول (رغبات الطلبة وتوجههم نحو التخصص الجامعي). " وبدرجة متوسطة، ثم جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.51) وبدرجة متوسطه وانحراف معياري (1.57) والتي تنص على: " تسير سياسة القبول على نهج واضح وموحد لكل الجامعات الحكومية. "، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (1) التي تنص على " تسهم القوانين والأنظمة في تحقيق أهداف التعليم العالي " بمتوسط حسابي بلغ (2.27) بدرجة منخفضة وانحراف معياري (1.42). كما بلغ المتوسط العام لفقرات مجال سياسة القبول (3.05) وبدرجة متوسطة وانحراف معياري (0.78).

- المجال الثاني: أعضاء هيئة التدريس

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال أعضاء هيئة التدريس مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
5	يساعد عضو هيئة التدريس الجامعي الطلبة في البحث عن المعلومة بالاستناد إلى نتائج الأبحاث والدراسات.	3.63	1.16	1	متوسطة
9	تعتمد الجامعة على الكفاءة وليس على الأقدمية في ترقية أعضاء هيئة التدريس.	3.62	1.63	2	متوسطة
2	يعامل عضو هيئة التدريس جميع الطلبة بعدل ومساواة (بعيدا عن الواسطة والمحسوبية والمصالح الشخصية).	3.46	1.58	3	متوسطة
1	يحظى عضو هيئة التدريس بالرعاية الكاملة الشاملة، خاصة فيما يتعلق بالرواتب والمخصصات.	3.43	1.57	4	متوسطة
6	يعتمد عضو هيئة التدريس على مقاييس علمية ودقيقة للحكم على أداء الطلبة.	3.39	1.30	5	متوسطة
8	يتمتع عضو هيئة التدريس بمقدرة عالية على مواجهة التحديات والمستجدات المستقبلية.	3.17	1.42	6	متوسطة
4	يتمتع عضو هيئة التدريس بمقدرة عالية في استخدام التقنيات الحديثة للتعلم والتعليم داخل الجامعة وخارجها.	2.23	1.63	7	منخفضة
3	يشارك عضو هيئة التدريس في تطوير الجامعة لمواجهة	2.21	1.62	8	منخفضة

	المسؤوليات والوظائف والمشاكل المستجدة.				
7	يتمتع عضو هيئة التدريس بالشفافية والصراحة من خلال تعامله مع الطلبة.	2.20	1.50	9	منخفضة
	المتوسط العام	3.04	0.64		متوسطة

يظهر من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مجال أعضاء هيئة التدريس تراوحت بين (2.20–3.63)، وكان أبرزها للفقرة رقم (5) التي تنص على: " يساعد عضو هيئة التدريس الجامعي الطلبة في البحث عن المعلومة بالاستناد إلى نتائج الأبحاث والدراسات " وبدرجة متوسطة، ثم جاءت الفقرة رقم (9) بمتوسط حسابي (3.62) وبدرجة متوسطة وانحراف معياري (1.63) والتي تنص على: " تعتمد الجامعة على الكفاءة وليس على الأقدمية في ترقية أعضاء هيئة التدريس."، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (7) التي تنص على " يتمتع عضو هيئة التدريس بالشفافية والصراحة من خلال تعامله مع الطلبة " بمتوسط حسابي بلغ (2.20) بدرجة منخفضة وانحراف معياري (1.50).

كما بلغ المتوسط العام لجميع فقرات مجال أعضاء هيئة التدريس (3.04) وبدرجة متوسطة وانحراف معياري (0.72).

- المجال الثالث: تطوير البرامج

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال تطوير البرامج مرتبة ترتيباً تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
6	تدعم البرامج الجامعية تطوير أساليب وأدوات تقييم الأداء.	3.63	1.37	1	متوسطة
2	تركز البرامج على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي.	3.62	1.70	2	متوسطة
4	تحتوي البرامج الجامعية على تقويم ذاتي مستمر لمخرجات عملية التعلم.	3.50	1.66	3	متوسطة

1	تتناسب البرامج الجامعية المعتمدة مع التخصصات الجامعية من حيث الأهداف والمضمون.	3.26	1.52	4	متوسطة
10	تنمي البرامج الجامعية مقدرة الطالب على التفكير الناقد والإبداعي.	3.24	1.69	5	متوسطة
8	تعتمد عناصر المنهاج خلال سنوات الدراسة في التخصص على المنحى التكاملي.	3.19	1.74	6	متوسطة
9	تشجع البرامج الجامعية على الحوار والتفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.	3.19	1.82	6	متوسطة
5	تهتم البرامج الجامعية بغرس قيم التفوق والتميز العلمي لدى الطلبة.	3.16	1.64	8	متوسطة
3	تتميز البرامج في الجامعات في الحداثة ومواكبتها للمستجدات العلمية والتكنولوجية.	3.07	1.79	9	متوسطة
7	يتم تعديل وتطوير البرامج من خلال الاسترشاد بآراء الخبراء والمدرسين الأكاديميين.	2.16	1.59	10	منخفضة
	المتوسط العام	3.20	0.77		متوسطة

يظهر من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مجال تطوير البرامج تراوحت بين (2.16–3.63)، وكان أبرزها للفقرة رقم (6) التي تنص على: " تدعم البرامج الجامعية تطوير أساليب وأدوات تقييم الأداء." وبدرجة متوسطة، ثم جاءت الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (3.62) وبدرجة متوسطة وانحراف معياري (1.70) والتي تنص على: " تركز البرامج على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي."، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (7) التي تنص على " يتم تعديل وتطوير البرامج من خلال الاسترشاد بآراء الخبراء والمدرسين الأكاديميين. " بمتوسط حسابي بلغ (2.16) وانحراف معياري (1.59) بدرجة منخفضة.

كما بلغ المتوسط العام لجميع فقرات مجال تطوير البرامج (3.20) وبدرجة متوسطة وانحراف معياري (0.77).

- المجال الرابع: البحث العلمي

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال البحث العلمي مرتبة ترتيباً تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
3	تحرص الجامعة على تنظيم المشكلات وعرضها لأغراض البحث.	3.45	1.47	1	متوسطة
4	توفر الجامعة (المراجع والدوريات العلمية).	3.35	1.34	2	متوسطة
1	تخدم الجامعة بنتائج بحوثها خطط التنمية المتعددة.	3.23	1.62	3	متوسطة
9	تضع الجامعة سياسة توجه عمل الباحثين واهتماماتهم.	3.23	1.62	3	متوسطة
5	تخصص الجامعة ميزانية كافية لإنجاز البحوث العلمية.	3.33	1.50	5	متوسطة
8	تشجع الجامعة إجراء بحوث علمية تتعلق باحتياجات البيئة المحلية.	2.85	0.71	6	منخفضة
2	تمنح الجامعة الحرية الأكاديمية المسؤولة للباحثين.	2.33	1.62	7	منخفضة
7	توفر الجامعة قواعد معلومات عريضة لإفادة الباحثين منها.	2.16	1.43	8	منخفضة
6	تدرب الجامعة طلبتها على استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات.	2.11	1.47	9	منخفضة
	المتوسط العام	2.33	1.62		منخفضة

يظهر من الجدول (8) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مجال البحث العلمي تراوحت بين (2.11–3.54)، وكان أبرزها للفقرة رقم (3) التي تنص على: " تحرص الجامعة على تنظيم المشكلات وعرضها لأغراض البحث " وبدرجة متوسطة، ثم جاءت الفقرة رقم (4) بمتوسط حسابي (3.35) وبدرجة متوسطة وانحراف معياري (1.34) والتي تنص على: " توفر الجامعة (المراجع والدوريات العلمية).". وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (6) التي تنص على " تدرب الجامعة طلبتها على استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات " بمتوسط حسابي بلغ (2.11) بدرجة منخفضة وانحراف معياري (1.47).

كما بلغ المتوسط العام لجميع فقرات مجال البحث العلمي (2.33) وبدرجة منخفضة وانحراف معياري (1.62).

- المجال الخامس: خدمة المجتمع

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال خدمة المجتمع مرتبة ترتيباً تنازليا حسب المتوسط الحسابي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
4	توفر الجامعة الخدمات الاستشارية للمجتمع.	3.42	0.58	1	متوسطة
8	تقدم الجامعة البرامج والدراسات لمساعدة العاملين في مختلف قطاعات المجتمع للاطلاع على المتطلبات والمستجدات فيها.	3.42	0.58	1	متوسطة
5	توفر الجامعة البرامج المناسبة للتنمية المستدامة في المجالات كافة.	3.38	0.63	3	متوسطة
3	تخطط الجامعة للمشروعات التي تخدم المجتمع بالتنسيق مع مختلف الهيئات المجتمعية.	3.31	0.53	4	منخفضة
1	تتيح الجامعة الفرص المتنوعة للمشاركة في صنع القرارات داخل إطار البيئة والمجتمع.	2.31	1.43	5	منخفضة
2	توضح الجامعة دور الخدمة الاجتماعية وأهميتها للطلبة.	2.29	1.42	6	منخفضة
7	تهتم الجامعة بالتنمية المهنية المستدامة من خلال مراعاة الاحتياجات التدريبية للمجتمع.	2.19	1.24	7	منخفضة
6	تساهم الجامعة في مساعدة مؤسسات المجتمع على أداء رسالتها.	2.09	1.13	8	منخفضة
	المتوسط العام	2.80	0.47		متوسطة

يظهر من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات مجال خدمة المجتمع تراوحت بين (2.09-3.42)، وكان أبرزها للفقرتين رقم (4،8) التي تنص على:" توفر الجامعة الخدمات الاستشارية للمجتمع." " تقدم الجامعة البرامج والدراسات لمساعدة العاملين في مختلف قطاعات المجتمع للاطلاع على المتطلبات والمستجدات فيها " وبدرجة متوسطة، ثم جاءت الفقرة

رقم (5) بمتوسط حسابي (3.38) وبدرجة متوسطة وانحراف معياري (0.63) والتي تنص على: " توفر الجامعة البرامج المناسبة للتنمية المستدامة في المجالات كافة "، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (6) التي تنص على " تساهم الجامعة في مساعدة مؤسسات المجتمع على أداء رسالتها " بمتوسط حسابي بلغ (2.09) بدرجة منخفضة وانحراف معياري (1.13).

كما بلغ المتوسط العام لجميع فقرات مجال خدمة المجتمع (2.80) وبدرجة متوسطة متوسطة وانحراف معياري (0.47).

عرض النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل يختلف واقع التعليم العالي في الأردن من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، باختلاف متغيرات الدراسة (الموقع الوظيفي، والخبرة في مجال التعليم العالي، ومكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي))؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس واقع التعليم العالي في الأردن من سياسة القبول ، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي وخدمة المجتمع تعزى لأثر بعض المتغيرات (الخبرة في مجال التعليم العالي، مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)، الموقع الوظيفي)، وتم تطبيق تحليل التباين الثلاثي المتعدد (MANOVA) للمجالات وتحليل التباين الثلاثي (ANOVA) للأداة ككل للكشف عن الفروق في التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن من سياسة القبول ، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي وخدمة المجتمع تعزى لأثر بعض المتغيرات (الخبرة في مجال التعليم العالي، مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)، الموقع الوظيفي) وفيما يلي عرض النتائج:

جدول (10)

قيمة Wilks 'Lambda للمتغيرات الشخصية

المتغير	Wilks 'Lambda/ Hoteling's Trace	القيمة	الدلالة الإحصائية
الخبرة	Wilks 'Lambda	1.87	0.04
مكان الحصول على الشهادة	Wilks 'Lambda	0.48	0.89
الموقع الوظيفي	Wilks 'Lambda	2.19	0.01

يظهر من الجدول السابق ما يلي:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الخبرة حيث بلغت قيمة (Wilks 'Lambda) (1.87)، وبدلالة إحصائية (0.04).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الموقع الوظيفي حيث بلغت قيمة (Wilks 'Lambda) (2.19)، وبدلالة إحصائية (0.01).
- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير مكان الحصول على الشهادة حيث بلغت قيمة (Wilks 'Lambda) (0.48)، وبدلالة إحصائية (0.89).

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآراء عينة الدراسة على مجالات الدراسة تبعاً لمتغيرات (الخبرة في مجال التعليم العالي، مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)، الموقع الوظيفي)

مجالات الدراسة	المتغير	الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سياسة القبول	الخبرة	5 سنوات فما دون	91	3.25	0.79
		من 6 –10 سنوات	94	2.86	0.76
		أكثر من 10 سنوات	23	3.06	0.68
	مكان الحصول على الشهادة	محلي	92	2.98	0.82
		عربي	95	3.13	0.74
		أجنبي	21	3.05	0.86
	الموقع الوظيفي	عميد	46	3.11	0.74
		نائب/ مساعد عميد	45	2.89	0.80
		رئيس قسم	117	3.09	0.79

أعضاء هيئة التدريس	الخبرة	5 سنوات فما دون	91	3.05	0.57
		من 6 –10 سنوات	94	3.00	0.72
		أكثر من 10 سنوات	23	3.13	0.56
	مكان الحصول على الشهادة	محلي	92	2.99	0.70
		عربي	95	3.02	0.58
		أجنبي	21	3.31	0.53
	الموقع الوظيفي	عميد	46	2.99	0.50
		نائب/ مساعد عميد	45	3.09	0.62
		رئيس قسم	117	3.04	0.69
تطوير البرامج	الخبرة	5 سنوات فما دون	91	3.21	0.66
		من 6 –10 سنوات	94	3.16	0.87
		أكثر من 10 سنوات	23	3.34	0.79
	مكان الحصول على الشهادة	محلي	92	3.23	0.83
		عربي	95	3.14	0.72
		أجنبي	21	3.40	0.78
	الموقع الوظيفي	عميد	46	3.01	0.67
		نائب/ مساعد عميد	45	3.58	0.74
		رئيس قسم	117	3.14	0.79
البحث العلمي	الخبرة	5 سنوات فما دون	91	2.92	0.64
		من 6 –10 سنوات	94	2.78	0.79
		أكثر من 10 سنوات	23	2.86	0.64
	مكان الحصول على الشهادة	محلي	92	2.84	0.73
		عربي	95	2.84	0.69
		أجنبي	21	2.90	0.77
	الموقع الوظيفي	عميد	46	2.69	0.80
		نائب/ مساعد عميد	45	2.85	0.69
		رئيس قسم	117	2.91	0.68
خدمة المجتمع	الخبرة	5 سنوات فما دون	91	2.87	0.43
		من 6 –10 سنوات	94	2.73	0.51
		أكثر من 10 سنوات	23	2.85	0.40
	مكان الحصول على الشهادة	محلي	92	2.79	0.52
		عربي	95	2.81	0.41
		أجنبي	21	2.81	0.45
	الموقع	عميد	46	2.90	0.50

	الوظيفي	نائب/ مساعد عميد	45	2.77	0.52
		رئيس قسم	117	2.78	0.43
المقياس ككل	الخبرة	5 سنوات فما دون	91	4.06	0.39
		من 6 –10 سنوات	94	3.87	0.56
		أكثر من 10 سنوات	23	4.06	0.43
	مكان الحصول على الشهادة	محلي	92	3.95	0.51
		عربي	95	3.96	0.47
		أجنبي	21	4.13	0.43
	الموقع الوظيفي	عميد	46	3.89	0.51
		نائب/ مساعد عميد	45	4.06	0.49
		رئيس قسم	117	3.97	0.47

يظهر من الجدول (11) وجود فروق ظاهرية في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات الدراسة تبعاً لمتغيرات (الخبرة في مجال التعليم العالي، مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)، الموقع الوظيفي)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم تطبيق تحليل التباين المتعدد الثلاثي (MANOVA) على جميع مجالات الدراسة، والجدول (12) يبين ذلك.

جدول (12)

نتائج تحليل التباين الثلاثي (MANOVA) على جميع مجالات الدراسة تبعاً للمتغيرات (الخبرة في مجال التعليم العالي، مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)، الموقع الوظيفي)

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الخبرة	سياسة القبول	6.194	2	3.097	5.243	0.006
	أعضاء هيئة التدريس	0.167	2	0.084	0.206	0.814
	تطوير البرامج	0.698	2	0.349	0.614	0.542
	البحث العلمي	1.225	2	0.612	1.204	0.302
	خدمة المجتمع	0.832	2	0.416	1.919	0.149
مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)	سياسة القبول	0.267	2	0.134	0.226	0.798
	أعضاء هيئة التدريس	1.465	2	0.733	1.801	0.168
	تطوير البرامج	0.483	2	0.242	0.425	0.655
	البحث العلمي	0.081	2	0.040	0.079	0.924

	خدمة المجتمع	0.006	2	0.003	0.014	0.986
الموقع الوظيفي	سياسة القبول	1.058	2	0.529	0.895	0.410
	أعضاء هيئة التدريس	0.194	2	0.097	0.238	0.788
	تطوير البرامج	7.884	2	3.942	6.930	0.001
	البحث العلمي	1.986	2	0.993	1.952	0.145
	خدمة المجتمع	0.383	2	0.192	0.884	0.415
الخطأ	سياسة القبول	118.728	201	0.591		
	أعضاء هيئة التدريس	81.753	201	0.407		
	تطوير البرامج	114.345	201	0.569		
	البحث العلمي	102.244	201	0.509		
	خدمة المجتمع	43.597	201	0.217		
الكلي	سياسة القبول	127.281	207			
	أعضاء هيئة التدريس	83.869	207			
	تطوير البرامج	124.089	207			
	البحث العلمي	105.192	207			
	خدمة المجتمع	44.976	207			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يظهر من جدول (12) ما يلي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في واقع التعليم العالي في الأردن تبعاً لمتغير (الخبرة) في مجالات الدراسة: (أعضاء هيئة التدريس، تطوير البرامج، البحث العلمي، خدمة المجتمع) ويظهر من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الخبرة، في مجال سياسة القبول، حيث بلغت قيمة (f) (5.243) عند مستوى الدلالة (0.00)، وللكشف عن مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) وجدول (13) يوضح ذلك.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في واقع التعليم العالي في الأردن تبعاً لمتغير (مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)) في مجالات

الدراسة: (سياسة القبول، أعضاء هيئة التدريس، تطوير البرامج، البحث العلمي، خدمة المجتمع).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في واقع التعليم العالي في الأردن تبعاً لمتغير (الموقع الوظيفي) في مجالات الدراسة: (سياسة القبول ، أعضاء هيئة التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع) ويظهر من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الموقع الوظيفي، في مجال تطوير البرامج، حيث بلغت قيمة (f) (6.930) عند مستوى الدلالة (0.00)، وللكشف عن مواقع الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) وجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (13)

نتائج لاختبار شيفيه (scheffe) للكشف عن مواقع الفروق على متغير الخبرة في مجال سياسة القبول

الخبرة	المتوسط الحسابي	5 سنوات فما دون	من 6 -10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
5 سنوات فما دون	3.25	-	0.39*	0.19
من 6 -10 سنوات	2.86		-	-0.02
أكثر من 10 سنوات	3.06			-

يظهر من الجدول (13) وجود فروق في مجال سياسة القبول تبعاً لمتغير الخبرة بين الفئتين (5 سنوات فما دون) بمتوسط حسابي (3.25) والفئة (من 6-10 سنوات) بمتوسط حسابي (2.86) وكانت الفروق لصالح الفئة (5 سنوات فما دون).

جدول (14)

نتائج لاختبار شيفيه (scheffe) للكشف عن مواقع الفروق على متغير الموقع الوظيفي في مجال تطوير البرامج

الموقع الوظيفي	المتوسط الحسابي	عميد	نائب/ مساعد عميد	رئيس قسم
عميد	3.01	-	-0.57*	-0.13
نائب/ مساعد عميد	3.58		-	0.44
رئيس قسم	3.14			-

يظهر من الجدول (14) وجود فروق في مجال تطوير البرامج تبعـاً لمتغيـر الموقـع الوظيفي بين الفئتين (عميد) بمتوسط حسابي (3.01) والفئة (نائب/مساعد عميد) بمتوسط حسابي (3.58) وكانت الفروق لصالح الفئة (نائب/مساعد عميد).

ولمعرفة الفروق والدلالة الإحصائية على متغيرات الدراسة للمجالات مجتمعة تم تطبيق تحليل التباين الثلاثي (ANOVA) والجدول (15) يبين ذلك.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على الأداة ككل تبعاً للمتغيرات (الخبرة، مكان الحصول على الشهادة، والموقع الوظيفي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة الإحصائية
الخبرة	1.876	2	0.938	4.134	0.017
مكان الحصول على الشهادة	0.269	2	0.135	0.594	0.553
الموقع الوظيفي	0.765	2	0.383	1.686	0.188
الخطأ	45.619	201	0.22		
المجموع المصحح	48.623	207			

يظهر من الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عنـد مـستوى الدلالـة (α=0.05) على الأداة ككل تبعاً للمتغيرات (مكان الحصول على الشهادة، الموقـع الـوظيفي)، حيث لم تصل قيم (f) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

- ويظهر من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الخبرة، على الأداة ككـل، حيث بلغت قيمة (f) (4.134) عند مستوى الدلالة (0.01)، وللكشف عن مواقع الفروق تـم تطبيق اختبار شيفيه (scheffe) وجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16)

نتائج اختبار شيفيه (scheffe) للكشف عن مواقع للفروق على متغير الخبرة على الأداة ككل

الخبرة	المتوسط الحسابي	5 سنوات فما دون	من 6 –10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
5 سنوات فما دون	4.06	–	0.19*	0.00
من 6 –10 سنوات	3.87		–	-0.19*
أكثر من 10 سنوات	4.06			–

يظهر من الجدول (16) وجود فروق على الأداة ككل تبعاً لمتغير الخبرة بين الفئتين (5 سنوات فما دون) والفئة (أكثر من 10 سنوات) بمتوسط حسابي (4.06) والفئة (من 6–10 سنوات) بمتوسط حسابي (3.87) وكانت الفروق لصالح الفئتين (5 سنوات فما دون) و(أكثر من 10 سنوات).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن في ضوء تقييم القادة الأكاديميين من حيث سياسة القبول ، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم إجراء مقابلات شخصية مع (20) قائد أكاديمي (عميد ونائب عميد) في (9) جامعات أردنية وهي(جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، والجامعة الهاشمية، وجامعة الحسين بن طلال، وجامعة آل البيت، وجامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة مؤتة، وجامعة الطفيلة التقنية)، للتعرف على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن من حيث (سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج، والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، والجداول (16)، و(17)، و(18)، و(19)، و(20)، و(21) تبين التكرارات والنسب المئوية لاقتراحاتهم:

جدول (17)

التكرارات، والنسب المئوية لنتائج المقابلات لأفراد عينة الدراسة على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في مجال سياسة القبول

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
1	التحول من القبول الموحد إلى القبول المباشر من خلال اجراء امتحان قبول كل في جامعته وحسب كليته.	20	%100
2	اعتماد السنة التحضيرية اساس للقبول في الكليات الطبية.	20	%100
3	الحد من الإستثناءات في القبول الجامعي (أبناء العشائر، أبناء العسكريين، أبناء المعلمين، .. الخ) من اجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.	20	%100
4	اضافة امتحان مستوى باللغة العربية لجميع التخصصات.	20	%100
5	ان يكون القبول على الجامعات على أساس امتحان قبول ونتيجة الثانوية العامة بحيث يخصص لكل منها نسبة محددة.	15	%75
6	استقلالية الجامعات.	12	%60
7	ربط معايير القبول بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل.	11	%55
8	تخفيض نسبة المقبولين في الجامعات.	9	%45
9	تغيير في نوعية البرامج على مستوى الثانوية العامة حتى تتناسب مع برامج الجامعات.	6	%30
10	تخفيض عدد الجامعات.	5	%25

يظهر من الجدول (17) أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال سياسة القبول ، تركّزت على "التحول من القبول الموحد إلى القبول المباشر من خلال اجراء امتحان قبول كل في جامعته وحسب كليته" و"اعتماد السنة التحضيرية اساس للقبول في الكليات الطبية" و" الحد من الإستثناءات في القبول الجامعي (أبناء العشائر، أبناء العسكريين، أبناء المعلمين، .. الخ) من اجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص" و"اضافة امتحان مستوى باللغة العربية لجميع التخصصات" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية بلغت (100%) لكل منها، ثمّ تلتها " ان يكون القبول على الجامعات على أساس امتحان قبول ونتيجة الثانوية العامة بحيث يخصص لكل منها نسبة محددة" بتكرار بلغ (15) ونسبة مئوية (75%)، تلتها الفقرة التي تنص على " استقلالية الجامعات"

بتكرارا بلغ (12) ونسبة مئوية (60%)، تلتلها الفقرة التي تنص "ربط معايير القبول بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل" بتكرارا بلغ (11) ونسبة مئوية (55%).

جدول (18)

التكرارات، والنسب المئوية لنتائج المقابلات لأفراد عينة الدراسة على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في مجال أعضاء هيئة التدريس

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
1	توحيد نظام الرواتب والعلاوات والترقيات العلمية.	20	%100
2	إعادة النظر في نظام الترقيات على أن يعتمد على إجراء البحوث والدراسات.	18	%90
3	تعيين أعضاء هيئة التدريس على أساس الكفاءة العلمية والمهنية وفق معايير معينة بعيداً عن الواسطة والمحسوبية.	17	%85
4	تحسين مستوى دخل ورواتب أعضاء الهيئة التدريسية.	16	%80
5	تدريب أعضاء هيئة التدريس قبل مزاولة مهنة التدريس الجامعي عن طريق مراكز متخصصة بالتدريب، وعقد ورش وندوات لهم بشكل مستمر لمواكبة التطورات العلمية وأساليب التدريس الحديثة.	15	%75
6	منح مميزات وحوافز لأعضاء هيئة التدريس للتقليل من التسرب.	13	%65
7	السماح لأعضاء هيئة التدريس بممارسة أعمال خاصة.	6	%30
8	زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس لتتناسب مع أعداد الطلبة.	3	%15

يظهر من الجدول (18) أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال أعضاء هيئة التدريس، تركّزت على " توحيد نظام الرواتب والعلاوات والترقيات العلمية" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية (100%)، ثمّ تركّزت على " إعادة النظر في نظام الترقيات على أن يعتمد على إجراء البحوث والدراسات" بتكرار بلغ (18) ونسبة مئوية (90%)، وتلتها الفقرة التي تنص على"تعيين أعضاء هيئة التدريس على أساس الكفاءة العلمية والمهنية وفق معايير معينة بعيداً عن الواسطة والمحسوبية" بتكرار بلغ (17) ونسبة مئوية (85%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "تحسين مستوى دخل ورواتب أعضاء الهيئة التدريسية" بتكرار بلغ (16) ونسبة مئوية (80%)،

وتلتها الفقرة التي تنص على "تدريب أعضاء هيئة التدريس قبل مزاولة مهنة التدريس الجامعي عن طريق مراكز متخصصة بالتدريب، وعقد ورش وندوات لهم بشكل مستمر لمواكبة التطورات العلمية وأساليب التدريس الحديثة" بلغ (15) ونسبة مئوية (75%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "منح مميزات وحوافز لأعضاء هيئة التدريس للتقليل من التسرب" بتكرار بلغ (13) ونسبة مئوية (65%).

جدول (19)

التكرارات، والنسب المئوية لنتائج المقابلات لأفراد عينة الدراسة على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في مجال تطوير البرامج

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
1	وجود لجان متخصصة داخل الكليات من اجل متابعة البرامج وتطويره بعيداً عن الشكلية.	20	%100
2	العمل على تطوير البرامج بشكل مستمر من خلال تعديل الخطط الدراسية كل فترة (كل 5 سنوات مثلاً).	18	%90
3	تدريس مساق إجباري لجميع الطلبة عن العنف الجامعي.	17	%85
4	التخلص من أساليب الحفظ والتلقين وتعزيز الجانب التطبيقي بالتدريب على المهارات العملية للتخصص.	7	%35
5	توحيد البرامج والخطط الدراسية للتخصصات الجامعية في جميع الجامعات الأردنية.	7	%35
6	الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في تطوير البرامج الجامعي والاستفادة منها.	4	%20

يظهر من الجدول (19) أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال تطوير البرامج، تركّزت على "وجود لجان متخصصة داخل الكليات من اجل متابعة المنهاج وتطويره بعيداً عن الشكلية" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية (100%)، ثمّ تركّزت على "العمل على تطوير البرامج بشكل مستمر من خلال تعديل الخطط الدراسية كل فترة (كل 5 سنوات مثلاً)" بتكرار بلغ (18) ونسبة مئوية (90%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "تدريس مساق إجباري لجميع الطلبة عن العنف الجامعي" بتكرار بلغ (17) ونسبة مئوية (85%).

جدول (20)

التكرارات، والنسب المئوية لنتائج المقابلات لأفراد عينة الدراسة على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في مجال البحث العلمي

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
1	وضوح عملية صرف المخصصات المالية لمستحقيها وتسهيل اجراءاتها وعدم تعقيد اجراءات البحث وتبني افكار عضو هيئة التدريس.	20	%100
2	دعم الجامعات للبحث العلمي من خلال تخصيص مبالغ من كافية من المال.	18	%90
3	وضع قوانين ومعايير للبحث العلمي مع المتابعة المستمرة والتركيز على النوعية وليس على الكمية.	12	%60
4	توجيه البحث العلمي لخدمة خطط المؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة.	10	%50
5	إدخال البحث العلمي ومهاراته كمكون أساسي في الخطط الدراسية، وتبني الجامعة لأبحاث الطلبة.	9	%45
6	توجيه البحث العلمي لحل قضايا المجتمع.	7	%35
7	العمل على تطوير المختبرات العلمية في الجامعات الاردنية.	5	%25
8	الطلب من المؤسسات على اختلاف أنواعها ان تقدم المشكلات القابلة للبحث.	4	%20

يظهر من الجدول (20) أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال البحث العلمي، تركّزت على "وضوح عملية صرف المخصصات المالية لمستحقيها وتسهيل اجراءاتها وعدم تعقيد اجراءات البحث وتبني افكار عضو هيئة التدريس" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية (100%)، ثمّ تركّزت على "دعم الجامعات للبحث العلمي من خلال تخصيص مبالغ من كافية من المال" بتكرار بلغ (18) ونسبة مئوية (90%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "وضع قوانين ومعايير للبحث العلمي مع المتابعة المستمرة والتركيز على النوعية وليس على الكمية" بتكرار بلغ (12) ونسبة مئوية بلغت (60%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "توجيه البحث العلمي لخدمة خطط المؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة" بتكرار بلغ (10) ونسبة مئوية بلغت (50%).

جدول (21)

التكرارات، والنسب المئوية لنتائج المقابلات لأفراد عينة الدراسة على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في مجال خدمة المجتمع

الرقم	الفقرات	التكرار	النسبة المئوية
1	تفعيل دور الجامعة بالعمل مع المجتمع المحلي (دكتور لكل مدرسة، دكتور لكل مؤسسة).	20	%100
2	تعزيز التعاون بين الجامعة وأعضاء هيئة التدريس ومؤسسات المجتمع المدني.	18	%90
3	تعزيز مشاركة المجتمع في الفعاليات والأنشطة وسن التشريعات التي تنظم ذلك، مثل عقد دورات لطلاب المدارس.	15	%75
4	إيجاد خطة واضحة لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته.	14	%70

يظهر من الجدول (21) أنَّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال خدمة المجتمع، تركّزت على " تفعيل دور الجامعة بالعمل مع المجتمع المحلي (دكتور لكل مدرسة، دكتور لكل مؤسسة)" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية (100%)، ثمَّ تركّزت على "تعزيز التعاون بين الجامعة وأعضاء هيئة التدريس ومؤسسات المجتمع المدني" بتكرار بلغ (18) ونسبة مئوية (90%)، تلاها الإقتراح التالي: " تعزيز مشاركة المجتمع في الفعاليات والأنشطة وسن التشريعات التي تنظم ذلك، مثل عقد دورات لطلاب المدارس" بتكرار بلغ (15) ونسبة مئوية (75%)، تلتها الفقرة التي تنص على "إيجاد خطة واضحة لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته" بتكرار بلغ (14) ونسبة مئوية (70%).

ملخص نتائج المقابلات

من خلال عرض نتائج المقابلات يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

- أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال سياسة القبول، تركّزت على "أن يكون القبول على الجامعات على أساس امتحان قبول ونتيجة الثانوية العامة بحيث يخصص لكل منها نسبة محددة" و"اعتماد السنة التحضيرية أساس للقبول في الكليات الطبية" و"إضافة امتحان مستوى باللغة العربية لجميع التخصصات".
- أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال الطالب الجامعي، تركّزت على "دراسة المشكلات السلوكية والتربوية التي يبديها بعض الطلبة ومعالجتها للقضاء على العنف الجامعي".
- أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال أعضاء هيئة التدريس، تركّزت على " توحيد نظام الرواتب والعلاوات والترقيات العلمية".
- أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال تطوير البرامج، تركّزت على "وجود لجان متخصصة داخل الكليات من اجل متابعة المنهاج وتطويره بعيداً عن الشكلية".
- أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال البحث العلمي، تركّزت على "وضوح عملية صرف المخصصات المالية لمستحقيها وتسهيل إجراءاتها وعدم تعقيد إجراءات البحث وتبني أفكار عضو هيئة التدريس".

مناقشة النتائج والتوصيات

تضمّن هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن، وتفسير تلك النتائج بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات، وقد تم استعراض مناقشة النتائج مرتبة وفقاً لأسئلة الدراسة على النحو الآتي:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة تقييم واقع التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر الأكاديميين من حيث سياسة القبول ، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وجود درجة متوسطة في جميع مجالات إدارة التعليم العالي في الأردن، وفيما يتعلق بواقع التعليم العالي في مجال " تطوير البرامج " كان أبرزها للفقرة التي تنص على " تدعم البرامج الجامعية وتطوير أساليب وأدوات تقييم الأداء"، وبدرجة متوسطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن برامج الدراسات العليا في الجامعات متقاربة في طرحها واهتمامها لذلك يجب أن تقوم إدارة التعليم العالي في الأردن إلى تطوير وتدعيم البرامج الجامعية بحيث تغطي هذه البرامج جميع المتطلبات التعليمية والمعارف في جميع التخصصات، مما يساعد الطالب على الفهم الصحيح للمناهج، ويعد تطوير أساليب وأدوات تقييم الأداء مسؤولية مستمرة لدى الجامعة لتعديل برامجها وخططها وإجراءاتها ومواردها ومكوناتها استجابة لتغير الظروف، وحاجات المجتمع ومؤسساته، من أجل الإبقاء على برامج تربوية ذات مستوى عالي.

ولا بد أن يعتمد في هذا التطوير علـــى التقنيـــات الحديثـــة وتكنولوجيـــا المعلومـــات، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والمتطورة عند تطوير البرامج.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة الهادي (2013) التي توصلت إلى تصور مقترح لتطبيقـــه في الجامعات العربية للارتقاء بها نحو الجودة النوعية والتميز.

وفي مجال "سياسة القبول" ، كانت أبرز هذه الفقرة للفقرة التي تـــنص علـــى " تراعـــي سياسة القبول (رغبات الطلبة وتوجههم نحو التخصص الجامعي)"، بدرجـــة متوســـطة، ويعـــود السبب في ذلك إلى أن السياسة المتبعة في القبول والتسجيل لها معايير يجـــب أن تطبـــق علـــى الطلبة مثل المعايير الشخصية، والمعايير المهنية، والمعايير الأخلاقية، والمعايير الاجتماعيـــة، حيث أنه يمكن توجيه الطلاب حو التخصصات المناسبة لمستواهم لا تتعارض مع أسس القبـــول الصادرة عن مجلس التعليم العالي والبحث العلمي.

ولا بد أن تُراجعَ سياسة القبول بشكل دوري، وفقاً للبيانـــات الاجتماعيـــة، والـــسكانية، والمهنية، ومعدلات البطالة، والامتثال إلى المسؤوليات الاجتماعية للمؤسسة، وحاجات المجتمـــع المحلي.

بينما جاءت الفقرة التي تنص على " يتم تعديل وتطوير البرامج من خلال الاسترشـــاد بآراء الخبراء والمدرسين الأكاديميين" في المرتبة الأخيرة وبدرجة منخفضة، ويعود السبب فـــي ذلك إلى عدم الأخذ بآراء الخبراء والمدرسين والأكاديميين في التعليم العالي ممن هم مـــن ذوي الكفاءة العالية والخبرة الطويلة كل في مجاله في التعليم العالي.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراســـة ســـبورن (Sporn،2003) التـــي بحثـــت فـــي الاتجاهات الحالية والآفاق المستقبلية للإدارة في التعليم العالي في الكليات والجامعات الأوروبية.

أما بالنسبة لمجال أعضاء هيئة التدريس جاءت أبرز الفقرات للفقرة التي تنص على "يساعد عضو هيئة التدريس الجامعي الطلبة في البحث عن المعلومة بالاستناد إلى نتائج الأبحاث والدراسات " وبدرجة متوسطة، وقد يعود السبب في ذلك إلى إدراك الدور الأساسي الذي يلعبه أعضاء هيئة التدريس في تطوير البحث العلمي بما ينسجم مع رؤية الجامعة، وأن يُشارك أعضاء هيئة التدريس بفعالية في نشاطات التعلم المستمر، والبحث العلمي، وحضور الدورات التدريبية، والورش المتخصصة، والمؤتمرات، والندوات.

وتجدر الإشارة هنا أنه يجب أن يكون للباحثين من أعضاء الهيئة التدريسية مساهمات بحثية في خدمة المجتمع المحلي، وأن ينشر أعضاء الهيئة التدريسية كتباً وأوراقاً بحثية في دوريات علمية محكمة، ومجلات مفهرسة.

بينما جاءت الفقرة التي تنص على " يتمتع عضو هيئة التدريس بالشفافية والصراحة من خلال تعامله مع الطلبة " بدرجة منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تعامل عضو هيئة التدريس مع الطلبة بشفافية وصراحة ووضوح لتوصيل المعلومات التي يلم بها عضو هيئة التدريس في مجال تخصصه للطالب ومساعدته على تحقيق أهدافه والتعامل مع هذه الأهداف بدقة وسلاسة بعيدة عن التعقيدات الروتينية.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع لبابنة (2007) التي أشارت إلى أنّ التعليم العالي يسهم في تنمية الموارد البشرية.

أما بالنسبة لمجال " البحث العلمي" كان أبرزها الفقرة التي تنص على "تحرص الجامعة على تنظيم المشكلات وعرضها لأغراض البحث"، بدرجة متوسطة ويعود السبب في ذلك إلى الوعي والإدراك من أعضاء هيئة التدريس بالمشكلات المختلفة الموجود في المجتمع، والقيام

بدراسة هذه المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها من خلال إجراء البحث العلمي في هذه المشكلات.

ومما لا شك فيه أنّ إجراء البحوث العلمية المتعلقة بالبيئة المحلية في مختلف المجالات، يساعد على تطور الدول اجتماعيا واقتصاديا وثقافياً؛ فالبحث العلمي هو أساس تقدم الأمم. ويتطلع القادة الأكاديميون إلى تقديم الدعم المالي الكافي لأغراض البحث العلمي وتوفير المعامل والمختبرات العلمية اللازمة للبحث العلمي، وتوفير قواعد بيانات بالرسائل والأبحاث العلمية السابقة وتسهيل الحصول عليها للاستفادة منها كدراسات سابقة.

واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة بدر (2007) التي كشفت عن تعزيز المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

وأختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة طعيمة والنبدري (2004) التي جاء في نتائجها إن أكثر من نصف أعضاء عينة الدراسة (57) غير راضين عن أوضاع البحث العلمي ويرجعون ذلك إلى أن الأبحاث العلمية غالباً ما تعد من اجل الترقية، والعجز في توفير مقومات البحث العلمي وإمكاناته، والافتقار إلى خطة تتعاون فيها الأقسام العلمية المختلفة على إجراء بحوث مشتركة، وعدم توفر خطة عامة للبحث العلمي.

أما بالنسبة لمجال" خدمة المجتمع" كان أبرزها للفقرة التي تنص على " توفر الجامعة الخدمات الاستشارية للمجتمع" ويعزى ذلك إلا أنّ الجامعات لها دور مهم في تقديم الخدمات الاستشارية للمجتمع من أجل تطويره، وتعاونها مع مؤسسات المجتمع المدني، والقيام بالأعمال التطوعية، مما يعزز روح المواطنة لدى الطالب الجامعي، بينما جاء الفقرة التي تنص على" تساهم الجامعة في مساعدة مؤسسات المجتمع على أداء رسالتها " بدرجة منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى تطلع القادة الأكاديميون إلى زيادة تعاون مؤسسات التعليم العالي مع

مؤسسات المجتمع المدني، ومؤسسات الدولة، وتواصل أعضاء هيئة التدريس مع المجتمع المحلي من خلال عقد دورات للمجتمع المحلي كل في مجال تخصصه.

كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الزبون (2012). التي أشارت في نتائجها إلى وجود درجة متوسطة في التعرف إلى المشكلات التي تواجه التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر صُنّاع القرار والخبراء التربويين في مجالات الدراسة التالية: فلسفة التعليم العالي وأعضاء هيئة التدريس وأهداف التعليم العالي والبحث العلمي، كما أشارت الدراسة إلى وجود درجة مرتفعة في مجالات البرامج الدراسية الجامعية وطرائق التدريس وإدارة التعليم العالي والعنف الجامعي وسياسات القبول والشؤون المالية.

وأختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة طراف (2003) التي جاء في نتائج وجود نسبة عالية في وضع تخطيط منظم وفعال يحقق التعاون بين الجامعة ومواقع العمل والانفتاح في المجتمع، وتوافر وسائل البحث، وربط بحوث الدراسات العليا لتكون مسؤولية المجتمع بأكمله، ووضع معايير جديدة للالتحاق بالدراسات العليا، وتفرغ طلبة الدراسات العليا للدراسة والبحث، ومنح جوائز مالية للبحوث تسهم في حل مشكلات المجتمع.

كما أشارت كل من دراسة الصرايرة والعساف (2008) ودراسة صبري (2009) إلى تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل يختلف واقع التعليم العالي في الأردن من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، باختلاف متغيرات الدراسة (الموقع الوظيفي، والخبرة في مجال التعليم العالي، ومكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي))؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني عدم وجود فروق في واقع التعليم العالي في الأردن تبعاً لمتغير (الخبرة) في مجالات الدراسة: (أعضاء هيئة التدريس، تطوير البرامج، البحث العلمي، خدمة المجتمع) ويعود السبب في ذلك إلى اتفاق القادة الأكاديميين بمختلف خبراتهم التدريسية في تطلعاتهم لمستقبل التعليم العالي في هذه المجلات، كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الخبرة، في مجال الدراسة: سياسة القبول، لصالح الفئة (5 سنوات فما دون)، ويعزى ذلك إلى أن أعضاء الهيئة التدريسية حديثي الخبرة في التدريس ليس لديهم معلومات كافية عن سياسة القبول والتسجيل داخل الجامعة.

وقد اختلفت هذه الدراسة مع دراسة لبانة (2007). إلتي كشفت في نتائجها عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أصحاب العمل على المجال المعرفي تعزى لمتغير الخبرة وكانت النتائج لصالح (4-6) سنوات.

كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في واقع التعليم العالي في الأردن تبعاً لمتغير (الموقع الوظيفي) في مجالات الدراسة: (سياسة القبول أعضاء هيئة التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع التعليم العالي في الأردن تبعاً لمتغير (مكان الحصول على الشهادة (محلي، عربي، أجنبي)) في مجالات الدراسة: (سياسة القبول ، أعضاء هيئة التدريس، تطوير

البرامج، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، ويعود السبب في ذلك إلى عدم وجود اختلاف في واقع التعليم العالي في الأردن يدل على توافق جميع أفراد العينة على حقيقة واقع التعليم العالي، مما يعزز مصداقية هذه النتائج.

وتشير دراسة وحدة التطوير الإنساني لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى (2007). إلى وجوب اتخاذ مجموعة من الخطوات لدعم التعليم وزيادة ارتباطه بسوق العمل كتصميم خطة تمويل للتوسعة وتقديم التعليم العالي النوعي إلى الطلبة من خلال التعليم الأساسي والثانوي وتطوير القطاع التقني للتعليم.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الموقع الوظيفي، في مجال الدراسة: تطوير البرامج، لصالح الفئة (5 سنوات فما دون)، ويعود السبب في ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة القليلة ليس لديهم دراية كافية في كيفية تطوير برامج الدراسات العليا داخل الجامعات، كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الأداة ككل تبعاً للمتغيرات (مكان الحصول على الشهادة، الموقع الوظيفي)، ويعود السبب في ذلك إلى أنّ نتائج واقع التعليم العالي كانت متوافقة للقادة الأكاديميين مع اختلاف مصدر الحصول على شهاداتهم، وموقعهم الوظيفي.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الهادي (2013). التي جاء في نتائجها عدم وجود فروق دالة إحصائياً تعزى لأثر المركز الوظيفي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر الرتبة في جميع المجالات الدراسة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: ما التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في الأردن في ضوء تقييم القادة الأكاديميين من حيث سياسة القبول، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع؟

أظهرت النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث: أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال سياسة القبول، تركّزت على "التحول من القبول الموحد إلى القبول المباشر من خلال اجراء امتحان قبول كل في جامعته وحسب كليته" و"اعتماد السنة التحضيرية اساس للقبول في الكليات الطبية" و" الحد من الإستثناءات في القبول الجامعي (أبناء العشائر، أبناء العسكريين، أبناء المعلمين، .. الخ) من اجل تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص" و"اضافة امتحان مستوى باللغة العربية لجميع التخصصات" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية بلغت (100%) لكل منها، ثمّ تلتها " ان يكون القبول على الجامعات على أساس امتحان قبول ونتيجة الثانوية العامة بحيث يخصص لكل منها نسبة محددة" بتكرار بلغ (15) ونسبة مئوية (75%)، تلتها الفقرة التي تنص على " استقلالية الجامعات" بتكرارا بلغ (12) ونسبة مئوية (60%)، تلتلها الفقرة التي تنص "ربط معايير القبول بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل" بتكرارا بلغ (11) ونسبة مئوية (55%)، ويعود السبب في ذلك إلى ملاحظة القادة الأكاديميين أن بعض الطلبة يقبلون في تخصصات لا تتناسب مع قدراتهم وميولهم الشخصية نتيجة القبول عن طريق التنسيق الموحد الذي يتم القبول فيه على أساس معدل الثانوية، وتحتاج بعض التخصصات إلى قدرات محددة مثل الفنون الجميلة والتربية الرياضية، وبعض التخصصات العلمية والهندسية، لذلك لا بد من إجراء مقابلة مع الطلبة للتأكد من عدم وجود موانع للقبول في ذلك التخصص.

أما في مجال أعضاء هيئة التدريس أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال أعضاء هيئة التدريس، تركّزت على " توحيد نظام الرواتب والعلاوات والترقيات العلمية" بتكرار

بلغ (20) ونسبة مئوية (100%)، ثمّ تركّزت على " إعادة النظر في نظام الترقيات على أن يعتمد على إجراء البحوث والدراسات" بتكرار بلغ (18) ونسبة مئوية (90%)، وتلتها الفقرة التي تنص على"تعيين أعضاء هيئة التدريس على أساس الكفاءة العلمية والمهنية وفق معايير معينة بعيداً عن الواسطة والمحسوبية" بتكرار بلغ (17) ونسبة مئوية (85%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "تحسين مستوى دخل ورواتب أعضاء الهيئة التدريسية" بتكرار بلغ (16) ونسبة مئوية (80%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "تدريب أعضاء هيئة التدريس قبل مزاولة مهنة التدريس الجامعي عن طريق مراكز متخصصة بالتدريب، وعقد ورش وندوات لهم بشكل مستمر لمواكبة التطورات العلمية وأساليب التدريس الحديثة" بلغ (15) ونسبة مئوية (75%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "منح مميزات وحوافز لأعضاء هيئة التدريس للتقليل من التسرب" بتكرار بلغ (13) ونسبة مئوية (65%)، ويعود السبب في ذلك إلى ملاحظة القادة الكاديميين أن معايير الترقية والحوافز لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا تحقق العدالة بين أعضاء الهيئة التدريسية، كما أن توحيد نظام الرواتب لجميع الجامعات الأردنية ونظام العلاوات يضمن تحقيق العدالة لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في كل الجامعات، حيث أن طبيعة العمل لدى الجامعات متشابهه.

أما بالنسبة لمجال تطوير البرامج أنّ أبرز اقتراحات القادة الأكاديميين في مجال تطوير البرامج، تركّزت على "وجود لجان متخصصة داخل الكليات من اجل متابعة المنهاج وتطويره بعيداً عن الشكلية" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية (100%)، ثمّ تركّزت على "العمل على تطوير البرامج بشكل مستمر من خلال تعديل الخطط الدراسية كل فترة (كل 5 سنوات مثلاً)" بتكرار بلغ (18) ونسبة مئوية (90%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "تدريس مساق إجباري لجميع الطلبة عن العنف الجامعي" بتكرار بلغ (17) ونسبة مئوية (85%)، ويعود السبب في ذلك إلى

تطور العلوم المختلفة بشكل متسارع مما يتطلب مواكبة هذا التطور، وعدم ترك البرامج الدراسية لمدة تزيد عن خمس سنوات دون تطوير أو اعادة هيكلة في ضوء تلك التغيرات المتسارعة، ويتبع ذلك الخطة الدراسية التي تستند الى المنهاج.

أما بالنسبة لمجال البحث العلمي فقد تركزت آراء القادة الأكاديميين في مجال البحث العلمي، تركّزت على "وضوح عملية صرف المخصصات المالية لمستحقيها وتسهيل إجراءاتها وعدم تعقيد إجراءات البحث وتبني أفكار عضو هيئة التدريس" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية (100%)، ثمّ تركّزت على "دعم الجامعات للبحث العلمي من خلال تخصيص مبالغ من كافية من المال" بتكرار بلغ (18) ونسبة مئوية (90%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "وضع قوانين ومعايير للبحث العلمي مع المتابعة المستمرة والتركيز على النوعية وليس على الكمية" بتكرار بلغ (12) ونسبة مئوية بلغت (60%)، وتلتها الفقرة التي تنص على "توجيه البحث العلمي لخدمة خطط المؤسسات الحكومية والخاصة في الدولة" بتكرار بلغ (10) ونسبة مئوية بلغت (50%)، ويعود السبب في ذلك الى الاجراءات المعقدة في صرف الدعم المالي للبحوث العلمية، وعدم كفاية تلك الدعوم لجميع مستلزمات البحث مما يقف ذلك عائقاً أما أعضاء الهيئة التدريسية في سبيل طلب الدعم لبعض البحوث، حيث أنه يوجد بحوث تحتاج الى دعم حقيقي ليتم انجازها.

أما بالنسبة لمجال خدمة المجتمع فقد تركزت آراء القادة الأكاديميين في مجال خدمة المجتمع، على " تفعيل دور الجامعة بالعمل مع المجتمع المحلي (دكتور لكل مدرسة، دكتور لكل مؤسسة)" بتكرار بلغ (20) ونسبة مئوية (100%)، ثمّ تركّزت على "تعزيز التعاون بين الجامعة وأعضاء هيئة التدريس ومؤسسات المجتمع المدني" بتكرار بلغ (18) ونسبة مئوية (90%)، تلاها الإقتراح التالي: " تعزيز مشاركة المجتمع في الفعاليات والأنشطة وسن التشريعات التي تنظم ذلك، مثل عقد دورات لطلاب المدارس" بتكرار بلغ (15) ونسبة مئوية (75%)، تلتها الفقرة التي تنص على "ايجاد خطة واضحة لخدمة المجتمع وتلبية احتياجاته" بتكرار بلغ (14)

ونسبة مئوية (70%)، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف دور الجامعة في الوقت الحالي بهذا الدور، حيث أن من أهداف الجامعة تعزيز الاتصال مع المجتمع المحلي، وتوظيف الخبرات الجامعية لخدمة المجتمع، إلا أن هذا الدور تراجع بشكل واضح في الوقت الحالي.

وتشير دراسة جرادات (2002) التي جاء في نتائجها تحديد التوقعات المستقبلية المرغوب فيها للبحث العلمي في الجامعات الرسمية في الأردن من قبل القادة الأكاديميين.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة المباركي (Al-Mubaraki ،2011) التي جاء في نتائجها تشكيل السياسات والاستراتيجيات الحالية للمستقبل من خلال واستجابة للتحديات والفرص التي تولدها كل من الاتجاهات العالمية في التعليم العالي والمطالب المتزايدة على القوى العاملة الوطنية المؤهلة تأهيلا عاليا. ويساهم الانفتاح العالمي المتزايد والتنقل دون قيود لمؤسسات التعليم العالي الدولية في إصلاح التعليم العالي في السعودية. فالرغبة في تحريك الجامعات السعودية ضمن الترتيب العالمي سيعمل على حض السياسات الوطنية نحو إصلاح مؤسسات التعليم العالي القائمة وإنشاء أخرى جديدة. وتؤدي هذه الضرورات إلى التوجه نحو النموذج السعودي للاقتصاد القائم على المعرفة.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تمّ التوصل إليها توصي الباحثة بالآتي:

1. إعادة النظر بسياسة القبول بحيث تراعي احتياجات سوق العمل في بعض التخصصات بالتعاون مع الجهات الخاصة (وزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية ومؤسسات القطاع الخاص).
2. ضرورة أن تعتمد الجامعة على الكفاءة وليس على الأقدمية في ترقية أعضاء هيئة التدريس، من خلال اعتماد نظام الترقية على الأبحاث العلمية التي يقدمها عضو هيئة التدريس.
3. تطوير البرامج الجامعية بصورة تنمي مقدرة الطالب على التفكير الناقد والإبداعي، باستخدام المنهج المطور لذلك.
4. وضع سياسة للبحث العلمي لتوجيه وتنظيم عمل الباحثين واهتماماتهم وتنظيمها، من خلال انشاء مركز للبحث العلمي ينظم عملهم ويضم جميع الجامعات الحكومية.
5. ضرورة تقديم الجامعة للبرامج والدراسات لمساعدة للعاملين في مختلف القطاعات المجتمعية للإطلاع على المتطلبات والمستخدات فيها.
6. ضرورر فتح مجال الحوار بين الطلبة أنفسهم ومع أعضاء هيئة التدريس لمناقشة القضايا الهامة من خلال تفعيل صندوق الإقتراحات ومناقشة القضايا المتعلقة به.
7. العمل على تعزيز الوحدة الوطنية والانتماء الوطني والمواطنة في نفس الطالب الجامعي، من خلال تفعيل النشاطات اللامنهجية المنظمة وعقد ورش العمل وادخال كمتطلبات إجبارية لجميع التخصصات.
8.

9. تفعيل استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في العملية التدريسية، وعقد دورات تدريبية لكافة أعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة.

10. تفعيل وتوزيع الدعم المالي للبحث العلمي لكافة الفئات المستهدفة التي تساعد على تطوير البحث العلمي.

11. زيادة تعاون الجامعات مع مؤسسات المجتمع المدني، من خلال وجود خطة معدة مسبقاً واضحة ومنظمة تسير عليها جميع الجامعات.

12. ضرورة أجراء المزيد من الدراسات عن التطلعات المستقبلية للتعليم العالي داخل الأردن للأستفادة منها في تطوير عملية التعليم العالي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، محمد عبد الرازق.(2007). تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة. عمـــان: دار الفكر.

أبو شرار، محمد. (2005). ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي، عمان، الأردن ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول في 13-15.

أبو عمه، عبد الرحمن.(2000). التعليم العالي في بريطانيا. الرياض: مكتب التربية العربي لـــدول الخليج.

أبوعيد، عبد الله موسى.(1994).الحاجة إلى تدريس الديمقراطية. فلـــسطين: وقـــائع المـــؤتمر السنوي الثالث، القدس الشريف.

بدر، إنصاف محمد عيد.(2007). تصورات العاملين في الشركات الأردنية لتعزيز المواءمة بـــين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. اطروحة دكتوراه، جامعـــة اليرمـــوك، الأردن.

بشارة، جبرائيل. (1993). الثورة العلميّة والتكنولوجيّة في التكوين المهني للمعلّم. المجلّة العربيّـــة للتربية/ الإمارات العدد الأوّل، 1983، ص(110- 111).

البشايرة، زيد علي والرواضية، صالح محمد والسلطاني، عبد المحسن شاكر. (2005). مدى إلمـــام أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة بأساليب التدريس الجامعي ومدى استخدامهم لهـــا فعليًا والسبل المقترحة لتطويرها. مجلة دراسات،العلوم التربوية، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، 32(1)، 15-30.

بكر،عبد الجواد،(2002)،السياسات التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء للنشر والتوزيـــع، القـــاهرة الأسكندرية.

بوبطانة، عبد الله وآخرون.(2005). الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، تونس: منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وإدارة التربية.

بول أشوين. (2007). تغيير التعليم العالي: تطور التدريس والتعلم (أحمـــد المغربـــي، متـــرجم). القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

التل، أحمد. (1998). التعليم العالي في الأردن. عمان: دائرة المطبوعات والنشر.

التل، شادية.(2000). التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطمـــوح. الطبعـــة الأولـــى، الاردن: جامعة الزرقاء الأهلية.

جرادات، محمود خالد (2002). واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الأردن وتوقعاتـــه المستقبلية، مجلة العلوم التربوي، (2)، 139- 167.

الحبيسي، محمود عبد الله (2002). التجربة الأردنية في تمويل الجامعات الرســمية، منـــشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – ايسكو – مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية.

الحريري، رافدة عمر.(2010). القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي. الطبعة الأولـــى، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

حسن، حسان، والعجمي محمد، وحسنين محمد.(2008). التعليم الجامعي الخاص: وتكافؤ الفـــرص التعليمية. القاهرة: الدار الجامعة الجديدة.

الحوات، علي. (1999). التعليم العالي في الوطن العربي: بدائل وخيارات لحاجات التنمية في عالم متغير. الفكر العربي، العدد (98) معهد الإنماء العربي، بيروت: 5-25.

حيدر، عبد اللطيف حسين.(2004). الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة. مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة التاسعة عشر، العدد21، 2004.

الخزاعلة، محمد سلمان.(2010). النظام التربوي بين وزارتي التربية والتعليم والتعلم العالي، عمان: مكتبة المجتمع العربي.

الخطيب، أحمد ومعايعه، عادل.(2006). الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة. إربد: عالم الكتب الحديث.

الخطيب، أحمد.(2009). التعليم العالي الإشكاليات والتحديات. الطبعة الأولى، اربد: عالم الكتب الحديث.

الخطيب، أحمد.(2012). التعليم العالي: نماذج حديثة وآفاق مستقبلية. جامعة جدارا، الأردن.

الدب، سيد محمد جاد.(2010). إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إستراتيجيات التطوير وبرامج التحسين. مصر: حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف.

الرشدان، عبد الله.(1999). علم اجتماع التربية. فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الرشيد، محمد الأحمد.(1986). الخدمة العامة في التعليم العالي،الممارسات والأولويات، ترجمه إلى العربية ونشره. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الزبون، داهود سالم.(2012). المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر صنّاع القرار والخبراء التربويين، أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الاردن.

الزعبي، علي فلاح.(2013). دور إدارة الجودة الشاملة في تقليل المخاطر في قطاع التعليم العالي الأردني في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 6(11)،1- 43.

سالم، احمد.(2001). واقع التعليم الجامعي من منظور العلــوم. الطبعة الأولى، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

السكران، محمد.(1999). نحو رؤية معاصرة لوظائف الجامعة المصرية علـى ضـوء تحـديات المستقبل. مـأخوذة مـن شـبكة الانترنـت بتـاريخ 10 تـشرين أول، 2013 مـن موقع:.http://1t.net/79.htm

سليم، ماهر.(2012). مـستقبل التعلـيم العـالي، مقالـة. الأحـد، 02 ديـسمبر 2012 09:03، http://www.meujo.com/index.php?option=com_content&view=article&id=64%3A2012-12-02-09-21-21&catid=2%3A2010-12-09-22-47-00&Itemid=18.

السمكي، بسام (2004). مشكلات التمويل الجامعي ومقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن، رسالة غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

صبري، هالة عبد القادر.(2009). جودة التعليم العالي ومعايير الإعتماد الأكاديمي " تجربة التعلـيم الجامعي الخاص في الأردن"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد(4)-2009م، ص148- 176.

الصرايرة، خالد احمد والعساف، ليلى.(2008). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعلـيم العـالي بين النظرية والتطبيق. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجـامعي، المجلـد الاول، العدد(1)-2008م.

صيداوي، احمد.(1998). الدراسات العليا في الجامعات العربية من الواقع إلى الحاجـات، مجلـة اتحاد الجامعات العربية، عمان، ص 234-283.

طرابلسية، شيراز محمد عشير.(2011). إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية فـي مؤسـسات التعليم العالي، الطبعة الأولى، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

طراف، جهينا. (2003). مشكلات الدراسات العليا في الجامعات السورية. مجلة إتحاد الجامعات العربية للتربية، 1 (4)، 199-201.

طعيمة، رشدي والبندري، محمد.(2004). البحث العلمي والدراسات العليا ضمن كتاب: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير. ط1، مصر، دار الفكر العربي القاهرة.

عبد الجواد، عبد الله.(2006). تصور إجرائي لتطوير التعليم الجامعي - رؤية ميكروسكوبية، مؤتمر مستقبل التعليم الجامعي العربي "رؤية تنموية"، الجزء 2 (أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية)، تحرير وتقديم/ ضياء الدين زاهر، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبد الله الدايم.(1998). السياسات المستقبلي للتعليم في البلدان العربية في ضوء الخبرات العربية والدولية، بحث مقدم للمؤتمر الاول لوزراء التربية والتعليم العرب، طرابلس:ليبيا.

العجيلي، محمد صالح.(2012).التعليم العالي في الوطن العربي، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

العمايرة، محمد (1999). التربية والتعليم في الأردن، ط1، عمان: دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة.

الفتلاوي، سهيلة محسن كاظم.(2008).: الجودة في التعليم، ط1عمان دار الشروق للنشر والتوزيع.

فرجاني، نادر.(1998). التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية. المستقبل العربي، العدد (237). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 83-108.

فرحان، اسحق.(2000). تنظيم قطاع التعليم العالي في الأردن، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح من 17-18 أيار 2000م، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

فريج، كمال وشهاب، زكريا.(2012). التعليم العالي في الأردن: واقع وتحديات، **مجلة أنباء اتحاد الجامعات العربية**، السنة الثامنة والعشرون- العدد الأول- ربيع الاول1433هـ، كانون الثاني، يناير 2012م.

القحطاني، منصور. (2004). تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته (دراسة ميدانية). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

لبابنة، احمد حسن خلف.(2007). **مدى إسهام التعليم العالي الأردني في تنمية الموارد البشرية من وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن.

مريزيق، هشام يعقوب، والفقيه، فاطمة حسين.(2008). **قضايا معاصرة في التعليم العالي**، ط1، عمان: الراية للطباعة والنشر والتوزيع.

مطاوع، إبراهيم عصمت.(2004). **التنمية البشرية بالتعليم التعلم في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي.

نوفل، محمد نبيل.(2000). الجامعة والمجتمع في القرن الحادي والعشرين. **المجلة العربية للتربية**، المنظمة العربية للثقافة والفنون، تونس، 22 (1)، 143-183.

الهادي، شرف إبراهيم.(2013). إدارة تغيير مؤسسات التعليم العالي العربي نحو جودة النوعية وتميز الأداء، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، اليمن، المجلد السادس، العدد(11)-2013م، ص243- 305.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2005). **قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (24) لسنة 2005**.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2007). **إستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2007-2013**. عمان، الأردن.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2007). **التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.(2008). **التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان.

ثانياً: المراجع الأجنبية

l-Mubaraki، Abdullah A. S.(2011). National and Global Challenges to Higher Education in Saudi Arabia: Current Development and Future Strategies، **Higher Education in the Asia-Pacific**، Higher Education Dynamics، Volume 36، 2011، pp 413-430.

nderson، Suzan.(2001). **University of Industry (UFI)- United Kingdom.** International Labour Office. Retrieved July 25،2004 from the World Wide Web: http://www.logos-net.net/ilo/150_base/en/init/uk_3.htm.

omernicus University. (2005). **Further challenges and priorities for the European higher education a rea : how the bologna process should address the principle of sustainable development,** paper presented at conference of European ministers responsible for higher education, Bergen 19- 20 may 2005.

)uderstadt، james.(2000). **A Choice of transformations for the 21 st-Century university. Chronicle of Higher Education**، 46(22) Pb6، Item: 2731081، EBSCO، 0095982.

Evans، Dick.(1998). **The University for Industry.** "T" Magazine. RETRIEVED June 27،2004 from the World Wide WEB: http://www.tmag.co.uk/articles/dec-981.html

Hillage، Jim.(2001). **Developing the University for Industry Concept.** Research report، Great Britain: Department for education and skills، No. 304.

http://www.lifelonglearning.co.uk/ilnnews/iln1001a.htm

Human Development Sector Unit Europe and Central Asia Region .(2007). **Turkey – Higher Education Policy Study**، Volume I: Strategic Directions for Higher Education in Turkey. Report No. 39674 – TU، June 2007.

aither, patti. (2004). Scientific Research in Education: A Critical Perspective, **Journal of Curriculum and Supervision, Vo120, No. 1, Ohio State PP. 14- 31.**

ee, Jenny J, and Rhoads Robert A, (2004). Faculty entrepreneurial ismend the challenge to undergraduate education at research universities, **Research in Higher Education, 45, (7), 739- 760.**

porn، Barbara.(2003). **Management in Higher Education: Current Trends and Future Perspectives in European Colleges and Universities**، USA: kluwer academic publishers، pp 97-107.

eichler، Ulrich.(2003). The Future of Higher Education and the Future of Higher Education Research، **Tertiary Education and Management**، (9)3، 171-185.

Teichler، Ulrich.(2013). Higher Education and the Future Social Order: Equality of Opportunity، Quality، Competitiveness?، **Knowledge Studies in**

الملاحق

الملحق (1)

الإستبانة بصورتها الاولية

الدكتور.. المحترم

بعد التحية ....

تقوم الباحثة بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تقييم القادة الأكاديميين لواقعه في الأردن، للحصول على درجة الدكتوراه في التربية تخصص إدارة تربوية/ جامعة اليرموك، وتحقيقا لأهداف الدراسة قامت الباحثة بأعداد استبانة لقياس واقع التعليم العالي في الأردن؛ حيث تشتمل الاستبانة على ست محاور تتعلق :- بسياسة القبول، ونظرته للجامعة، وأعضاء هيئة التدريس، وتطوير البرامج ، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ويضم كل محور منها مجموعة من الفقرات ذات العلاقة. لذا أرجو التكرم بالاطلاع ووضع إشارة (X) في المكان الذي يعكس وجهة نظرك.

شاكرةً لكم حسن تعاونكم.

الباحثة

أيات زكي الخرمان

الرقم	الفقرة	سلامة ودقة الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
المجال الاول: سياسة القبول						
1.	تعد نتائج القبول الموحد معيارا صادقا لتوجه الطلبة نحو التخصص المناسب لقدراتهم وميولهم.					
2.	يؤدي قبول أعداد كبيرة في التعليم العالي إلى الاهتمام في الكم على حساب النوع.					
3.	يؤدي قبول أعداد كبيرة من الطلبة في التخصصات المشبعة إلى ازدياد البطالة في المجتمع.					
4.	يعد النجاح في امتحان التوفل شرطا أساسيا لقبول طلبة للدراسات العليا بهدف تنمية قدراتهم.					
5.	تسير سياسة القبول على نهج واضح وموحد لكل الجامعات الحكومية.					
6.	تتميز القوانين والأنظمة بالعدالة والواقعية.					
7.	تواكب القوانين والأنظمة الأحداث الجارية والتغيرات التي تحدث في الدولة.					
8.	تتميز إجراء المقابلة كمتطلب للقبول بالعدالة بعيدا عن الواسطة والمحسوبية.					
9.	تنفيذ الأنظمة والقوانين المتعلقة في سياسة قبول الطلبة مبنية على الرقابة المستمرة.					
10.	تساهم الأنظمة والقوانين في تحقيق أهداف التعليم العالي.					
11.	تسعى القوانين والأنظمة إلى ترسيخ مفهوم التنافسية الإيجابية بين الطلبة.					

الرقم	الفقرة	سلامة ودقة الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
المجال الثاني: أعضاء هيئة التدريس.						
1	يساهم عضو هيئة التدريس في الجامعة بتطوير المؤسسة لمواجهة المسؤوليات والوظائف والمشاكل المستجدة.					
2	يعمل عضو هيئة التدريس على اكتشاف الموارد الطبيعية واستثمارها، وتحريك رأس المال، وتطوير السلع وإنتاجها.					
3	يتمتع أعضاء هيئة التدريس بقدرة عالية في استخدام التقنيات الحديثة للتعلم والتعليم داخل الجامعة وخارجها.					
4	يحظى عضو هيئة التدريس بالرعاية الكاملة والشاملة، خاصة فيما يتعلق بالرواتب والمخصصات.					
5	تعد البيئة الجامعية التي يعمل فيها عضو هيئة التدريس بيئة صحية سليمة تشجعه على عملية التحفيز والتميز في أداء عمله.					
6	يتمتع عضو هيئة التدريس بقدرة عالية على مواجهة التحديات والمستجدات المستقبلية.					
7	يتمتع عضو هيئة التدريس بالمكاشفة والصراحة من خلال تعامله مع الطلبة.					
8	يستفيد أعضاء هيئة التدريس من نتائج البحوث، ويعملون على توظيفها في حياتهم العلمية والعملية.					
9	يعامل عضو هيئة التدريس جميع الطلبة بعدل ومساواة بعيدا عن الواسطة والمحسوبية والمصالح الشخصية.					
10	يساعد عضو هيئة التدريس الجامعي الطلبة في البحث عن المعلومة بالاستناد إلى نتائج الأبحاث والدراسات.					
11	تعتمد الجامعة على الكفاءة وليس على الأقدمية في ترقية أعضاء هيئة التدريس.					
12	يعتمد أعضاء هيئة التدريس على مقاييس علمية ودقيقة للحكم على أداء الطلبة.					
13	يتمتع عضو هيئة التدريس بالقدرة على استخدام الأساليب الحديثة في التعلم بعيدا عن الأساليب التقليدية والتلقين.					

الرقم	الفقرة	سلامة ودقة الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
المجال الثالث: تطوير البرامج .						
1	تعتمد أساليب التدريس في التعليم العالي على الحفظ والتلقين أكثر من الحث على البحث والتفكير.					
2	تركز البرامج على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي.					
3	ترابط عناصر المنهاج خلال سنوات الدراسة في التخصص بشكل تكاملي.					
4	تتميز البرامج في الجامعات في الحداثة وبأنها تواكب المستجدات العلمية والتكنولوجية.					
5	تمتاز البرامج الجامعية بوجود الأنشطة اللامنهجية المتنوعة.					
6	تشجع البرامج الجامعية على الحوار والتفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.					
7	تتشابه البرامج الجامعية المعتمدة مناسبة مع التخصصات الجامعية من حيث الأهداف والمضمون.					
8	تنمي البرامج الجامعية قدرة الطالب على التفكير الناقد والإبداعي .					
9	تحتوي البرامج الجامعية على تقويم ذاتي مستمر لمخرجات عملية التعلم.					
10	تدعم البرامج الجامعية تطوير أساليب وأدوات تقييم الأداء.					
11	يتم الاسترشاد بآراء الخبراء والمدرسين الأكاديميين لأغراض تعديل وتطوير البرامج .					
12	تهتم البرامج الجامعية بغرس قيم التفوق والتميز العلمي في الطلبة.					

الرقم	الفقرة	سلامة ودقة الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
المجال الرابع: البحث العلمي.						
1	توجه الجامعة الباحثين إلى البحوث التي تساهم في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع.					
2	توفر الجامعة قاعدة معلوماتية عريضة لإفادة الباحثين منها.					
3	تحرص الجامعة على تنظيم المشكلات وعرضها لأغراض البحث.					
4	توفر الجامعة المراجع والدوريات العلمية وقواعد البيانات الحديثة باستمرار.					
5	تخدم الجامعة بنتائج بحوثها خطط التنمية المختلفة.					
6	تمنح الجامعة الحرية البحثية المسؤولة للباحثين.					
7	تخصص الجامعة ميزانية كافية لإنجاز البحوث العلمية.					
8	تضع الجامعة سياسة توجه عمل الباحثين واهتماماتهم.					
9	تهتم الجامعة بتدريب طلبتها على استخدام أساليب الاستنتاج والاستنباط للمعارف الجديدة من المعلومات المتاحة لديهم.					
10	تدرب الجامعة طلبتها على استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات.					
11	تشجع الجامعة على إجراء بحوث تتعلق باحتياجات البيئة المحلية.					
12	تهتم الجامعة بتكوين جماعات قادرة على توظيف معارفها عن الأحداث الجارية في أنشطة غير تقليدية تخدم البحث العلمي.					
13	توفر البيئة الجامعية التسهيلات والوسائل المساعدة على التعلم.					

الرقم	الفقرة	سلامة ودقة الصياغة اللغوية		انتماء الفقرة للمجال		ملاحظات
		سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
المجال الخامس: خدمة المجتمع.						
1	تقدم الجامعة أفكارا ومقترحات ونشاطات بشان الطموحات المناسبة لأفراد المجتمع.					
2	توفر الجامعة الخدمات الاستشارية للمجتمع.					
3	تقدم الجامعة البرامج الخاصة بتدريب الأفراد على ممارسة الإسعافات الأولية والتمريض المنزلي.					
4	تخطط الجامعة للمشروعات التي تخدم المجتمع بالتنسيق مع مختلف الهيئات المجتمعية.					
5	تقدم الجامعة نفسها كقاعدة معلوماتية لقطاعات المجتمع كافة.					
6	توفر الجامعة البرامج المناسبة للتنمية المستدامة في كافة المجالات.					
7	تقدم الجامعة البرامج والدراسات لمساعدة العاملين في مختلف قطاعات المجتمع للاطلاع على المتطلبات والمستجدات فيها.					
8	تنمي الجامعة وعيا بالظروف والامكانات على المستوى المجتمعي المحلي والعالمي.					
9	تتيح الجامعة الفرص المتنوعة للمشاركة في صنع القرارات داخل إطار البيئة والمجتمع.					
10	توضح الجامعة دور الخدمة الاجتماعية وأهميتها للطلبة.					
11	تهتم الجامعة بالتنمية المهنية المستدامة من خلال مراعاة الاحتياجات التدريبية للمجتمع.					
12	تساهم الجامعة في مساعدة مؤسسات المجتمع على أداء رسالتها.					
13	تتعاون الجامعة مع كافة مؤسسات المجتمع لتقديم الأفضل دائما.					
14	تقدم الجامعة أفكارا ومقترحات ونشاطات بشان الطموحات المناسبة لأفراد المجتمع.					
15	توفر الجامعة الخدمات الاستشارية للمجتمع.					

الملحق(2)

قائمة المحكمين

الجامعة	اسم الدكتور
كلية التربية/ قيادة تربوية/ أستاذ/ جامعة اليرموك	الأستاذ الدكتور محمد عاشور
كلية التربية/ أصول تربية/ أستاذ/ جامعة اليرموك	الأستاذ الدكتور محمد خوالده
كلية التربية/ إدارة تربوية/ أستاذ/ الجامعة الأردنية	الأستاذ الدكتور هاني عبد الرحمن الطويل
كلية التربية/ أصول التربية/ أستاذ مشارك/ جامعة آل البيت	الدكتور صالح الشرفات
كلية التربية/ الإدارة التربوية/ أستاذ مشارك/ جامعة آل البيت	الدكتور محمود مقدادي
كلية التربية/ الإدارة التربوية/ أستاذ مشارك/ جامعة آل البيت	الدكتور محمد الحراحشة
كلية التربية/ إدارة تربوية/ أستاذ مشارك/ جامعة الباحة	الدكتور نواف شطناوي
كلية التربية/ إدارة تربوية/ أستاذ مشارك/ جامعة اليرموك	الدكتورة منيرة الشرمان
كلية التربية/ إدارة تربوية/ أستاذ مشارك/ جامعة اليرموك	الدكتور كايد سلامة
كلية التربية/ أصول التربية/ أستاذ مشارك/ جامعة آل البيت	الأستاذ الدكتور تيسير الخوالده

ملحق رقم (3)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقوم الباحثة بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على "**التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تقييم القادة الأكاديميين لواقعه في الأردن**"، للحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة التربية تخصص إدارة تربوية/ كلية التربية/ جامعة اليرموك، وتحقيقا لأهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبانة لقياس واقع التعليم العالي في الأردن؛ حيث تشتمل الاستبانة على خمسة محاور وهي (سياسة القبول، أعضاء هيئة التدريس، تطوير البرامج، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، ويضم كل محور منها مجموعة من الفقرات ذات العلاقة. لذا ترجو الباحثة التكرم بوضع إشارة (X) لدرجة موافقتك أمام كل فقرة من الفقرات وفقاً لسلم ليكرت الخماسي، وأن المعلومات التي ستقدمونها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرةً لكم حسن تعاونكم.

العمر:

30 سنة فما دون (   )   من 31-45 سنة (   )   46 سنة فأكثر (   )

الخبرة:

5 سنوات فما دون (   )   من 6-10 سنوات (   )   أكثر من 10 سنوات (   )

مكان الحصول على الشهادة:

محلي (   )   عربي (   )   أجنبي (   )

الموقع الوظيفي:

عميد (   )   نائب/مساعد عميد (   )   رئيس قسم (   )

ثانياً: فقرات الاستبانه

أولا) سياسة القبول		درجة الموافقة				
الرقم	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليل
1	تسهم القوانين والأنظمة في تحقيق أهداف التعليم العالي.					
2	تسير سياسة القبول على نهج واضح وموحد لكل الجامعات الحكومية.					
3	تعد نتائج القبول الموحد معيارا صادقا لتوجه الطلبة نحو التخصص المناسب لمقدرتهم وميولهم.					
4	تسعى القوانين والأنظمة إلى ترسيخ مفهوم التنافسية الإيجابية بين الطلبة.					
5	تتميز القوانين والأنظمة (بالعدالة والواقعية).					
6	تراعي سياسة القبول (رغبات الطلبة وتوجههم نحو التخصص الجامعي).					
7	تتوافق أعداد قبول الطلبة مع احتياجات سوق العمل.					

ثانيا) أعضاء هيئة التدريس		درجة الموافقة				
الرقم	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلـ
.1	يحظى عضو هيئة التدريس بالرعاية الكاملة الشاملة، خاصة فيما يتعلق بالرواتب والمخصصات.					
.2	يعامل عضو هيئة التدريس جميع الطلبة بعدل ومساواة (بعيدا عن الواسطة والمحسوبية والمصالح الشخصية).					
.3	يشارك عضو هيئة التدريس في تطوير الجامعة لمواجهة المسؤوليات والوظائف والمشاكل المستجدة.					
.4	يتمتع عضو هيئة التدريس بمقدرة عالية في استخدام التقنيات الحديثة للتعلم والتعليم داخل الجامعة وخارجها.					
.5	يساعد عضو هيئة التدريس الجامعي الطلبة في البحث عن المعلومة بالاستناد إلى نتائج الأبحاث والدراسات.					
.6	يعتمد عضو هيئة التدريس على مقاييس علمية ودقيقة للحكم على أداء الطلبة.					
.7	يتمتع عضو هيئة التدريس بالشفافية والصراحة من خلال تعامله مع الطلبة.					
.8	يتمتع عضو هيئة التدريس بمقدرة عالية على مواجهة التحديات والمستجدات المستقبلية.					
.9	تعتمد الجامعة على الكفاءة وليس على الأقدمية في ترقية أعضاء هيئة التدريس.					

ثالثا) تطوير البرامج		درجة الموافقة				
الرقم	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة
1	تتناسب البرامج الجامعية المعتمدة مع التخصصات الجامعية من حيث الأهداف والمضمون.					
2	تركز البرامج على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي.					
3	تتميز البرامج في الجامعات في الحداثة ومواكبتها للمستجدات العلمية والتكنولوجية.					
4	تحتوي البرامج الجامعية على تقويم ذاتي مستمر لمخرجات عملية التعلم.					
5	تهتم البرامج الجامعية بغرس قيم التفوق والتميز العلمي لدى الطلبة.					
6	تدعم البرامج الجامعية تطوير أساليب وأدوات تقييم الأداء.					
7	يتم تعديل وتطوير البرامج من خلال الاسترشاد بآراء الخبراء والمدرسين الأكاديميين.					
8	تعتمد عناصر المنهاج خلال سنوات الدراسة في التخصص على المنحى التكاملي.					
9	تشجع البرامج الجامعية على الحوار والتفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.					
10	تنمي البرامج الجامعية مقدرة الطالب على التفكير الناقد والإبداعي.					

رابعاً) البحث العلمي		درجة الموافقة				
الرقم	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة
.1	تخدم الجامعة بنتائج بحوثها خطط التنمية المتعددة.					
.2	تمنح الجامعة الحرية الأكاديمية المسؤولة للباحثين.					
.3	تحرص الجامعة على تنظيم المشكلات وعرضها لأغراض البحث.					
.4	توفر الجامعة (المراجع والدوريات العلمية).					
.5	تخصص الجامعة ميزانية كافية لإنجاز البحوث العلمية.					
.6	تدرب الجامعة طلبتها على استخدام الأسلوب العلمي في حل المشكلات.					
.7	توفر الجامعة قواعد معلومات عريضة لإفادة الباحثين منها.					
.8	تشجع الجامعة إجراء بحوث علمية تتعلق باحتياجات البيئة المحلية.					
.9	تضع الجامعة سياسة توجه عمل الباحثين واهتماماتهم.					

خامساً) خدمة المجتمع		درجة الموافقة				
الرقم	الفقرة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة
.1	تتيح الجامعة الفرص المتنوعة للمشاركة في صنع القرارات داخل إطار البيئة والمجتمع.					
.2	توضح الجامعة دور الخدمة الاجتماعية وأهميتها للطلبة.					
.3	تخطط الجامعة للمشروعات التي تخدم المجتمع بالتنسيق مع مختلف الهيئات المجتمعية.					
.4	توفر الجامعة الخدمات الاستشارية للمجتمع.					
.5	توفر الجامعة البرامج المناسبة للتنمية المستدامة في المجالات كافة.					
.6	تساهم الجامعة في مساعدة مؤسسات المجتمع على أداء رسالتها.					
.7	تهتم الجامعة بالتنمية المهنية المستدامة من خلال مراعاة الاحتياجات التدريبية للمجتمع.					
.8	تقدم الجامعة البرامج والدراسات لمساعدة العاملين في مختلف قطاعات المجتمع للاطلاع على المتطلبات والمستجدات فيها.					

ملحق (4)

نموذج المقابلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاستاذ الدكتور .... المحترم

تقوم الباحثة بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على التطلعات المستقبلية للتعليم العالي في ضوء تقييم القادة الأكاديميين لواقعه في الأردن، للحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة التربية تخصص إدارة تربوية/ كلية التربية/ جامعة اليرموك، وبناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج دراسة واقع التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن، كانت النتائج في جميع المجالات (بدرجة متوسطة).

الرجاء إبداء الرأي حول نتائج دراسة الواقع في المحاور الآتية (سياسة القبول، أعضاء هيئة التدريس، تطوير البرامج ، البحث العلمي، خدمة المجتمع).

الباحثة

آيات الشرمان

1) ما التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي في مجال سياسة ؟

....

....

....

....

2) ما التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي في مجال أعضاء هيئة التدريس؟

....

....

....

....

3) ما التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي في مجال تطوير البرامج ؟

....

....

....

4) ما التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي في مجال البحث العلمي؟

....

....

....

....

5) ما التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي في مجال خدمة المجتمع؟

ملحق (5)

القادة الأكاديميين الذين أجريت معهم المقابلات

اسم الدكتور	الرتبة	الجامعة
مستشار وزير التعليم العالي	عبد الله الخلايلة	وزارة التعليم العالي
الدكتور محمد عاشور	أستاذ	رئيس مركز الجودة والتطوير/ كلية التربية/ جامعة اليرموك
الدكتور هاني الطويل	أستاذ	عميد سابقاً /كلية التربية/ الجامعة الأردنية
الدكتور رائد التل	أستاذ	كلية هندسة العمارة/ رئيس قسم العمارة/ جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
الدكتور بسام أبو خضير	أستاذ	قائم باعمال الأمين عام وزارة التعليم العالي
الدكتور عمر قسايمه	أستاذ	نائب عميد كلية الهندسة/ قسم الهندسة الكهربائية/ جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
الدكتور أيمن احمد العمري	استاذ	نائب عميد كلية العلوم التربوية/ الجامعة الهاشمية
الدكتور منير عزيز الترك	أستاذ	عميد كلية الزراعة/ جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية
الدكتور حسين بني خالد	أستاذ	نائب عميد كلية الشريعة/ جامعة اليرموك
الدكتور هاني ضمور	أستاذ	نائب الرئيس للشؤون الإنسانية/ الجامعة الأردنية
الدكتور عمر علي الخشمان	أستاذ	عميد كلية الهندسة/ جامعة الحسين
الدكتور عبد الباسط الشرمان	أستاذ	عميد شؤون طلبة سابق/ الجامعة الهاشمية
الدكتور عايد الخوالد	أستاذ	رئيس قسم الإدارة/ جامعة مؤتة
الدكتور ابراهيم مخادمة	أستاذ	نائب عميد كلية الزراعة/ جامعة العلوم والتكنولوجيا
الدكتور محمد حسين بشايره	أستاذ مشارك	عميد كلية القانون/ جامعة اليرموك
الدكتور أمان خصاونة	أستاذ مشارك	نائب عميد كلية التربية الرياضية / الجامعة الهاشمية

الدكتور عطا الله الرعود	أستاذ مشارك	عميد كلية التربية/ برامج وطرق تدريس اللغة الإنجليزية/ جامعة الطفيلة التقنية
الدكتور زياد طحاينة	أستاذ مشارك	نائب عميد كلية التربية الرياضية/كلية الرياضة/ الجامعة الهاشمية
الدكتور محمود مقدادي	أستاذ مشارك	رئيس قسم الإدارة التربوية/ جامعة آل البيت
الدكتور محمود خالد جرادات	أستاذ مشارك	قائم بأعمال رئيس قسم الإدارة وأصول التربية/ الجامعة الهاشمية

ملحق (6)

كتب تسهيل المهمة

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

التاريخ : ر/١٠٧/ ٦٦٨
الموافق : ٢١/ ربيع ٢ / ١٤٣٥هـ
الرقم : ٢٢/ كانون الثاني/ ٢٠١٤م

Date: ....
Reference: ....

معالي وزير التعليم العالي الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة آيات زكي محمد الشرمان

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة آيات زكي محمد الشرمان ، ورقمها الجامعي (٢٠٠٩٢١٠٠٦٣) بدراسة بعنوان "التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانه) على عينة من القادة الأكاديميين في الوزارة

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

هاتف : ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ فاكس : ٧٢٧٤٧٢٥ - ٢ - ٩٦٢ اربد - الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعــة اليرمــوك
مكتب الرئيس

Date: ____________

Reference: ____________

التاريخ : ٢١ / ربيع الأول / ١٤٣٥ هـ
الموافق : ٢٢ / كانون الثاني / ٢٠١٤ م
الرقم : ر/١٠٧/١/٢٠٦٨

عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الأردنية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة آيات زكي محمد الشرمان

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة آيات زكي محمد الشرمان ، ورقمها الجامعي (٢٠٠٩٢١٠٦٣) بدراسة بعنوان "التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانة) على عينة من القادة الأكاديميين في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

هاتف : ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ فاكس : ٧٢١١١٢٣-٢-٩٦٢ اربد - الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعـــة اليرمـــوك
مكتب الرئيس

ر/١٠٦/١/٦٨

Date: .... التاريخ: ٢١/ربيع الأول/١٤٣٥ هـ

الموافق: ٢٢/كانون الثاني/٢٠١٤ م

Reference: .... الرقم: ....

عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة آيات زكي محمد الشرمان

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة آيات زكي محمد الشرمان ، ورقمها الجامعي (٢٠٠٩٢١٠٠٦٢) بدراسة بعنوان "التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانه) على عينة من القادة الأكاديميين في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

تلفون: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ فاكس: ٧٢١١١٣٣ -٢- ٩٦٢ اربد – الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

جامعـــة اليرمـــوك

مكتب الرئيس

YARMOUK UNIVERSITY

Office of the President

الرقم: ر/١٠٧/١٦٨

التاريخ: ١ / ربيع أول / ١٤٣٥ هـ

الموافق: ٢٣ / كانون الثاني / ٢٠١٤ م

Date: ______

Reference: ______

عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الحصين الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة أيات زكي محمد الشرمان

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة أيات زكي محمد الشرمان ، ورقمها الجامعي (٢٠٠٩٢١٠٠٦٣) بدراسة بعنـــوان "التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانة) على عينة من القادة الأكاديميين في جامعتكم الموقرة.

أرجـو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

تلفون: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ فاكس: ٧٢١١١٢٣ -٢- ٩٦٢ اربد - الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P. +962 2 7211111 F. +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

التاريخ : ر١٠٧/٨/١٦
الموافق : ٢١/ربيع أول/١٤٣٥ هـ
الرقم : ٢٢/كانون الثاني/٢٠١٤ م

Date:
Reference:

عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة أيات زكي محمد الشرمان

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة أيات زكي محمد الشرمان، ورقمها الجامعي (٢٠٠٩٢١٠٠٦٢) بدراسة بعنوان "التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانة) على عينة من القادة الأكاديميين في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

تلفون: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ فاكس: ٧٢١١١٣٣ - ٢ - ٩٦٢ اربد - الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P. +962 2 7211111 F. +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

جامعة اليرموك
مكتب الرئيس

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

التاريخ : ٢٠٠٨/١٠/٥ Date:

الموافق : ١٤٢٩/١٠/٥ هـ

الرقم : ص/٢٠٠٨/٢٢١٦ Reference:

عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة آل البيت الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة آيات زكي محمد الشرمان

تحية طيبة وبعد،،،،

تقوم الطالبة آيات زكي محمد الشرمان ، ورقمها الجامعي (٢٠٠٠٩٢١٠٠٦٣) بدراسة بعنوان "التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانه) على عينة من القادة الأكاديميين في جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

تلفون : ٧٢١١١١١ – ٢ – ٩٦٢ فاكس : ٧٢١١١٣٣ – ٢ – ٩٦٢ اربد – الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566, Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211133 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

جامعــة اليرمــوك
مكتب الرئيس

YARMOUK UNIVERSITY
Office of the President

التاريخ : ١٦/١٠٧/١٦٨٦ هـ
الموافق : ٢١/ربيع الأول/١٤٣٥
الرقم : ٢٠١٤/٣/ك

Date: ____________________

Reference: ____________________

عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة الهاشمية الأكرم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة آيات زكي محمد الشرمان

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة آيات زكي محمد الشرمان ، ورقمها الجامعي (٢٠٠٩٢١٠٠٦٣) بدراسة بعنـوان "التطلعات المستقبلية لإدارة التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين في الأردن"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص إدارة تربوية. ويستدعي ذلك تطبيق أدوات الدراسة (مقابلة، استبانه) على عينة من القادة الأكاديميين في جامعتكم الموقرة.

أرجـو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

هاتف : ٧٢١١١١١ – ٢ – ٩٦٢ فاكس : ٧٢١١١٢٣ –٢– ٩٦٢ اربد – الأردن
www.yu.edu.jo P.O. Box 566 Irbid, Jordan P: +962 2 7211111 F: +962 2 7211123 E-mail: yarmouk@yu.edu.jo president@yu.edu.jo

Abstract

Ayat. Future Prospects of Higher Education in the Light ،AlShurman of Academic Leaders Assessment of Higher Education in Jordan . PhD Yarmouk University. 2014 (supervisor: Prof. Saleh Olimat) ،thesis

This study aimed to determine the future aspirations of the higher education management in Jordan in terms of the admission policy in accordance with laws، regulations، and instructions، the student، the faculty، the curriculum development، the scientific research and the community service. To achieve the objectives of the study، the researcher has designed a questionnaire that was distributed to the study sample، which consisted of (208) deans، vice-deans and heads of departments in the Jordanian universities، and has conducted interviews with the academic leaders in Jordan to figure out their future aspirations for the higher education management in Jordan. the study found a number of important results، which include: the arithmetic means of the areas that measure the future aspirations f the Higher education in Jordan in terms of (the admission policy in accordance with laws، regulations، and instructions، the student، the faculty، the curriculum development، the scientific research and the community service) were moderate، and the most notable of which was the student، the presence of statistically significant differences on the variable of experience in the field of the study: the student for the category (5 years or less)، the presence of statistically significant differences on the variable of experience in the field of study: the scientific research، and the presence of statistically significant differences on the variable of the job site in the field of the study: the community service for the benefit of the category (Dean) .

The study also found a number of recommendations، most important of which include: reconsidering the admission policy so as to take into account the needs of the labor market in some disciplines through accepting

employees who are commensurate with these requirements، the need for opening dialogue between students، adopting merit، not seniority by the university in upgrading the faculty staff members، developing the university curricula to foster the students' ability of critical and creative thinking، developing a policy for scientific research to guide and organize the work of researchers and their interests، offering programs and studies by the university to help workers in the various sectors of society، working on strengthening the national unity، belonging and citizenship for the students of the university، using the modern techniques and technology in the teaching process، increasing the financial support for the scientific research and finally providing the necessary tools and devices that help develop the scientific research.

Keywords: Future aspirations for education management، The academic leaders.